التوزيع: عام
E/ESCWA/AGR/1994/7
٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
ARABIC
الأصـــل: بالانكليزية

منظمة
الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا

التطوير المرتقب للمؤسسات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

برنامج العمل المقترح
لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية
الزراعية العامة

95-0080

المحتويات

الصفحة

مقدمة ..... هـ

أولا- استعراض عام للقطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية ١

ألف- دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني ١
باء - قاعدة الموارد الزراعية المادية ٣
جيم- الانتاج الزراعي ٦
دال - التنظيم المؤسسي الزراعي ٩
هاء- خدمات الدعم الزراعي ١٢
واو- الاستنتاجات ١٥

ثانيا- إعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة ١٨

ألف- الدور المرتقب للزراعة في الاقتصاد الفلسطيني ١٨
باء - دور الحكومة الفلسطينية في الزراعة ١٨
جيم- برنامج عمل لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة ٢٠

المرحلة الأولى: الإجراءات الفورية في مناطق الحكم الذاتي في أريحا وقطاع غزة ٢١

ألف- على مستوى رسم السياسات العامة واتخاذ القرار ٢١
باء - على المستوى التشغيلي ٢٥

المرحلة الثانية: الإجراءات والترتيبات متوسطة الأجل لمناطق الحكم الذاتي ولبقية أنحاء الضفة الغربية ٢٦

ألف- مناطق الحكم الذاتي ٢٧

١- على مستوى رسم السياسات العامة واتخاذ القرار ٢٧
٢- على المستوى التشغيلي ٣٣

باء - بقية أنحاء الضفة الغربية ٣٦

١- على مستوى رسم السياسات العامة واتخاذ القرار ٣٧
٢- على المستوى التشغيلي ٣٨

المرحلة الثالثة: المخطط التنظيمي العام لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة ٤٤

ألف- على مستوى رسم السياسات العامة واتخاذ القرار ٤٤
باء - على المستوى التشغيلي ٧٧

المرفق ٨٥

مقدمـــــة

١- معلومات أساسية

تم، في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٣ ايفاد بعثة مشتركة بين الاسكوا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بشأن "إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة". وأجرت البعثة استعراضا هاما للقضايا الرئيسية في القطاع الزراعي بالاراضي الفلسطينية المحتلة، وحددت البرامج والمشاريع ذات الأولوية لإعادة تأهيل هذا القطاع (وثيقة تقرير البعثة E/ESCWA/AGR/1993/9. أما القضايا المعلقة التي تواجه القطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، حسبما توصلت اليها البعثة في تقريرها، فقد تم تجميعها تحت العناوين الستة التالية: (أ) عمليات مصادرة الاراضي والقيود؛ (ب) نقص خدمات الدعم الزراعي؛ (ج) نقص الهياكل الأساسية؛ (د) قيود السوق؛ (هـ) ضعف المؤسسات العامة؛ (ز) غياب التخطيط والتنسيق.

وناقشت شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو في كثير من الاجتماعات القضايا المذكورة اعلاه مع الادارة السابقة للشؤون الاقتصادية والتخطيط التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأكدت المناقشات أهمية القضايا المذكورة أعلاه، ورأت في تطوير المؤسسات الزراعية القضية البالغة الإلحاح التي يتعين معالجتها، حيث أنها تشكّل العقبة الرئيسية التي قد تواجه التطوير المرتقب للقطاع الزراعي في الاراضي الزراعية المحتلة.

وبناء عليه، زارت، خلال الفترة من ١٢ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بعثة ثانية مشتركة بين الاسكوا والفاو الاراضي الفلسطينية المحتلة بهدف استعراض أوضاع المؤسسات الزراعية واقتراح الاجراءات اللازمة لتطويرها وتعزيزها. واقترحت البعثة إطاراً لخطة تنظيم وتعزيز المؤسسات الزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، واقترحت تنفيذ تلك الخطة على مرحلتين متعاقبتين. وتمت صياغة الخطة المقترحة بافتراض أن كل الاراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تظل تحت الاحتلال.

غير أن التطورات السياسية الأخيرة قد أدت الى حدوث تغييرات جوهرية في الوضع السياسي، وإيجاد حقائق جديدة. وأسفر ابرام اتفاق القاهرة في أيار/مايو ١٩٩٤ بين حكومة اسرائيل والسلطة الفلسطينية عن انشاء أراضي الحكم الذاتي منطقة أريحا وقطاع غزة، وتكوين السلطة الوطنية الفلسطينية (الحكومة)، وسيؤدي هذا الاتفاق في نهاية المطاف، في السنوات القليلة المقبلة، الى توسيع أراضي الحكم الذاتي لتشمل بقية الاراضي الفلسطينية المحتلة حاليا في الضفة الغربية.

وفي ضوء الحالة السياسية الراهنة والمقبلة للأراضي الفلسطينية، أخذت شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو زمام المبادرة بايفاد بعثة ميدانية ثانية لدراسة التطوير المرتقب للمؤسسات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل الظروف الجديدة.

٢- هدف الدراسة

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية المنشأة حديثاً على اقامة مؤسسات عامة وقدرات وطنية من خلال اقتراح مخطط تنظيمي عام لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة، الى جانب برنامج عمل تشغيلي لتنفيذ الخطة المقترحة.

وشملت اختصاصات البعثة بالتفصيل المهام التالية:

(أ) اجراء استعراض عام للحالة الراهنة للقطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية؛
(ب) اجراء تقييم شامل للمؤسسات الزراعية الحالية في الاراضي الفلسطينية؛
(ج) اقتراح مخطط تنظيمي عام لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة؛
(د) اقتراح برنامج عمل تشغيلي لتنفيذ المخطط التنظيمي المقترح؛
(هـ) تحديد مجالات الأولوية التي تتطلب من مجتمع المانحين الدولي تقديم المساعدة التقنية والمالية اللازمة لإعادة تأهيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة.

٣- تشكيل البعثة

تشكلت البعثة المشتركة بين الاسكوا والفاو لدراسة التطوير المقترح للمؤسسات الزراعية في الاراضي الفلسطينية من:

- السيد سامي الصناع، مدير شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، (قائد الفريق)؛

- السيد محمد جبر، مسؤول أول للشؤون الاقتصادية، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو (عضوا)

- السيد رشاد بلبيسي، مسؤول البرامج الميدانية، بمقر الفاو (عضوا).

٤- أنشطة البعثة

زارت البعثة معظم أنحاء الضفة الغربية (أريحا، والقدس الشرقية، وبيت لحم، والخليل، ورام الله، ونابلس، وطولكرم، والغور الغربي لوادي الاردن)، وقامت بزيارة لمدة يوم واحد لقطاع غزة.

وأتيحت للبعثة فرصة طيبة لتبادل الآراء مع كبار المسؤولين في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار حول منظور تنمية الاقتصاد الفلسطيني عموماً والقطاع الزراعي بوجه خاص، وكذلك الدور المرتقب الذي ستقوم به الحكومة الفلسطينية في القطاع الزراعي.

وأجرت البعثة مشاورات مستفيضة مع عدد من كبار الموظفين الفلسطينيين في إدارتي الزراعة والخدمات البيطرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومديري الادارات الاقليمية للزراعة في كل من اريحا والخليل ونابلس وطولكرم.

وزارت البعثة كليتي الزراعة في جامعة النجاح في نابلس وجامعة الخليل، وناقشت مع عميديها الدور المنتظر للجامعتين في مجالات الارشاد والبحوث والتعليم وأنشطة التدريب الزراعي، والاشكال المقترحة للتعاون مع المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة. وقامت البعثة، في هذا الصدد، بزيارات لمعهد خضوري الزراعي (طولكرم) ولمحطتي عسكر للبحوث الزراعية (نابلس) وفارعه (وادي الاردن)، وناقشت مع المديرين إمكانية اعادة تأهيل وتنشيط هذه المعاهد والمحطات التي أصبحت خاملة في ظل الاحتلال.

وفيما يتعلق بالمنظمات الخاصة وغير الحكومية العاملة في الاراضي الفلسطينية، عقدت البعثة اجتماعات مع:

- المدير العام للاتحاد التعاوني الزراعي في الضفة الغربية؛
- رئيس ومدير جمعية التوفيق التعاونية لصيادي الاسماك في غزة؛
- المدير العام وكبار الموظفين في الشركة العربية للتنمية والائتمان؛
- نائب المدير وكبار الموظفين في المعونة الامريكية للاجئين في الشرق الادنى.

وتم باستفاضة مناقشة المسائل المتعلقة بدور القطاع الخاص والحركة التعاونية والمنظمات غير الحكومية في تطوير القطاع الزراعي الفلسطيني والتنسيق والتعاون بين المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة والمنظمات الخاصة.

وتلقت البعثة الدعم الكامل من مكتب برنامج الامم المتحدة الانمائي في القدس الشرقية، الذي قدم مساعدات قيمة في تنظيم الاجتماعات وترتيب الزيارات الميدانية الى جميع انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

وجمعت البعثة معلومات قيِّمة، بالاضافة الى أحدث البيانات الاحصائية عن القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٥- <u>قيود الدراسة</u>

التزمت البعثة التزاماً صارماً بصلاحياتها، وأجرت الدراسة بهدف تحقيق أهدافها على النحو الوارد في الفقرة ٢ أعلاه. وركزت المقترحات المتعلقة بإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية على المؤسسات العامة القائمة والمقترحة التي تتعامل مع التخطيط الزراعي والسياسات الزراعية العامة، وتنظيم وتوجيه الانشطة الزراعية، والعلاقات الخارجية الزراعية وتقديم خدمات الدعم الى المزارعين في شكل خدمات ارشادية وبيطرية.

ولم تشمل هذه الدراسة جوانب هامة معينة من بينها ما يلي:

- التعليم والتدريب الزراعي؛
- التسويق الزراعي؛
- الائتمان الزراعي والتمويل الريفي؛

- التعاونيات الزراعية؛
- دور المنظمات الخاصة في القطاع الزراعي.

وترى البعثة أنه، لصياغة مقترحات محددة بشأن تشكيل/أو اعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية العامة في كل مجال من المجالات الخمسة الواردة أعلاه، يتعين توافر الشرطين الأساسيين التاليين:

(أ) أن تتخذ السلطة الوطنية الفلسطينية قرارات محددة بشأن دور الحكومة الفلسطينية المرتقب في المستقبل، ودور المؤسسات العامة والوكالات التابعة لها في كل مجال من المجالات الخمسة المشار اليها اعلاه؛

(ب) الاضطلاع بدراسات تحليلية شاملة ومتعمقة في المجالات الخمس المذكورة اعلاه بهدف إجراء استعراض عام وتقييم شامل للحالة الراهنة في كل مجال، وتقديم توصيات بشأن أنجع النظم والتشكيلات الهيكلية/المؤسسية الملائمة لكل مجال.

ويستند هذا التقرير الى الاستنتاجات التي توصلت اليها البعثة المشتركة بين الاسكوا والفاو المشار اليها اعلاه، والتي تتألف من فصلين:

أولا- استعراض عام للقطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية.

ثانيا- إعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة.

أولاً- استعراض عام للقطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية

ألف- دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني

لعب القطاع الزراعي على مدى التاريخ دوراً هاماً في اقتصاد الاراضي الفلسطينية، التي تضم الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من أن القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالصناعة والتشييد والتجارة، بدأت القيام مؤخراً بدور متزايد في الناتج المحلي الاجمالي للأراضي الفلسطينية، فإن القطاع الزراعي لا يزال هو العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني.

ويبين في الجدول ١، الناتج المحلي الاجمالي والانتاج الزراعي، والحصة النسبية للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي للأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢ محسوبة بأسعار ١٩٨٦.

وفي الضفة الغربية، انخفضت الحصة النسبية للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، من ٤٠ في المائة في عام ١٩٦٩ الى ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٥، وبدأت منذ ذلك الحين في الزيادة لتبلغ ٤٤ في المائة في عام ١٩٩١. وخلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٢، تذبذبت سنويا قيمة الانتاج الزراعي وحصته في الناتج المحلي الاجمالي بسبب التقلبات السنوية في انتاج زيت الزيتون الذي يشكل وحده نسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة من قيمة الانتاج الزراعي في الضفة الغربية.

وفي قطاع غزة، زادت الحصة النسبية للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٨ ١٩٩٢، من ٣١ في المائة في عام ١٩٦٨ الى ٣٥ في المائة في عام ١٩٧٤، وتناقصت بعد ذلك لتصل الى الحد الأدنى الذي بلغ ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٦، ثم ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً لتبلغ ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٢.

وتُظهر البيانات الواردة في الجدول ١ زيادة كل من قيمة الانتاج الزراعي والحصة النسبية للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٨٦.

ورأت دراسة أجراها البنك الدولي[١] أن التحسن في الانتاج الزراعي في الاراضي الفلسطينية منذ ١٩٨٦، يمثل تناقضاً ظاهريا، حيث زاد الانتاج الزراعي برغم تدهور ظروف الاسواق الخارجية، ووجود إطار تنظيمي مقيد، وانخفاض مستوى الخدمات العامة المتاحة للقطاع الزراعي، وتقييد فرص الوصول الى الموارد الطبيعية. ووفقاً لهذه الدراسة، يمكن إرجاع هذا التناقض الى زيادة العمل في هذا القطاع. فزيادة عدد الذين أرغموا على العمل في القطاع الزراعي بسبب فقدانهم أعمالهم في اسرائيل وفي الخليج، قد حفّزت على زيادة الانتاج. وخلال الانتفاضة، برهن القطاع الزراعي على أنه العمود الفقري الصلب للاقتصاد الفلسطيني، من خلال مساهمته في زيادة اعتماد الفلسطينيين على الذات في الغذاء، وعن طريق توفير فرص العمل لكثيرين ممن فقدوا أعمالهم في اسرائيل وفي بلدان الخليج أيضا، لا سيما الكويت، ورغم جميع أنواع القيود التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي على هذا القطاع. وكان هذا

---

(١) البنك الدولي: تنمية الاراضي المحتلة، استثمار السلم، المجلد ٤، الزراعة، واشنطن العاصمة، ١٩٩٣، ص. ٢.

الاتجاه متمشياً مع أحد أهداف الانتفاضة لتقليل اعتماد الفلسطينيين في الغذاء على الموارد الاسرائيلية، بل مما شجع السكان على استخدام حدائقهم الخلفية في انتاج الخضروات والانتاج الحيواني[٢].

ويعتبر القطاع الزراعي أيضا مصدراً للعمالة في الاراضي الفلسطينية. ويبلغ عدد السكان الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو ١ر٧ مليون نسمة من بينهم نحو ٧٠ في المائة يعيشون في المناطق الريفية[٣]. وفي عام ١٩٩٢، بلغ مجموع القوى العاملة الفلسطينية نحو ٣١٩ ٠٠٠ عامل، من بينهم ١٠٤ ٠٠٠ يعملون في الضفة الغربية وقطاع غزة، و ١١٥ ٠٠٠ يعملون في اسرائيل[٤]. وهناك نحو ٢ر٢٦ في المائة و ٩ في المائة على التوالي يعملون في الزراعة.

وما برحت مستويات العمل في الزراعة في الاراضي الفلسطينية مرتفعة تاريخيا؛ ولقد لعب هذا القطاع دور الجهة المستوعبة للعمالة المتبقية. ووفرت الزراعة الايدي العاملة في الفترات التي توافرت فيها فرصاً كثيرة للعمل خارج هذا القطاع، كما حدث في الثمانينيات عندما انخفضت الحصة النسبية للعمل في الزراعة انخفاضاً حاداً؛ غير أن الزراعة قد استوعبت العمالة الزائدة، لا سيما خلال السنوات الست الماضية[٥]

ولقد لعبت الزراعة دوراً كبيراً نسبيا في التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة قبل الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧. وخلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٥ شهدت الصادرات الزراعية زيادة كبيرة بلغت ذروتها في مطلع الثمانينيات. وفي عام ١٩٨١ بلغت الصادرات الزراعية للضفة الغربية ٨٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وكانت تمثل نحو ٤٠ في المائة من اجمالي الصادرات، في حين بلغت الصادرات الزراعية لقطاع غزة ٣ر٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وكانت تمثل نحو ٢٨ في المائة من اجمالي صادرات القطاع. غير أن قيمة الصادرات الزراعية وحصتها النسبية في اجمالي الصادرات بدأت في التناقص بمعدل سريع منذ ١٩٨٢، لاسيما في الضفة الغربية. وفي عام ١٩٨٧ بلغت الصادرات الزراعية للضفة الغربية ٥ر٤١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وكانت تمثل نحو ١ر١٨ في المائة من اجمالي الصادرات، في حين تناقصت الصادرات الزراعية لقطاع غزة حيث وصلت الى ٤ر٣٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وكانت تمثل نحو ٦ر٢٠ من اجمالي الصادرات. غير أن الصادرات الزراعية كانت تمثل في المتوسط للفترة ١٩٨١-١٩٨١ ٩ر٣١ في المائة من اجمالي الصادرات في الضفة الغربية و ٩ر٢٥ في المائة في قطاع غزة[٦]. وترد في الجدول ٢ الأهمية النسبية للصادرات الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات مختارة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٧.

---

(٢) الفاو، تقرير عن القطاع الزراعي، مستنسخ في "الزراعة والتنمية في غربي آسيا"، E/ESCWA/AGREB/XIV، رقم ١٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ص. ١٧.

(٣) الاسكوا والفاو: الجوانب الرئيسية للقطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، الزراعة والتنمية في غربي آسيا رقم ١٤ (E/ESCWA/AGREB/XIV)، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ص. ١.

(٤) المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات: خلاصة احصائية لإسرائيل ١٩٩٣، رقم ٤٤، مستمدة من الجدولين ٢٧-٢٢ و ٢٧-٢٣.

(٥) تنمية الأراضي المحتلة، ص. ٢٢.

(٦) الأونكتاد: "القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة" (UNCTAD/DSD/SEU/MISC5)، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣، ص. ١٥.

باء- قاعدة الموارد الزراعية المادية

١- موارد الاراضي[٧]

تقدر المساحة الاجمالية للأراضي في الاراضي الفلسطينية بنحو ٦ ٢٤٥ كيلومتر مربع (٦ ٢٤٥ ٠٠٠ دونم)، من بينها ٥ ٨٨٠ ٠٠٠ دونم في الضفة الغربية و ٣٦٥ ٠٠٠ دونم في قطاع غزة. وثلث اجمالي مساحة الاراضي أي ما يقرب من ١ ٩٨٠ ٠٠٠ دونم هي التي تعتبر فقط أرضاً مزروعة، من بينها ١ ٧٩٣ ٠٠٠ دونم في الضفة الغربية و ١٨٨ ٠٠٠ دونم في قطاع غزة. وزادت المساحة المروية في قطاع غزة من ٦٠ ٠٠٠ دونم في عام ١٩٦٧ الى ١١٠ ٠٠٠ دونم في عام ١٩٩١، في حين ظلت هذه المساحة نحو ٩٥ ٠٠٠ دونم في الضفة الغربية. ويمكن القول عموماً بأن المساحة المزروعة قد تناقصت بنسبة ٦ في المائة، وجميعها أراضٍ بعلية. وهناك نحو ٥ر١ الى ٢ مليون دونم من الاراضي غير المزروعة يتم استخدامها تقليديا في الرعي. غير أن المساحة المتاحة للرعي، ومعظمها في الجزء الشرقي من الضفة الغربية، تم تقييدها باعتبارها مناطق عسكرية مغلقة.

ووفقاً لمصادر فلسطينية رسمية[٨]، قامت السلطة العسكرية الاسرائيلية بمصادرة نحو ٦٠ في المائة من مجموع الاراضي المزروعة في الضفة الغربية و ٣٠ في المائة من تلك الاراضي في قطاع غزة لأسباب تخدم أغراض الاحتلال تحت ذرائع مختلفة مثل الأمن العسكري وإقامة مستوطنات يهودية والمنفعة العامة كإنشاء الطرق[٩].

ويمكن تصنيف الاراضي الفلسطينية من الزاوية الزراعية الايكولوجية الى خمس مناطق متباينة[١٠]:

(أ) المنطقة الساحلية المعروفة بقطاع غزة. وتتميز بمناخ بحر متوسط شبه جاف وصيف حار طويل وشتاء معتدل مع تذبذب كميات المطر التي تتراوح بين ٣٠٠ و ٨٠٠ ملليمتر في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر وآذار/مارس. والنمط المحصولي السائد هو أشجار الفاكهة لاسيما الحمضيات والخضروات؛

---

(٧) البيانات المتعلقة بموارد الاراضي مستمدة من المصادر التالية:

- إدارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية: برنامج تنمية الاقتصاد الفلسطيني للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠، تونس، تموز/يوليو ١٩٩٣ (بالعربية)، الفصل ١، الجزء ٣، نشرت في صامد الاقتصادي، المجلد ١٦، نيسان/ابريل-أيار/مايو-حزيران/يونيو ١٩٩٤.

- تنمية الأراضي المحتلة، ص. ٥ و ٦.

(٨) برنامج تنمية الاقتصاد الفلسطيني للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠، ص. ١٩.

(٩) الاسكوا: إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، E/ESCWA/AGR/1993/9، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ص. ٧.

(١٠) للاطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر: Society of Austro-Arab Relations Development Perspectives for Agriculture in the Occupied Palestinian Territories, Jerusalem Vienna 1992 pp. 19-20 and pp. 64-66.

(ب) المنطقة شبه الساحلية، التي تقع الى الشمال وفي الركن الشمالي الغربي للضفة الغربية. ومتوسط كمية الأمطار السنوية التي تسقط عليها مرتفع نسبيا حيث يبلغ ٦٠٠ ملليمتر. وهذه المنطقة ملائمة لزراعة المحاصيل الحقلية بسبب خصب تربتها؛

(ج) منطقة الاراضي الوسطى المرتفعة، التي تمتد من جنين في الشمال الى الخليل في الجنوب. وهذه المنطقة جبلية في معظمها، وتتمتع بسقوط أمطار سنوية غزيرة تتراوح بين ٤٠٠ ملليمتر في الجنوب و ٧٠٠ ملليمتر في الشمال. وتسود أشجار الزيتون والمحاصيل الحقلية في هذه المنطقة؛

(د) منطقة المنخفضات الشرقية، التي تمتد من المنطقة الواقعة بين الأجزاء الشرقية من جنين في الشمال الى البحر الميت في الجنوب. وتسود في هذه المنطقة الجبال المنحدرة التي تسقط عليها كميات قليلة من المطر تتراوح بين ١٥٠ و ٣٥٠ ملليمتر، مما يجعلها منطقة شبه قاحلة في معظمها وأقرب الى الصحراء. وتستخدم هذه المنطقة أساسا في الرعي، والى حد ما في زراعة المحاصيل الحقلية الهامشية؛

(هـ) الجانب الغربي من وادي الاردن الذي يقع على نحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ متر تحت سطح البحر ويبلغ متوسط الامطار التي تسقط عليه سنويا ما بين ١٠٠ و ٢٥٠ ملليمتر. ويتميز المناخ في هذه المنطقة بالصيف الحار والشتاء الدفيء الذي يجعل المنطقة ملائمة لزراعة الخضروات في غير موسمها وأشجار الفاكهة شبه الاستوائية. ولما كانت الأمطار التي تسقط على المنطقة قليلة، فإن الري يصبح أمرا محتما بالنسبة لجميع المحاصيل.

ويبين الجدول ٣ الوارد في المرفق، استخدام الاراضي المزروعة في سنوات مختارة. ففي الضفة الغربية، ما زال اجمالي المساحة المزروعة سواء بالنسبة للزراعة البعلية أو المروية ثابتا تقريبا منذ عام ١٩٦٨. ولم يطرأ تغيير إلا على توزيع الاراضي على فئات المحاصيل الرئيسية. وقد حدث انخفاض كبير في المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية والخضروات وزيادة كبيرة في مساحة أشجار الفاكهة (بما فيها أشجار الزيتون).

وفيما يتعلق بقطاع غزة، فقد حدث انخفاض كبير في المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية، عوضت عنها زيادة كبيرة في المساحات المزروعة بالخضر وأشجار الفاكهة (بما فيها الحمضيات أساسا).

والمحاصيل الرئيسية في الاراضي الفلسطينية هي الخضروات والحمضيات والزيتون وأنواع الفاكهة الأخرى. وتشتهر الضفة الغربية بإنتاج الزيتون الذي يغطي نحو ٤٢ في المائة من اجمالي المساحة المزروعة و ٧٥ في المائة من المساحة التي تزرع بأشجار الفاكهة. ومنذ عام ١٩٧٩، ظل مستوى الانتاج في زيادة مطردة على مر السنين مع مواسم حصاد جيدة. وعلى الرغم من وجود زيادة في انتاج الخضروات بما فيها البطاطا، فإن حجم انتاج الحمضيات ظل ثابتا الى حد ما. وفي قطاع غزة، كانت الزيادة الملحوظة على مدى السنوات القليلة الماضية في انتاج الخضروات، في حين لم تطرأ أية تغييرات كبيرة على انتاج المحاصيل الاخرى[١١].

---

(١١) "اعادة تأهيل القطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة"، ص. ٨.

٢- الموارد المائية

تبلغ الموارد المائية المحتملة في الاراضي الفلسطينية ما يقرب من ٩٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب سنويا[١٢]. غير أن هذا الرقم لا يشمل حصة الفلسطينيين في مياه نهر الاردن، التي تقدر بنحو ١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب سنويا[١٣]. ولما كانت الضفة الغربية مازالت محرومة من حقوقها في المياه السطحية من نهر الاردن، فإن الامطار التي تسقط على الضفة الغربية وقطاع غزة ستظل هي المصدر المتجدد الوحيد للمياه العذبة في الاراضي الفلسطينية.

أما في الضفة الغربية، فإن موارد المياه المتاحة، التي تُقدر بنحو ٨٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب، فإنها تأتي من مصادر مختلفة، وذلك على النحو التالي: المياه الجوفية (الآبار) ٦٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب؛ العيون، ١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب؛ الوديان الشرقية ٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب، والوديان الغربية ٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب. وفي قطاع غزة، تقدر موارد المياه المتاحة بنحو ٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب؛ من بينها نحو ٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب تمثل جزءاً من مياه الامطار التي تتسرب تحت السطح وتعيد تغذية حوض المياه الجوفية سنويا بالاضافة الى ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب ناتجة عن إعادة التغذية بالمياه الناتجة عن الري[١٤].

وهناك نحو ٦٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب، أو ٧٥ في المائة من موارد المياه المتاحة في الضفة الغربية، خاضعة للسيطرة الاسرائيلية وتستخدم على النحو التالي:[١٥]

- ٥٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب تستهلكها اسرائيل داخل الحزام الاخضر؛
- ٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب يستهلكها المستوطنون الاسرائيليون في الضفة الغربية.

وتبلغ كمية المياه التي يستخدمها الفلسطينيون في الضفة الغربية نحو ١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب، وتستخدم في الأغراض التالية[١٦]:

(أ) الزراعة ٨٤ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب؛
(ب) الاستخدامات المنزلية ٣١ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب؛
(ج) الصناعة ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب.

ويقدر الاستهلاك الكلي للمياه العذبة في قطاع غزة بنحو ١٠٩ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب، من بينها نحو ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب يستهلكها المستوطنون الاسرائيليون و ٨٩ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب

---

(١٢) "إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة"، ص. ٩.

(١٣) "برنامج تنمية الاقتصاد الفلسطيني"، ص. ١٩.

(١٤) المرجع نفسه، ص. ٢٢.

(١٥) المرجع نفسه، ص. ٢٠.

(١٦) المرجع نفسه، ص. ٢٠.

يستهلكها الفلسطينيون للأغراض التالية: الزراعة، ٠٠٠ ٠٠٠ ٦٤ متر مكعب؛ الاستخدامات المنزلية، ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٢ متر مكعب، والاستخدامات الصناعية ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ متر مكعب. أما الفرق بين الاستهلاك الحالي للمياه العذبة في قطاع غزة (٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٩ متر مكعب) وحجم موارد المياه المتاحة (٠٠٠ ٠٠٠ ٦٠ متر مكعب) فإنه يمثل العجز الفعلي الذي يصل الى ٠٠٠ ٠٠٠ ٤٩ متر مكعب في موازنة الموارد المائية للقطاع.(١٧)

ونوعية المياه الجوفية في الضفة الغربية جيدة جدا بصفة عامة، بالرغم من وجود بعض المناطق التي يسبب فيها تسرب مياه الصرف الصحي تلوثاً كبيراً. أما في منطقة غزة فإن نوعية المياه الجوفية ضعيفة الى حد ما بسبب الاستغلال المفرط على مدى العقود العديدة الماضية، مما أدى الى توغل مياه البحر وبسبب تسرب مياه الصرف الصحي والمواد الكيميائية الزراعية. وتفيد التقارير بأن مستودعات المياه الجوفية في القطاعين الشمالي والجنوبي من غزة هما اللذين يتمتعان وحدهما بنوعية جيدة من المياه.(١٨)

جيم- الانتاج الزراعي

يتميز الانتاج الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنوع بصورة واضحة. ففي الضفة الغربية، هناك نحو ٥٠ في المائة من المساحة البعلية المزروعة تغطيها أشجار الزيتون. وأصبحت المحاصيل الحقلية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية. والخضروات والحمضيات هي السائدة في المناطق المروية. أما في قطاع غزة، فتشغل الحمضيات والخضروات أكثر من ٩٠ في المائة من اجمالي المنطقة المزروعة. وفي المناطق البعلية في قطاع غزة، يتألف النمط السائد هناك من المحاصيل الحقلية وأشجار الفاكهة.

ويبين الجدول ٤ قيم وكميات الانتاج الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

١- المحاصيل الحقلية

شهد إنتاج المحاصيل الحقلية تغييرات رئيسية من حيث المساحة المزروعة والإنتاجية. وعلى الرغم من زيادة الانتاجية خلال العقد الماضي، نجد أن المساحات التي زرعت بالمحاصيل الحقلية، قد انخفضت بشدة من ٠٠٠ ٧٥٠ و ٠٠٠ ٥٣ دونم في عام ١٩٦٦ الى نحو ٠٠٠ ٤٠٠ و ٠٠٠ ٣٠ دونم في عام ١٩٩٢ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. ويمكن إرجاع أسباب هذا التطور الى ما يلي(١٩):

(أ) التحول التدريجي نحو المحاصيل عالية القيمة نسبياً مثل الخضروات والنباتات الطبية كلما توافر الري التكميلي؛

---

(١٧) المرجع نفسه، ص. ٢٢.

(١٨) تنمية الأراضي الفلسطينية، ص. ٥٤.

(١٩) "القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة".

(ب) زيادة المساحة المزروعة بأشجار الزيتون، الذي على عكس المحاصيل الحقلية، يتكلف نفقات نقدية قليلة للغاية؛

(ج) القيود المفروضة على زراعة مساحات بالمحاصيل الحقلية بسبب قيام الاحتلال الاسرائيلي بمصادرة الاراضي واغلاقها على النحو المبين من قبل.

ويبين الجدول ١ مساحة وانتاج محاصيل الغلال الرئيسية بالدونم وهي القمح والشعير، موزعة على المناطق الزراعية لموسم الحصاد ١٩٩٢/١٩٩٣.

ويبين الجدول أعلاه ارتفاع انتاجية المحاصيل الحقلية في منطقتي جنين وقطاع غزة بسبب تحسن سقوط الأمطار، وعلى الرغم من أن أكبر مساحة مزروعة بالمحاصيل الحقلية تقع في الخليل فإنها الأدنى من حيث الانتاجية.

٢- الخضروات

تعرض انتاج الخضروات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لتغيرات رئيسية بسبب عملية التوسع في الزراعة التي بدأت منذ الستينيات. وزادت الضفة الغربية من المساحة المزروعة بالخضروات بعد عام ١٩٦٧ لتواكب زيادة الطلب على الخضروات في أسواق الاردن والبلدان المجاورة. وبعد الاحتلال الاسرائيلي وبالنظر الى تبني تكنولوجيات جديدة، شهد انتاج الخضروات زيادة رئيسية في المساحة المزروعة بالخضر وفي انتاجية الدونم. وتسارعت هذه العملية بسبب زيادة الطلب الخارجي على الخضروات. وخلال الانتفاضة، تأثر انتاج الخضروات بسبب الممارسات الاسرائيلية القاسية التي حالت دون تمكين المزارعين في حالات كثيرة من خدمة مزارعهم وتسويق منتجاتهم على النحو المناسب وفي حينه. وبعد حرب الخليج، فقدت الاراضي الفلسطينية المحتلة أسواقها في تلك المنطقة مما ألحق أضراراً جسيمة بالقدرات الانتاجية للخضروات التي اضطرت للبقاء عاطلة. وتقع مراكز انتاج الخضروات في قطاع غزة (٥٠-٦٠ ألف دونم)، ووادي الاردن (٣٥ ألف دونم)، وجنين (١٢ ألف دونم)، وطولكرم (١٠ ألف دونم).

٣- أشجار الفاكهة

اتجهت المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة في الضفة الغربية اتجاهاً الى التوسُّع حتى بعد الاحتلال الاسرائيلي. فقد زادت تلك المساحة من ٧٤٩ ٠٠٠ دونم في عام ١٩٦٣ الـــى ٨٠٨ ٠٠٠ دونم في عام ١٩٦٦ وبلغت أكثر من مليون دونم في عام ١٩٩٠[٢٠]. ووفقاً للأرقام التي جمعتها البعثة المشتركة بين الاسكوا والفاو لعام ١٩٩٣، بلغ مجموع مساحة أشجار الفاكهة في الضفة الغربيـــة ١ ٠٥١ مليون دونم، من بينها ١ ٠٢٤ مليون دونم أراضٍ بعليـــة و ٢٧ ٠٠٠ دونم مروية في مياه الري. وتشغل أشجار الزيتون نحو ٧٥ في المائة من المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة وتتركز في جنين وطولكرم ورام الله ونابلس. كما أن زراعة أشجار الزيتون آخذة في التوسع في منطقة الخليل، لا سيما في الاراضي المستصلحة حديثا.

---

(٢٠) للاطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر، "القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة" ص. ٣١-٣٦.

وشهدت المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة في قطاع غزة اتجاهاً توسعياً حتى عام ١٩٧٨. فقد زادت تلك المساحة من ٩٣ ألف دونم في عام ١٩٦٦ الى ١٢٩ ألف دونم في عام ١٩٧٨، ثم بدأت بعد ذلك في الانخفاض لتصل الى ٩٥ ألف دونم في عام ١٩٩٣. وتوزيع الرقم الأخير كما يلي:

أشجار الفاكهة المروية		٧٠ ٠٠٠ دونم
من بينها: الحمضيات	٥٥ ٠٠٠ دونم	
أشجار أخرى	١٥ ٠٠٠ دونم	
أشجار الفاكهة البعلية		٢٥ ٠٠٠ دونم
المجمـــــوع		٩٥ ٠٠٠ دونم

الجدول ١- انتاج القمح والشعير لموسم ١٩٩٢/١٩٩٣

المناطق الزراعية	القمح		الشعير	
	دونم	الانتاج/دونم (كيلوغرام)	دونم	الانتاج/دونم (كيلوغرام)
جنين	٢٨ ٩٤٠	٢٠٠	١٩ ٥٦٥	٢٢٠
طولكرم	٣٠ ٦٧٧	١٨٠	١٨ ١١٠	٢٠٠
نابلس	٣٠ ٢٥٠	١٣٠	٧ ٣٢٥	١٧٠
رام الله وبيت لحم	٣٤ ٨٠٠	١٧٨	١٦ ٠٠٠	١٨٢
الخليل	٤٥ ٧٧٥	٦٥	٩٣ ٤١٥	٧٠
وادي الاردن	٨ ٧١٤	٢٥٠	١ ٧٩٦	٢٠٠
غزة	١٩ ٤٠٠	٢٥٠	١١ ٠٠٠	٢٦٠

المصدر: جُمعت البيانات من ادارتي الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتناقصت المساحة المزروعة بأشجار الحمضيات في قطاع غزة خلال العقدين الماضيين بسبب زيادة ملوحة المياه وارتفاع أسعار مياه الري ومشاكل تسويق الحمضيات في الخارج. وتناقصت تلك المساحة من ٧١ ألف دونم في عام ١٩٦٨ الى ٥٥ ألف دونم في عام ١٩٩٣. ويمكن تقدير توزيع أشجار الفاكهة الرئيسية بالمناطق الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة على النحو التالي:

أشجار الزيتون:	طولكرم ورام الله ونابلس وجنين
الحمضيات:	قطاع غزة، وطولكرم ووادي الاردن
اللوز:	جنين، وطولكرم ونابلس وقطاع غزة
العنب:	رام الله ونابلس
المـــوز:	وادي الاردن

٤- الانتاج الحيواني

بلغت حصة الانتاج الحيواني في القيمة الاجمالية للناتج الزراعي عام ١٩٩٢ نحو ٤٩ في المائة في الضفة الغربية و ٣٦ في المائة في قطاع غزة. ويبين تطور الانتاج الحيواني وجود اتجاهات مختلفة حسب نوع الحيوانات. فقد تناقص عدد الماشية من السلالات المحلية من نحو ٠٠٠ ٣٧ رأس في عام ١٩٦٦ الى ٤٠٠ ٤ رأس في عام ١٩٩٣، في حين زاد عدد رؤوس الماشية من سلالات الفريزيان المستوردة من اسرائيل أساساً من صفر في عام ١٩٦٦ الى ٧٤٠ رأس في عام ١٩٩٣ في الضفة الغربية. وفي قطاع غزة، انخفض عدد رؤوس الماشية من السلالات المحلية من ٤٠٠ ١ رأس في عام ١٩٧٨ الى ٢٠٠ رأس في عام ١٩٨٩، في حين زادت أرقام الماشية من سلالات الفريزيان من ١٢٠ في عام ١٩٧٨ الى ٣٠٠ ٣ في عام ١٩٨٩. والمناطق الرئيسية لتركز الماشية هي نابلس وطولكرم وجنين والخليل.

وتناقصت رؤوس الأغنام من ٧٠٠ ٣٧٦ في عام ١٩٦٦ الى ٠٠٠ ٢٢٠ رأس في عام ١٩٧٨ ثم بدأت الزيادة ببطء لتبلغ ٠٠٠ ٢٧٩ رأس في عام ١٩٨٧ و ٠٠٠ ٣٦٥ رأس في عام ١٩٩٣. وساهمت الانتفاضة، عن طريق تبني تدابير الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية، في زيادة عدد رؤوس الاغنام لا سيما على مستوى الانتاج الصغير الحجم. ففي قطاع غزة، هناك عدد صغير من الماشية يبلغ ٠٠٠ ١٥ رأس. وتناقصت أعداد الماعز من ٤٠٠ إلى ٣٨٩ في عام ١٩٦٧ الى ٠٠٠ ١٩٦ في عام ١٩٩٣ في الضفة الغربية، ومن ٠٠٠ ٤٤ في عام ١٩٧٨ الى ٠٠٠ ٢٥ في عام ١٩٩٣ على التوالي في قطاع غزة. ومناطق التركز الرئيسية للماعز هي الخليل وجنين ونابلس.

وشهدت الثروة الداجنة اتجاهات متقلبة. وكان هناك في عام ١٩٩٣ نحو ٧٦٥ مزرعة للدجاج البيّاض تضم ٢ر١ مليون دجاجة بياضة و ٨٣٦ ٣ مزرعة للدجاج اللاحم يبلغ اجمالي طاقتها نحو ٣ ملايين فروج. وتقع المناطق الرئيسية لإنتاج الدجاج البياض في رام الله وطولكرم وقطاع غزة؛ أما تلك المتعلقة بإنتاج الدجاج اللاحم فتقع في الخليل وجنين ورام الله.

٥- الانتاج السمكي

تذبذب انتاج الاسماك في قطاع غزة من سنة الى أخرى خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٣. فقد بلغ الانتاج السمكي أقصاه في الفترة ١٩٧٦/١٩٧٧. حيث وصل الى ١٠٠ ٥ طن. وبلغ انتاج الاسماك في عام ١٩٩٣ نحو ١٨٥ ٢ طناً[٢١].

دال- التنظيم المؤسسي الزراعي

بالاضافة الى تجار القطاع الخاص الذين يوفرون المستلزمات ويشترون المنتجات الزراعية، ويقومون بتسويقها هناك ثلاثة أنواع من المؤسسات التي تدعم التنمية الزراعية في الاراضي الفلسطينية، وهي:

---

(٢١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل: أنظر: الاسكوا: مشروع مقترح لإعادة تأهيل القطاع السمكي في قطاع غزة E/ESCWA/AGR/1994/1، ص. ٣.

- الدوائر العامة الزراعية (ادارات الزراعة)؛
- منظمات المهنيين الزراعيين، لا سيما التعاونيات الزراعية؛
- المنظمات الفلسطينية غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية المحلية)؛

١- الخدمات الزراعية (ادارات الزراعة)

هناك ادارتان عامتان رئيسيتان للزراعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة هما:

- ادارة الزراعة في الضفة الغربية وتضم ستة مكاتب فرعية في الخليل، وجنين، ووادي الاردن، ونابلس، ورام الله/بيت لحم، وطولكرم. وهيكل هذه الادارة موروث عن وزارة الزراعة الاردنية.

- ادارة الزراعة في قطاع غزة وهي موروثة عن الادارة المصرية.

وتقوم هاتان الادارتان بخدمات متخصصة تضم أنشطة مقيدة جدا بسبب محدودية الوسائل المتاحة لديهما وتناقصها، ووجود قيود ادارية. على سبيل المثال، تناقص العدد الاجمالي للموظفين العاملين في القطاع الزراعي بالضفة الغربية من ٤٣٧ موظفا في عام ١٩٧٢ الى ١٤١ موظفا فقط في عام ١٩٩٢ كما هو مبين في الجدول ٦. وتواصل الادارتان تقديم بعض الخدمات الارشادية، وبعض الخدمات الصحية البيطرية ولكن على نطاق أقل بكثير مما كان عليه الحال منذ عقد مضى.

ولم يتوافر لدى أقسام البحوث داخل الادارتين أي موظفين منذ عام ١٩٩٢، وتوقفت الأنشطة في محطات التجارب العشر.

وثلثا موظفي الادارتين تقريباً حاصلون على درجة البكالوريوس وقليل جدا منهم هم الحاصلون على درجة الماجستير في الزراعة والعلوم البيطرية. وهذا الملاك الوظيفي الثابت منذ فترة طويلة، يبلغ الحد الأدنى لأعمار الموظفين فيه ٥٠ عاما تقريبا، وليس هناك أي احتمال بإحلال موظفين جدد. وبالنظر الى استمرار نقص التدريب فان هؤلاء الموظفين بحاجة الى تدريب جاد. ومع ذلك، يتمتع هؤلاء الموظفون بمعرفة جيدة بالبيئة الطبيعية والبشرية والزراعية وخبرة طويلة في الادارة والقواعد والاجراءات المتعلقة بالمؤسسات العامة. ومن ثم فانهم ما زالوا يقومون بدور مفيد في هذا النوع من المؤسسات، وبوسعهم أن ينقلوا خبراتهم الى الأجيال الأصغر سنا التي ستحل محلهم عند التقاعد في غضون سنوات قليلة.

٢- التعاونيات الزراعية

هناك نحو ٧٥ تعاونية زراعية مسجلة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، من بينها ٦٩ في الضفة الغربية و ٦ في قطاع غزة. وتم انشاء هذه التعاونيات منذ زمن طويل حسب القوانين الاردنية الصادرة في الخمسينيات.

وبالاضافة الى هذه التعاونيات المسجلة، هناك ٣٤ تعاونية غير رسمية، من بينها ٣٠ تعاونية في الضفة الغربية و ٤ في قطاع غزة. وقد شرع السكان الريفيون في إنشاء هذه التعاونيات لتقديم

الخدمات العاجلة الى المزارعين وأسرهم. ولم تمنح الادارة الاسرائيلية المدنية تصريحاً بقيام هذه التعاونيات وتسجيلها.

والأنشطة التي تضطلع بها هذه التعاونيات الزراعية آخذة في التناقص بصورة مستمرة، ومعظمها أصبح مهجوراً. وهي تفتقر الى الموظفين المهرة فضلاً عن أن ميزانيتها محدودة جدا.

ويستلزم الأمر إعادة تنظيم النظام التعاوني الزراعي برمته في إطار قانوني وتنظيمي حديث ومنقح، ليتسنى تشجيع المبادرات المحلية ومشاركة المزارعين في ادارتها على نحو أفضل.

ومن ثم فإنه من الضروري أولاً، إجراء تحليل للتشريعات التعاونية الحالية وكذلك للتعاونيات القائمة. واستنادا الى هذا التحليل، سيصبح بالامكان اقتراح التحسينات والتعديلات التي يتعين إدخالها على تلك التشريعات. ويلزم وضع برنامج للمساعدة يتضمن تقديم المساعدة التقنية لتطوير التنظيمات الهيكلية، وتدريب الموظفين، وتوفير المستلزمات المادية لتمكين التعاونيات من تقديم خدماتها الى المزارعين على النحو الملائم.

الجدول ٢- موظفو ادارة الزراعة في الضفة الغربية

	١٩٧٧	١٩٨٣	١٩٩٣
التخطيط الارشادي	٩٢	٦٨	٤٢
محطات التجارب والبحوث	٥٠	٣٧	١١
الخدمات الحراجية	٤٤	٤٢	٢٧
الخدمات البيطرية	٦٣	٥٣	٣٤
الادارة	٢٦	٤٠	٢٧
العمال بأجر يومي	٢٧٥	-	-
المجمـــوع	٤٣٧	٢٤١	١٤١

المصدر: جمع ميداني للبيانات عن طريق زيارات لإدارة الزراعة في الضفة الغربية.

٣- المنظمات غير الحكومية المحلية

أنشئت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بمبادرات خاصة، وهي تتألف أساساً من خريجي المدارس الثانوية والجامعات. وهي قائمة جزئياً على الاضطلاع بالأنشطة التطوعية للتعويض عن أوجه القصور التي تلازم الادارة الاسرائيلية وذلك عن طريق تقديم الدعم المتعدد الجوانب للمزارعين. وتشمل أنشطة هذه المنظمات، الارشاد الزراعي، وتقديم المعلومات والمشورة الى المزارعين، واستصلاح الاراضي، وتجهيز المنتجات وغير ذلك. ويتوقف حجم هذه الأنشطة على المعونة الخارجية التي تتلقاها

كل منظمة غير حكومية. وعلى أية حال، فإن هذه المنظمات غير الحكومية ما زالت بالأحرى محدودة بالمقارنة مع احتياجات المزارعين.

وأهم هذه المنظمات غير الحكومية هي:

لجنة الاغاثة الفلسطينية الزراعية؛
اتحاد لجان العمل الزراعية؛
جمعية المهندسين الزراعيين.

ويرد في الجدول ٥[٢٢] من المرفق قائمة شاملة بالمنظمات غير الحكومية.

وباستثناء محاولات قليلة لتنسيق أنشطة هذه المنظمات غير الحكومية، فان هذه المنظمات تعمل بصورة مستقلة عن بعضها البعض، وتتبع نهجاً مختلفة. وتميل أنشطتها الى التداخل، في حين أن تحسين توزيع وتنسيق الجهود من شأنه أن يمكّن هذه المنظمات من تقديم المساعدة الى أكبر عدد من المزارعين في مواضيع كثيرة ومتعددة. وبالنظر الى ما يعتري الدوائر الرسمية للزراعة من ضعف في حالات معينة، تتجه المنظمات غير الحكومية الى أن تأخذ مكانها في القيام بدور الخدمات العامة.

ومن جهة أخرى، يتوافر لدى هذه المنظمات غير الحكومية امكانية استيعاب القوى البشرية من الشباب الذين لديهم الدافع والحاصلين على تعليم جيد. فهي تشكل نواة مفيدة للشباب والخريجين العاطلين الذين يتم تعبئتهم لخدمة التنمية الزراعية. وبالتالي، بات من الضروري أن يتم بوضوح تحديد دور هذه المنظمات وصلاحياتها لمساعدتها على تعديل نهجها في التنمية وأساليبها في القيام بالأنشطة على مستوى المزرعة وإعادة تنظيمها وفقاً لذلك، وقيامها بالتالي بالعمل استناداً الى برامج وأهداف محددة سلفاً. وينبغي تقدير المساهمة المالية المقدمة الى تلك المنظمات غير الحكومية على أساس برامجها وأهدافها.

وينبغي تحديد أهداف وبرامج هذه المنظمات غير الحكومية بالتفصيل، والقيام باجراءات المتابعة بمشاركة فعّالة من جانب المزارعين، وفي إطار مؤسسي مرن يمكّن التنسيق والتعاون مع ادارات الزراعة والسلطات العامة الأخرى المعنية.

هاء- <u>خدمات الدعم الزراعي</u>

لم تولِ الادارة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة أي اهتمام لتطوير خدمات الدعم الملائمة في القطاع الزراعي بل وحتى تشجيعها. وظل التسويق والائتمان والارشاد قاصراً على القطاع الخاص الذي لم يكن في وضع يمكّنه من انشاء هذه الأنشطة والاضطلاع بها على النحو الملائم. وبالاضافة الى افتقار القطاع الخاص الى الاموال والخبرات، أعاق الاحتلال هذا القطاع في الاراضي المحتلة من تنظيم وادارة المؤسسات المطلوبة التي يمكن لها أن توفر للقطاع الزراعي التسهيلات الائتمانية، وخدمات التسويق والارشاد والتدريب في الوقت الملائم وعلى النحو المطلوب، وذلك بسبب الممارسات الاسرائيلية

---

(٢٢) أنظر: لجنة الاغاثة الزراعية، ومحفل الفكر العربي: دليل مؤسسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، المجلد ١، رقم ٤، (١٩٩٢)، قاعدة البيانات الزراعية، القدس ١٩٩٢.

ضد الفلسطينيين والعقوبات الجماعية، وحظر التجول والاوامر العسكرية بمصادرة الاراضي والتعليمات والأوامر الصريحة التي تتحكم في صادرات المنتجات الزراعية الى الاردن وغير ذلك[٢٣]. ويرد في الفقرات التالية عرض موجز لحالة خدمات الدعم الزراعي والمشاكل التي يواجهها.

١- مرافق التسويق الزراعي

ان عدم وجود نظام حر وكفؤ للتسويق في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل عقبة رئيسية تعوق عملية اعادة تأهيل القطاع الزراعي.

ويتميز السوق الداخلي الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بوجود مرافق تسويق محدودة. فهو يفتقر الى المرافق اللازمة للتخزين المؤقت، ومواد التغليف المصنوعة محليا، والأجهزة الادارية الكفؤة، وأجهزة الاشراف والمراقبة الملائمة. وبالاضافة الى ذلك، تعاني الأراضي الفلسطينية المحتلة من عدم وجود توجيهات في مجال السياسات العامة فيما يتعلق بالاشراف على تسويق المنتجات الزراعية؛ وبالتحديد في مجالات أنظمة السلامة الغذائية وخدمات مراقبة الجودة، ويمثل عدم الفاعلية مشكلة حادة لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الحيوانية[٢٤].

ومن جهة أخرى، هناك قيود كثيرة تواجه تطوير التسويق الداخلي للمنتجات الزراعية، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[٢٥].

(أ) نقص الخدمات الحالية لتخزين المنتجات الزراعية وتصنيفها وتغليفها، باستثناء تصنيف الحمضيات وتغليفها في قطاع غزة. بل أن المرافق التي أنشئت في مطلع الستينيات، تواجه مشاكل تقنية. فليس هناك مصنع واحد لصناعة صناديق الكرتون؛ ومن ثم تُعد اسرائيل المصدر الوحيد لتوريدها. ولما كانت الأردن أو بلدان الخليج لا تسمح بتغليف الفواكه والخضروات في صناديق الكرتون المصنوعة في اسرائيل، فقد أصبح من المحتم حزم المنتجات في صناديق خشبية لكنها رديئة الجودة؛

(ب) مرافق التخزين البارد القائمة متخلفة فنيا وقدرتها محدودة. ويلزم توفير رؤوس أموال جديدة للتغلب على هذه المشكلة الحادة. وعلى الرغم من وجود استعداد لتحسين هذه المرافق وتوسيعها، فإن تعذر الحصول على الائتمانات بأسعار معقولة يعوق هذا المسار من مسارات العمل؛

(ج) هناك صعوبات كبيرة في نقل المنتجات عبر الحدود الأردنية. وبالإضافة الى ارتفاع تكاليف تحميل الشاحنات، هناك رسوم اضافية تفرضها اسرائيل على عبور الحدود. وعلاوة على ذلك،

---

(٢٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر على سبيل المثال:
الأمم المتحدة: العواقب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على قيام اسرائيل بإقامة المستوطنات في الاراضي الفلسطينية، بما فيها القدس والجولان السورية؛ تقرير الأمين العام، A/47/294 و E/1992/84، ٧ تموز/يوليو ١٩٩٢.

(٢٤) ١- تنمية الأراضي المحتلة، ص. ١١ و ص. ١٢.
٢- "إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة" ص. ١٧-١٨.

(٢٥) "إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة" ص. ١٧-١٨.

هناك عمليات تفتيش أمنية صارمة تفرض على الشاحنات العائدة، وينبغي إتمامها في غضون أربع وعشرين ساعة، على حساب مالك الشاحنة. ويقدر أحد المصادر تكلفة كل رحلة شاحنة من الأراضي الفلسطينية المحتلة الى عمان بمبلغ يصل الى ٢٦٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، من بينها ٨٤ في المائة تمثل مدفوعات للحصول على تصريح بالخروج؛

(د) وعلى الرغم من أن الأردن ودول الخليج تُعد أسواقا مثالية للانتاج الزراعي للأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن المنافسة من المصادر الأخرى في الأسواق المستوردة، لا سيما من اليونان واسبانيا وتركيا، تشكل تحديا رئيسيا للمصدرين الفلسطينيين. وهذا لا يؤثر فحسب على الصادرات من الخضروات والحمضيات والفواكه بل يشمل أيضا زيت الزيتون الذي يواجه منافسة من تونس. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب عدم وجود مراقبة صارمة على الصادرات من حيث الجودة لا سيما ما كان منها قابلاً للتلف. ويضاف الى ذلك ارتفاع تكلفة مياه الري مع انخفاض أسعار الصادرات. ونتيجة لذلك، يحجم المزارعون عن زراعة أشجار جديدة من الفاكهة؛ والواقع أنهم أخذوا بالفعل في اقتلاع حدائق الحمضيات؛

(هـ) وأعاقت الحواجز غير التعريفية أيضا سوق الصادرات. ففي أعقاب إلغاء الأردن روابطها القانونية والادارية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة في تموز/يوليو ١٩٨٨ ولحماية منتجاتها، أصدر هذا البلد قرارا جديدا يتم بمقتضاه معاملة المنتجات الزراعية التي تدخل الأردن من الأراضي المحتلة لبيعها في الأردن على أساس كل حالة على حدة. وبالمثل، حددت اسرائيل حصصا للواردات الزراعية من الأراضي المحتلة، فهي لا ترفع هذه الحصص إلا أثناء وجود نقص في إسرائيل، أو عندما يتجاوز الطلب على منتجاتها الزراعية العرض. وفي ظل هذه الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، يصبح من العسير على المصدرين من الأراضي المحتلة التخطيط مسبقا.

وكانت الصادرات الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية تطورا جديدا واعدا، وذلك عندما وافقت الجماعة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، على قبول شحنات مباشرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب شروط الدولة الأكثر رعاية. وحدد الاتفاق الفترات التي يمكن فيها السماح لمختلف المنتجات الزراعية بدخول أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ونتيجة لذلك، تم ارسال عديد من الشحنات خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ والفترة ١٩٩٠-١٩٩١، وكانت منتجات الأراضي المحتلة تُرسل عن طريق الجو والبحر الى فرنسا وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية. وتم التوصل في عام ١٩٩١ الى اتفاق مع ايطاليا لشحن ٦ آلاف طن من زيت الزيتون. ولكنه تم بالفعل بيع ألف طن فقط بسعر ٢ر٤ من دولارات الولايات المتحدة للكيلو غرام الواحد. وباستثناء الحمضيات (٣٠ ألف طن)، ظلت الصادرات الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية قليلة، ولا يتم التصدير إلا عن طريق ميناء أو مطار اسرائيلي. وعلى الرغم من أن التصدير المباشر الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية كان خطوة ايجابية حيث أتاح للفلسطينيين الفرصة لممارسة التجارة الدولية (بما في ذلك ضرورة إنشاء مرافق جديدة في الأراضي المحتلة)، فإن الربحية المالية لهذه التجربة لم تكن مشجعة تماما، بسبب إرتفاع تكلفة التسويق. وبالإضافة الى ذلك، ليس من المؤكد بعد أن تتمكن الأراضي المحتلة من التنافس في سوق الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع المصادر الأخرى للعرض (على سبيل المثال، اسرائيل، وأفريقيا، وأوروبا اللاتينية، وبلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية ذاتها).

وينبغي أن يصبح في مقدور الأراضي المحتلة أن تستعيد تدريجيا حصتها التقليدية في الأسواق العربية. ولكن ذلك يقتضي قدرا كبيرا من التخطيط والإعداد، لاسيما وأن البلدان التقليدية المستوردة ذاتها تواجه مشاكل مع وجود فوائض في بعض السلع الأساسية الرئيسية لاسيما الخضروات.

٢- الإئتمان الزراعي

يشكل عدم وجود نظام رسمي للإئتمان الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة أحد العقبات الرئيسية التي تواجه إعادة تأهيل القطاع الزراعي. بل أن الاحتلال الإسرائيلي لم يشجع على إنشاء مثل هذا النظام. وقد حاولت المنظمات غير الحكومية سد هذه الفجوة، لكنها لم تتمكن، بسبب مواردها المالية والادارية المحدودة إلا من توفير تسهيلات محدودة للزراعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن بين المنظمات غير الحكومية الأربع المتخصصة في تقديم قروض محدودة الى الاقتصاد الزراعي، تعد الشركة العربية للتنمية والإئتمان المؤسسة الوحيدة التي تقدم قروضا زراعية الى المزارعين. وتم انشاء هذه الشركة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، وهي منظمة غير مستهدفة الربح بدأت عملياتها من القدس الشرقية في عام ١٩٨٦. ويبين الجدول ٦ في المرفق توزيع القروض التي قدمتها هذه الشركة حتى أيار/مايو ١٩٩٤ مصنفة حسب النوع.

وتقدم الشركة العربية للتنمية والإئتمان قروضا قصيرة الأجل لمدة عامين وقروضا متوسطة الأجل لمدة خمسة أعوام. وبلغ معدل السداد ٤٠ في المائة.

وبعض المنظمات غير الحكومية الأخرى مثل لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية واتحاد لجان العمل الزراعية والشركة العربية للتنمية والإئتمان تقدم أيضا قروضاً محدودة جدا الى المزارعين.

٣- الهيكل الأساسي الزراعي

يستطيع الزائر للأراضي الفلسطينية المحتلة أن يلاحظ بسهولة أن إسرائيل وفرت لمستوطناتها في الضفة الغربية وقطاع غزة هيكلا أساسيا حديثا، بينما تعاني القرى والمدن الفلسطينية من وجود هياكل أساسية ضعيفة جدا تم إنشاء معظمها تقريبا قبل الاحتلال في عام ١٩٦٧. بل أهملت صيانة هذا الهيكل الأساسي الضعيف أثناء الاحتلال. ومن ثم فإن إنشاء هيكل أساسي حديث قادر على خدمة اقتصاد فلسطيني حديث، سيمثل التحدي الحقيقي الذي يواجه الادارة الفلسطينية الجديدة.

واو- الاستنتاجات

نتيجة احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران/يونيو ١٩٦٧، سيطرت إسرائيل بالكامل على هذه المناطق وحاولت تشكيل مصيرها وفقا للمصالح الإسرائيلية. وكان من بين المصالح الإسرائيلية الرئيسية، السيطرة التامة على الأراضي وموارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن ثم كان القطاع الزراعي هو أول من عانى من هذه التدابير التي فرضتها عليه الادارة المدنية الإسرائيلية وهي سلطة عسكرية تخضع لوزارة الدفاع الإسرائيلية.

وكان من بين الآثار الأولى المترتبة على هذا الإجراء الإسرائيلي هو الإنهيار والتدهور السريعين في المؤسسات الزراعية الفلسطينية. وعلى سبيل المثال قامت الادارة المدنية الإسرائيلية بتحجيم خدمات

الارشاد الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب قيود الميزانية. بل من الواضح أن اغلاق محطات التجارب الزراعية والتخفيض الحاد في عدد موظفي الارشاد التابعين لإدارتي الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد أدى الى تدهور القطاع الزراعي.

ومن الجدير بالذكر، لأغراض هذه الدراسة ابداء الملاحظات التالية:

(أ) لا يوجد في الوقت الحاضر أي تخطيط في القطاع الزراعي الفلسطيني؛

(ب) الادارات الحالية للزراعة والخدمات البيطرية في الضفة الغربية وقطاع غزة شبه مشلولة بالفعل بسبب التخفيضات التي طرأت على أعداد الموظفين الفنيين ونقص الأموال وقيام الادارة المدنية الفلسطينية بإلغاء جميع ميزانيات التنمية الزراعية؛

(ج) كان هناك منذ الاحتلال في عام ١٩٦٧ تخفيض حاد في البحوث الزراعية الملائمة، ويرجع ذلك أساسا الى قيود الميزانية. ولا يتم في الوقت الحاضر اجراء أي بحوث زراعية ملائمة في الأراضي الفلسطينية. أما محطات البحوث والمزارع التجريبية، باستثناء تلك الموجودة في أريحا ومدرسة العروب الزراعية - فإنها تستخدم حاليا للأغراض التجارية. أما موظفو البحوث الفنيون فإنه إما أن يكونوا قد نقلوا الى أماكن أخرى أو جرى طردهم من الخدمة؛

(د) تقوم إدارتا الزراعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حاليا ببعض أنشطة الارشاد الزراعي ولكن على نطاق ضيق. ومنذ عام ١٩٧٦، تم تخفيض عدد موظفي الخدمات الارشادية بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة، وألغيت الخدمات الارشادية المقدمة الى المزارعين في الحقول. وتحاول بعض المنظمات غير الحكومية المحلية تقديم خدمات الارشاد الى المزارعين الفلسطينيين، ولكن يبدو أن موظفي المنظمات غير الحكومية العاملين في مجال الارشاد يفتقرون الى الخبرة الكافية؛

(هـ) لا يوجد حاليا في الأراضي الفلسطينية أي تعليم زراعي قبل المرحلة الجامعية. وعقب الاحتلال، تدهورت الأوضاع في معهد خضوري الزراعي (في طولكرم) وفي مدرسة العروب الزراعية (بالقرب من الخليل). وتم مؤخرا إلغاء معهد خضوري وتستضيف مبانيه حاليا معهدا للفنون التطبيقية؛

(و) لم تتطور بعد برامج التعليم الزراعي في كليتي الزراعة بجامعة النجاح (نابلس) وجامعة الخليل (الخليل) الى جهود جادة لها أثر على الزراعة الفلسطينية، ويرجع ذلك الى ندرة الموارد المالية ونقص الموظفين الفنيين والخبرات الفنية؛

(ز) لا توجد حاليا أي معاهد فلسطينية محلية تقدم دورات تدريبية عملية قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل في عديد من مجالات الزراعة والفروع ذات الصلة، رغم وجود نقص حاد في عدد الفنيين الزراعيين من المستوى المتوسط؛

(ح) لا يوجد حاليا أي ائتمان مؤسسي في الأراضي الفلسطينية، برغم قيام بعض المنظمات الخاصة المحلية وغير المحلية بتقديم بعض أشكال التمويل والمساعدة المالية الى المزارعين. ولا يتاح للغالبية العظمى من المزارعين الفلسطينيين فرصة الحصول على القروض الإئتمانية لاسيما الائتمانات متوسطة وطويلة الأجل؛

(ط) يواجه تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية، لاسيما فيما يتعلق بأسواق التصدير، قيودا خطيرة. فبالاضافة الى الضعف الذي يعتري مرافق التسويق والهياكل الأساسية، هناك عقبات أخرى مثل رسوم التصاريح، ورسوم الحدود، والضرائب، وارتفاع تكلفة النقل، والحواجز غير التعريفية الأخرى؛

(ي) هناك العديد من التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية، ولكن يعاني معظمها من ضعف شديد في تنظيماتها وادارتها وعملياتها، وتقوم تلك التعاونيات بأنشطتها دون أي اشراف أو مراقبة من جانب أي مؤسسة مركزية عامة؛

(ك) يوجد حاليا عديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والطوعية الأجنبية العاملة في القطاع الزراعي. ومعظم هذه المنظمات غير الحكومية صغيرة الحجم، ومجهزة تجهيزا سيئا، وتعاني من نقص الموظفين؛ وبالنظر الى ندرة الموارد المالية؛ تسعى هذه المنظمات الى اجتذاب أموال من عدد من الحكومات المانحة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية؛

(ل) هناك نقص تام في المواءمة والتنسيق بين مختلف أنواع المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة العاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني.

ثانيا- إعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة

ألف- الدور المرتقب للزراعة في الاقتصاد الفلسطيني

تم في الفصل الأول من هذا التقرير استعراض الدور الحالي للزراعة في الاقتصاد الفلسطيني.

وبالنظر الى الأهمية الاستراتيجية للزراعة بالنسبة للاقتصاد الوطني فضلا عن حياة السكان الريفيين، فلا بد أن يكون للزراعة الفلسطينية دور دينامي يرمي الى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

١- الأمن الغذائي: تزويد السكان الفلسطينيين باحتياجاتهم من السلع الأساسية الغذائية الرئيسية، بهدف الوصول الى مستوى مقبول للأمن الغذائي الوطني، وتحسين المعايير التغذوية للسكان. وسيكون لهذا الهدف أولوية عليا، لا سيما في ضوء الزيادة المنتظرة في عدد السكان الفلسطينيين.

٢- العمالة: توفير أقصى عدد ممكن من فرص العمالة بغية تقليل اعتماد القوى العاملة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي، وتأمين العمل للأعداد المتزايدة من السكان. وينبغي، في هذا الصدد، أن نلاحظ أن الدور الذي يمكن أن تقوم به الزراعة في سوق العمل الفلسطيني، يتجاوز كثيرا مجرد استيعاب القوى العاملة الفائضة. ولما كانت القدرة الاستيعابية للعمل في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية الأخرى ما زالت ضعيفة، فإنه يُنظر الى الزراعة بوصفها أحد القطاعات الرئيسية التي يمكن فيها توفير مزيد من فرص العمل.

٣- تحسين المستويات المعيشية للمزارعين: لهذا الهدف أولوية أخرى عليا بالنسبة للتنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية؛ وربما يرجع ذلك لأسباب اجتماعية وسياسية أكثر منها اقتصادية. والهدف النهائي هو تثبيط الهجرة الجماعية للمزارعين والسكان الريفيين الى المراكز الحضرية، وتأمين تواجد المزارعين الفلسطينيين المادي والدائم في أراضيهم.

٤- حصائل الصادرات: زيادة حصة الزراعة في الناتج المحلي الفلسطيني وفي الناتج القومي الاجمالي، وتحسين الميزان التجاري عن طريق زيادة حصائل العملة الأجنبية من الصادرات الزراعية. وينبغي أن تستفيد الزراعة الى أقصى حد من الظروف المناخية الفريدة في وادي الأردن، الذي أصبح يمثل دفيئة طبيعية هائلة لإنتاج كميات كبيرة من الخضر والفواكه والزهور في غير موسمها.

باء- دور الحكومة الفلسطينية في الزراعة

خلال المناقشات التي جرت مع كبار الموظفين في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار وفي دائرتي الزراعة والخدمات البيطرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك في الاتحاد التعاوني الزراعي في نابلس، وكلية الزراعة في جامعة النجاح في نابلس، وفي بعض المنظمات غير الحكومية الزراعية المحلية والأجنبية، كان هناك توافق عام في الآراء بشأن النقاط التالية:

١- ضرورة أن يركز الدور المقبل للسلطة الفلسطينية الوطنية (الحكومة الفلسطينية) في القطاع الزراعي على تطوير، الزراعة وتنظيم القطاع الزراعي من خلال وضع الخطط والسياسات الانمائية

ورصدها، واصدار وانفاذ القوانين واللوائح التي تنظم الأنشطة والخدمات الاقتصادية في هذا القطاع، وتوفير خدمات الدعم الأساسي للمزارعين.

٢- ينبغي، كقاعدة عامة، أن يترك للقطاع الخاص القيام بالأنشطة والعمليات الفعلية المتصلة بانتاج جميع المدخلات والمخرجات الزراعية والإتجار فيها، على أن يعمل هذا القطاع في إطار الخطط الانمائية العامة والسياسات والأنظمة المتعلقة بالتنمية.

واستناداً الى هذا الفهم العام للدور المقبل للحكومة الفلسطينية في القطاع الزراعي، وفي ضوء الدور المرتقب للزراعة في الاقتصاد الفلسطيني، من المقترح - من حيث المبدأ - أن يقتصر دور الحكومة في المستقبل في القطاع الزراعي، على القيام بالوظائف التالية:

(أ) إعداد استراتيجية إنمائية وطنية زراعية وخطط إنمائية عامة متوسطة الأجل وسنوية، تحدد الأولويات والبرامج والمشاريع الانمائية المتعلقة بالقطاع الزراعي، ورصدها وتقييمها وتنفيذها؛

(ب) وضع سياسات عامة للقطاع الزراعي، وتحديد الوسائل اللازمة لتنفيذها، وتقييم نتائجها وآثارها؛

(ج) تنظيم مختلف الأنشطة والخدمات الاقتصادية في القطاع الزراعي، بما في ذلك ما يلي:

'١' انتاج المستلزمات الزراعية والإتجار فيها (البذور، والشتلات، والأسمدة، والمبيدات الحشرية، والأدوية البيطرية وغيرها)؛

'٢' تكوين التعاونيات الزراعية واتحادات المزارعين ومجالس التسويق الزراعي؛

'٣' تنظيم توفير الائتمان الزراعي قصير ومتوسط الأجل، لاسيما لصغار المزارعين.

(د) تقديم خدمات الدعم الأساسية للمزارعين، وتشمل ما يلي:

'١' نقل التكنولوجيات الحديثة في مجال الانتاج الزراعي، وتقنيات الزراعة عن طريق الخدمات الارشادية وتدريب المزارعين؛

'٢' توفير المعلومات والمشورة بشأن الأسواق الخارجية.

(هـ) حماية الموارد الزراعية والحيوانية عن طريق مكافحة أمراض النبات والآفات والامراض الوبائية التي تصيب الحيوانات والقضاء عليها؛

(و) حفظ الغابات والمراعي وتحسينها؛

(ز) تقديم الدعم للتعاونيات الزراعية، واتحادات المزارعين، ومنظمات التنمية الريفية؛

(ح) إصدار وإنفاذ القوانين واللوائح التي تنظم القطاع الزراعي، بما في ذلك انتاج الحاصلات الزراعية والمنتجات الحيوانية ومختلف المستلزمات الزراعية والاتجار بها؛

(ط) تنظيم العلاقات الخارجية للسلطة الفلسطينية مع البلدان الأجنبية، فيما يتعلق بالاتجار في المنتجات الزراعية، وذلك عن طريق ابرام اتفاقات تهدف الى تحقيق ما يلي:

'١' حماية مصالح المزارعين والمصدّرين الفلسطينيين؛

'٢' تعزيز الصادرات الزراعية الفلسطينية.

جيم- برنامج عمل لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة

سيتم بالتفصيل في هذا الفصل من التقرير تقديم برنامج عمل مقترح لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية العامة. وتمت صياغة برنامج العمل المقترح هذا مع الأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

(أ) الدور المرتقب للزراعة في الاقتصاد الفلسطيني؛

(ب) الدور المنتظر للحكومة الفلسطينية في مجال الزراعة؛

(ج) نقل السيادة تدريجيا على جميع الاراضي الفلسطينية الى السلطة الوطنية الفلسطينية؛

(د) الحاجة، الى القيام، دون انقطاع او نقص في النوعية، بمواصلة تقديم خدمات الدعم الاساسية الى المزارعين الفلسطينيين والمنتجين الزراعيين؛

(هـ) استمرار وجود العديد من مختلف المنظمات غير الحكومية المحلية والاجنبية التي تعمل في القطاع الزراعي الفلسطيني، وتقديم الخدمات المختلفة؛ والحاجة الى توجيه أنشطة هذه المنظمات الخاصة وتنسيقها والاشراف عليها؛

(و) الحاجة، في هذه المرحلة الى الحفاظ على المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة العاملة في منطقة أريحا وقطاع غزة؛ وتعزيز قدراتها وتحسين كفاءتها؛

(ز) اعطاء الأولوية العليا للتخطيط الانمائي الزراعي، والسياسات الانمائية الزراعية، والحاجة الملحة الى انشاء مؤسسة فلسطينية عامة رفيعة المستوى لمعالجة جميع المسائل المتصلة بالتخطيط الزراعي والسياسات الزراعية.

واستناداً الى الاعتبارات المذكورة أعلاه، من المقترح تنفيذ برنامج العمل لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة على ثلاث مراحل متتالية وذلك على النحو التالي:

- المرحلة الأولى (تسعة أشهر، من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ الى حزيران/يونيو ١٩٩٥): إتخاذ اجراءات فورية في مناطق الحكم الذاتي في اريحا وقطاع غزة؛

- المرحلة الثانية (اثنا عشر شهراً، من تموز/يوليو ١٩٩٥ الى حزيران/يونيو ١٩٩٦): إتخاذ اجراءات وترتيبات متوسطة الأجل في مناطق الحكم الذاتي في اريحا وقطاع غزة وفي بقية انحاء الضفة الغربية؛

- المرحلة الثالثة (عام واحد فقط، من تموز/يوليو ١٩٩٦ الى حزيران/يونيو ١٩٩٧): المخطط التنظيمي العام لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة.

ومن الممكن في أي وقت تغيير مواعيد البدء في المراحل الثلاث المقترحة لتنفيذ برنامج العمل ومددها وفقاً لحدوث تطورات سياسية غير متوقعة في الاراضي الفلسطينية.

المرحلة الاولى: الاجراءات الفورية في مناطق الحكم الذاتي في أريحا وقطاع غزة

(تسعة أشهر: تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٤ - حزيران/يونيو ١٩٩٥)

لما كانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد حصلت بالفعل على السيادة على منطقة اريحا وقطاع غزة، وأصبحت مسؤولة عن توجيه ومراقبة الأنشطة الاقتصادية، وعن ادارة وتشغيل الخدمات الاجتماعية في هاتين المنطقتين، فانه من المقترح تنفيذ الاجراءات التالية على الفور فيما يتعلق بالمؤسسات الزراعية العامة في هاتين المنطقتين:

ألف- <u>على مستوى رسم السياسات العامة واتخاذ القرار</u>

يشمل التشكيل الحالي للسلطة الوطنية الفلسطينية منصب وزير الزراعة. غير أنه لم يتم بعد، وقت زيارة البعثة ووضع هذا التقرير، تسمية شاغل هذه الوظيفة.

ولما كانت السلطة الوطنية الفلسطينية هي المسؤولة في هذه المرحلة عن القطاع الزراعي في مناطق الحكم الذاتي في اريحا وقطاع غزة، وحيث ينبغي لهذه السلطة أن تتعاون مع السلطات الرسمية للبلدان المجاورة (اسرائيل ومصر والاردن) فيما يتعلق بتجارة وحركة المنتجات الزراعية والمنتجات الحيوانية، فإنه من المقترح انشاء النواة الاساسية للمؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة التي ينبغي أن تعالج المسائل المتصلة بالتنمية الزراعية والتخطيط ورسم السياسات العامة في القطاع الزراعي.

وعلى صعيد رسم السياسات العامة واتخاذ القرار، يُقترح خلال المرحلة الاولى تنفيذ الترتيبات المؤسسية التالية:

١- <u>انشاء مكتب فني وتنفيذي تابع لوزير الزراعة</u>

لمساعدة وزير الزراعة على القيام بواجباته وتوجيه ومراقبة أنشطة دائرتي الزراعة في اريحا وقطاع غزة، وأيضا تنسيق الانشطة التي تضطلع بها المنظمات الزراعية الخاصة العاملة في مناطق الحكم الذاتي والاشراف عليها، من المقترح انشاء مكتب فني وتنفيذي تابع لوزير الزراعة.

ويمكن أن يتألف مكتب الوزير من قسمين منفصلين: قسم فني وقسم تنفيذي.

ويتكون القسم الفني بصورة أولية من الموظفين الأساسيين التالين:

- رئيس أو مدير القسم الفني؛
- موظف مسؤول عن الاقتصادات الزراعية؛
- موظف مسؤول عن الانتاج الزراعي؛
- موظف مسؤول عن حماية النبات؛
- موظف مسؤول عن الانتاج الحيواني؛
- موظف مسؤول عن صحة الحيوان والخدمات البيطرية؛
- موظف مسؤول عن الارشاد الزراعي.

وتشمل مهام القسم الفني ما يلي:

(أ) توجيه أنشطة ادارتي الزراعة في اريحا وقطاع غزة وتنسيقها ومراقبتها؛

(ب) تنسيق ومراقبة أنشطة المنظمات الزراعية الخاصة العاملة في مناطق الحكم الذاتي، بما في ذلك التعاونيات الزراعية واتحادات المزارعين والمنظمات الطوعية غير الحكومية؛

(ج) اعداد التقارير والدراسات الفنية التي تُقدم الى وزير الزراعة بشأن المسائل المتعلقة بالزراعة في مناطق الحكم الذاتي؛

(د) مراقبة تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المخصصة للتخطيط الزراعي والتنسيق (أنظر الاقتراح رقم ٣ الوارد في هذا الفرع).

ويتكون القسم التنفيذي التابع لمكتب الوزير، بصفة أولية، من الموظفين الأساسيين التالين:

- رئيس أو مدير القسم التنفيذي؛
- موظف لشؤون الميزانية/المالية؛
- موظف لشؤون الموظفين؛
- موظف اداري؛
- موظف شؤون الاتصال/ العلاقات الخارجية؛
- موظف الشؤون القانونية.

وتشمل المهام الرئيسية للقسم التنفيذي ما يلي:

(أ) إعداد الميزانيات السنوية للوزارة ولإدارتي الزراعة في اريحا وقطاع غزة؛ ومراقبة نفقات هاتين الادارتين والاشراف عليها؛ واعداد تقارير عن الحالة المالية للوزارة، وشراء احتياجات الوزارة من المعدات واللوازم؛

(ب) تنظيم جميع مسائل شؤون الموظفين في الوزارة، وفي الادارتين الزراعيتين، بما في ذلك التعيين، وسجلات التوظيف، والضمان الاجتماعي، والاحتياجات التدريبية للموظفين؛

(ج) تنظيم وثائق الوزارة، ونظم الملفات، وأعمال السكرتارية، والاعمال الكتابية للوزارة؛ ووضع الترتيبات اللازمة لصيانة مكاتب الوزارة ومعداتها ومركباتها؛

(د) القيام بأعمال الاتصال بين الوزارة وادارة الزراعة والخدمات البيطرية في الضفة الغربية، والمؤسسات الرسمية الزراعية في البلدان المجاورة والبلدان الأجنبية وكذلك مع المنظمات الزراعية الخاصة العاملة في مناطق الحكم الذاتي وفي بقية أنحاء الضفة الغربية.

وينبغي أن يرأس مكتب الوزير موظف بدرجة مدير عام يقدم التقارير مباشرة الى الوزير نفسه، ويكون مسؤولا عن ادارة مكتب الوزير وموظفيه.

٢- تعيين مستشارين فنيين للوزير

بغية تقديم المشورة الفنية الى وزير الزراعة بشأن التخطيط الانمائي والقضايا والسياسات العامة في المجال الزراعي وبشأن مسائل زراعية فنية محددة، وكذلك فيما يتعلق بالتعاون والعلاقات الثنائية والاقليمية والدولية في مجال الزراعة، فإنه من المقترح تعيين عدد من المستشارين الفنيين لتقديم المشورة لوزير الزراعة.

وينبغي اختيار هؤلاء المستشارين الفنيين من بين أساتذة الجامعات الفلسطينية أو الفنيين المؤهلين، وأن يكون تعيينهم على أساس العمل لنصف الوقت، حيث أنهم يقدمون المشورة الفنية بشأن مسائل محددة بناء على طلب وزير الزراعة.

وبالنظر الى ضرورة اعطاء الأولوية في هذه المرحلة للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة والمسائل القانونية، فانه من المقترح تعيين أربعة مستشارين فنيين، على النحو التالي:

(أ) مستشار الاقتصادات الزراعية: لتقديم المشورة بشأن التخطيط الانمائي الزراعي وقضايا السياسات العامة الزراعية والانتاج والتسويق وسياسات التسعير، فضلاً عن التجارة الخارجية في مجال المنتجات الزراعية؛

(ب) مستشار قانوني: لتقديم المشورة القانونية بشأن جميع المسائل المتصلة بالتعاون الدولي والاتفاقات الدولية في مجال الزراعة؛

(ج) مستشار لشؤون صحة الحيوان: لتقديم المشورة بشأن المسائل المتصلة بصحة الحيوان والخدمات البيطرية والنظم واللوائح المتعلقة بالحجر الصحي للحيوانات؛

(د) مستشار لحماية النبات: لتقديم المشورة بشأن المسائل المتعلقة بحماية النبات، والمكافحة المتكاملة للآفات التي تصيب الفواكه والخضروات، وتقديم المشورة بشأن النظم واللوائح المتعلقة بالحجر الصحي الزراعي.

ويمكن أيضاً التماس المشورة الفنية بشأن مسائل أخرى من المستشارين والاختصاصيين الفلسطينيين.

٣- <u>تشكيل لجنة استشارية مخصصة للتخطيط والتنسيق الزراعي</u>

الى أن يتم الموافقة رسميا على الهياكل التنظيمية النهائية للمؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة - وتشمل أساساً وزارة الزراعة والمجلس الزراعي - والى أن تمارس هذه المؤسسات أعمالها بالفعل، ولمساعدة وزير الزراعة على وضع الخطط والسياسات الانمائية الزراعية، وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات الفلسطينية الزراعية القائمة العامة منها والخاصة، العاملة في مناطق الحكم الذاتي، فانه من المقترح أن يتم خلال الفترة الانتقالية انشاء لجنة استشارية مخصصة للتخطيط والتنسيق الزراعي.

والتشكيل المقترح لهذه اللجنة على النحو التالي:

- وزير الزراعة (رئيساً)؛
- مدير مكتب الوزير (أميناً)؛
- المستشارون الفنيون الأربعة للوزير؛
- المسؤول الرسمي عن الزراعة في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار؛
- كبار الموظفين الممثلين للوزارات الفلسطينية أو السلطات المسؤولة عن التخطيط والعلاقات الدولية؛ والاقتصاد والتجارة الدولية؛ والشؤون المالية؛ والمياه؛ والبيئة؛ والتنسيق مع اسرائيل؛ والتعاون الاقليمي؛
- مدير ادارة الزراعة في اريحا؛
- مدير ادارة الزراعة في قطاع غزة؛
- ممثلو المنظمات الزراعية الخاصة العاملة في مناطق الحكم الذاتي، بما في ذلك التعاونيات الزراعية، واتحاد المزارعين، والمنظمات المحلية الطوعية؛
- عميد كلية الزراعة، جامعة الأزهر في غزة.

وتشمل الصلاحيات المقترحة الممنوحة لهذه اللجنة ما يلي:

(أ) اقتراح أهداف التنمية الزراعية في مناطق الحكم الذاتي والاستراتيجيات والخطط اللازمة لإنجازها؛

(ب) اقتراح السياسات المتعلقة بالانتاج، والتسويق، والتجارة، وتسعير المنتجات الزراعية، وتقييم أثر هذه السياسات، وتقديم توصيات بشأن التعديلات اللازمة حسب الاقتضاء؛

(ج) دراسة وتحليل مشاكل زراعية محددة والتوصية بالسياسات والتدابير الملائمة؛

(د) تنسيق الأنشطة بين المنظمات الزراعية العامة والخاصة العاملة في مناطق الحكم الذاتي.

باء- على المستوى التشغيلي

١- الابقاء على المؤسسات الزراعية العامة الحالية وتعزيز قدراتها وتحسين كفاءتها

لتجنب أي انقطاع في تقديم الخدمات الأساسية الى المزارعين في مناطق الحكم الذاتي، من المقترح اتخاذ الترتيبات التالية:

(أ) الابقاء على إدارة الزراعة الحالية في اريحا وإدارة الزراعة القائمة في قطاع غزة مع الحفاظ على هياكلها الادارية الحالية والابقاء على الموظفين العاملين بالفعل في هاتين الادارتين؛

(ب) تعزيز قدرات الادارتين وتحسين كفاءتها ويقتضي ذلك اتخاذ الاجراءات التالية:

'١' شغل الوظائف الفنية والادارية الرئيسية الشاغرة، ولا سيما وظائف مسؤولي أو وكلاء الارشاد الزراعي، وموظفي أو مساعدي الشؤون البيطرية وموظفي شؤون حماية النبات؛

'٢' تحديد الاحتياجات الملحة المتعلقة بتدريب أو إعادة تدريب الموظفين الفنيين والاداريين العاملين في الادارتين وكذلك الموظفين المعينين حديثا . وينبغي، في هذا الصدد، إعطاء الأولوية في هذه المرحلة لبرامج التدريب العملي القصيرة الأجل. وينبغي تحديد مؤسسات التدريب - المحلية والأجنبية - واتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ البرامج التدريبية؛

'٣' تزويد الادارتين باللوازم المادية الأساسية بما في ذلك معدات المكاتب والمعدات الميدانية ومعدات المختبرات والمركبات؛

'٤' مراجعة وتبسيط الأنظمة والاجراءات الادارية الحالية بغية تحسين أساليب العمل في هاتين الادارتين لتقديم الخدمات اللازمة للمزارعين على وجه السرعة وبكفاءة.

٢- انشاء محطتين للحجر البيطري والزراعي في اريحا وقطاع غزة، وتزويدهما بما يلزم من موظفين فنيين ومختبرات وتسهيلات مادية. وينبغي أن يحظى هذا الاجراء بأولوية عليا في ضوء الاتفاق المبرم بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن الترتيبات المتعلقة بحركة وتجارة المنتجات الزراعية والمنتجات الحيوانية بين اسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني (قطاع غزة ومنطقة اريحا).

٣- تقييم الاحتياجات اللازمة لإعادة تأهيل وتنشيط محطة البحوث الزراعية في بيت حانون (قطاع غزة)، من حيث تزويدها بالموظفين والمعدات والتسهيلات المادية بما في ذلك تقديرات التكاليف.

٤- تقييم الاحتياجات اللازمة لتطوير مدرسة بيت حانون الزراعية في قطاع غزة والنهوض بها، من حيث تزويدها بالموظفين الفنيين والتسهيلات المادية، بما في ذلك تقديرات التكاليف.

ويرد في الشكل الأول، الهيكل التنظيمي المقترح للمؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة في مناطق الحكم الذاتي خلال المرحلة الاولى.

المرحلة الثانية: الاجراءات والترتيبات متوسطة الأجل لمناطق الحكم الذاتي ولبقية أنحاء الضفة الغربية

(١٢ شهراً: تموز/يوليو ١٩٩٥-حزيران/يونيو ١٩٩٦.

من المتوقع خلال المرحلة الثانية (تموز/يوليو ١٩٩٥-حزيران/يونيو ١٩٩٦)، أن تحدث التطورات التالية فيما يتعلق بمهام ومسؤوليات المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة في مناطق الحكم الذاتي (وزارة الزراعة وإدارتيها في اريحا وقطاع غزة)، فضلاً عن تلك الادارات الاخرى الموجودة حاليا والخاضعة لإشراف الادارة الاسرائيلية المدنية في الضفة الغربية (ادارة الزراعة ومكاتبها الاقليمية في نابلس، وجنين، وطولكرم، ورام الله/بيت لحم، والخليل، وادارة الخدمات البيطرية ومكاتبها الاقليمية في نابلس، وقلقيلية، وجنين، وطولكرم، وسلفيت واريحا ورام الله وبيت لحم والخليل):

(أ) زيادة الوظائف الفنية والادارية لوزارة الزراعة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي؛

(ب) زيادة التنسيق والتعاون والتكامل التدريجي بين وزارة الزراعة الفلسطينية وادارة الزراعة وادارة الخدمات البيطرية في الضفة الغربية؛

(ج) زيادة التنسيق والتعاون على الصعيدين الثنائي والاقليمي بين وزارة الزراعة الفلسطينية والمؤسسات الرسمية الزراعية في البلدان المجاورة (اسرائيل والاردن ومصر والجمهورية العربية السورية ولبنان)؛

(د) زيادة المساعدات الرأسمالية والفنية التي يقدمها المانحون متعددو الأطراف والثنائيون الى القطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية.

وفي ضوء التطورات الهامة المذكورة أعلاه المنتظر أن تحدث خلال المرحلة الثانية، من المقترح اتخاذ الاجراءات والترتيبات الملائمة لتنفيذها خلال هذه المرحلة، على مستوى رسم السياسات العامة واتخاذ القرار على السواء وعلى المستوى التنفيذي، وذلك فيما يتعلق بما يلي:

(أ) المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة في مناطق الحكم الذاتي؛

(ب) ادارة الزراعة وادارة الخدمات البيطرية في الضفة الغربية.

ألف- مناطق الحكم الذاتي

من المقترح اتخاذ الاجراءات والترتيبات التالية لتنفيذها خلال المرحلة الثانية (تموز/يوليو ١٩٩٥-حزيران/يونيو ١٩٩٦) فيما يتعلق بالمؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة في مناطق الحكم الذاتي (اريحا وقطاع غزة).

١- على مستوى رسم السياسات العامة واتخاذ القرار

من المقترح اتخاذ الاجراءات والترتيبات التالية:

(أ) تعيين كبير مساعدين(*) لوزير الزراعة

بغية مساعدة وزير الزراعة في القيام بمهامه ومسؤولياته، التي من المنتظر أن تتوسع خلال المرحلة الثانية، على النحو المذكور من قبل، ينبغي تعيين كبير مساعدين للوزير.

وينبغي أن يتم اختيار كبيرِ المساعدين من بين موظفي الخدمة المدنية الفلسطينية العاملين في القطاع الزراعي وأن يكون مؤهلاً ولديه خبرة ويتمتع بقدرات وكفاءة ادارية جيدة.

وينبغي أن تشمل واجبات كبير المساعدين لوزير الزراعة ما يلي:

- مساعدة الوزير على توجيه مختلف الأنشطة الفنية والتنفيذية لوزارة الزراعة ومديرياتها واداراتها، وتنسيق تلك الانشطة والاشراف عليها؛

- العمل أميناً للجنة الاستشارية المخصصة للتخطيط والتنسيق الزراعي.

(ب) تحويل المكتب الفني والتنفيذي لوزير الزراعة الى مديريتين:

في ضوء المهام والوظائف الفنية والتنفيذية (المالية والادارية) لوزارة الزراعة الفلسطينية، التي من المتوقع أن تزداد وتتوسع من حيث الطابع والحجم خلال المرحلة الثانية، من المقترح تحويل المكتب الفني والتنفيذي لوزير الزراعة الى مديريتين:

'١' مديرية الشؤون الزراعية؛
'٢' مديرية الشؤون المالية والادارية.

(*) ينبغي أن يكون مسمّى هذه الوظيفة متمشياً مع نظام الخدمة المدنية الفلسطينية والتنظيم الاداري الرسمي للحكومة الفلسطينية. ويمكن أن يصبح مسمى هذه الوظيفة واحداً من المسميات التالية: أمين عام، أو وكيل وزارة أو مدير عام.

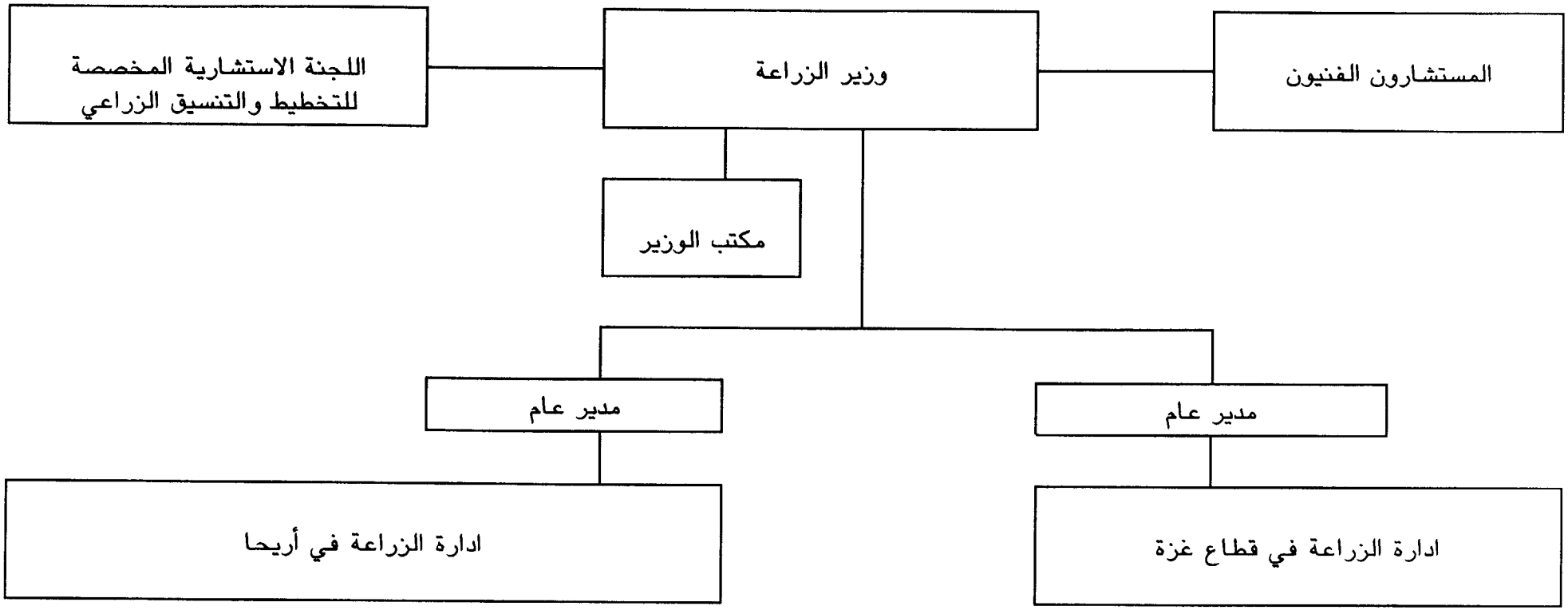

مخطط التنظيم رقم ١

الهيكل التنظيمي المقترح للمؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة في مناطق الحكم الذاتي في أريحا وقطاع غزة خلال المرحلة الأولى

وتشمل تفاصيل المهام المقترحة والموظفين الفنيين الأساسيين في المديريتين ما يلي:

١' مديرية الشؤون الزراعية

سوف تحل مديرية الشؤون الزراعية محل القسم الفني في مكتب الوزير الذي اقْتُرِحَ انشاؤه خلال المرحلة الاولى. وستقوم الدائرة الجديدة بالاعمال المنوطة بها واستيعاب موظفي القسم الفني، وستضاف اليها مهام جديدة وموظفين فنيين اضافيين لمواكبة المهام والمسؤوليات المنوطة بوزارة الزراعة الفلسطينية، والتي من المتوقع أن تزداد وتتوسع من حيث الطابع والحجم خلال المرحلة الثانية، المقترح لها أن تبدأ في تموز/يوليو ١٩٩٥ حتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٦.

أ- مهام مديرية الشؤون الزراعية

بالنظر الى طابع وحجم المهام والمسؤوليات الفنية التي ينبغي أن تضطلع بها وزارة الزراعة خلال المرحلة الانتقالية الثانية، فانه من المقترح أن تشمل مهام مديرية الشؤون الزراعية ما يلي:

- اعداد خطط العمل والبرامج السنوية لهاتين الادارتين بالتعاون مع مديري دائرتي الزراعة في اريحا وقطاع غزة؛

- تقديم الدعم والمشورة الفنية لهاتين الادارتين بغية تحسين كفاءتهما في تقديم خدماتهما الفنية؛

- تنسيق ومراقبة أنشطة الادارتين، وتعزيز التعاون بينهما في المسائل الفنية المشتركة؛

- تبسيط أساليب العمل في الادارتين، وهذه المهمة بالغة الأهمية في ضوء الحقيقة القائلة بأنه على الرغم من أن ادارة الزراعة في اريحا تتبع النظم واللوائح الادارية الاردنية، فإن ادارة الزراعة في قطاع غزة ما زالت تتبع النظم واللوائح الادارية المصرية؛

- جمع كل البيانات الاحصائية المتاحة عن الزراعة في جميع أنحاء مناطق الحكم الذاتي وكذلك في بقية قطاع غزة وتجميعها وتحليلها؛

- جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمنظمات التسويق الفلسطيني الزراعي - التعاونيات، والشركات، والجمعيات - فضلاً عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالأسواق الخارجية للمنتجات الزراعية الفلسطينية ومصادر توفير المستلزمات الزراعية المختلفة؛

- جمع معلومات وبيانات عن مؤسسات الائتمان الزراعي القائمة: مصادر تمويلها، وعمليات الإقراض، وأسعار السداد، بالاضافة الى المعلومات ذات الصلة المطلوبة لتنظيم خدمات الائتمان الزراعي في كل الضفة الغربية وقطاع غزة خلال المرحلة الثالثة؛

- تحليل وتقييم الجدوى الفنية والاقتصادية لجميع مشاريع التنمية الزراعية التي سيتم اقتراحها على المانحين متعددي الاطراف والثنائيين لتمويلها؛

- جمع بيانات عن الأوضاع الراهنة لمؤسسات البحوث الزراعية العامة والخاصة ومحطات التجارب القائمة في جميع الاراضي الفلسطينية؛

- مراقبة تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المخصصة للتخطيط والتنسيق الزراعي المقترح انشاؤها؛

- اعداد تقارير ودراسات فنية لوزير الزراعة بشأن المسائل المتعلقة بالزراعة في الاراضي الفلسطينية.

ب- <u>تزويد المديرية بالموظفين</u>

بالنظر الى المهام والواجبات الموسعة، ينبغي إضافة عدد جديد من الموظفين الفنيين الى الموظفين المقترح تعيينهم في القسم الفني.

والملاك الوظيفي المقترح لمديرية الشؤون الزراعية على النحو التالي:

- مدير عام(**)
- موظف الاقتصادات الزراعية
- موظف لتحليل المشاريع (وظيفة جديدة)
- موظف التسويق الزراعي (وظيفة جديدة)
- موظف الاحصاءات الزراعية (وظيفة جديدة)
- موظف البحوث الزراعية (وظيفة جديدة)
- موظف الارشاد الزراعي
- موظف الانتاج الزراعي
- موظف شؤون حماية النبات
- موظف الانتاج الحيواني
- موظف شؤون صحة الحيوان

(**) يمكن النظر في شغل وظيفة رئيس القسم الفني استناداً الى مؤهلاته التعليمية وخبراته في مجال العمل.

- موظف شؤون النبات/التشجير (وظيفة جديدة)
- موظف شؤون الري (وظيفة جديدة)
- موظف الارشاد/التدريب في مجال مصائد الاسماك (وظيفة جديدة)

وينبغي أن يكون الموظفون الفنيون من ذوي الكفاءات العالية ولديهم خبرة عملية كبيرة تؤهلهم لشغل الوظائف العليا في وزارة الزراعة الفلسطينية التي سيتم انشاء هيكلها التنظيمي بالكامل خلال المرحلة الثالثة.

٢' مديرية الشؤون المالية والادارية

ستحل مديرية الشؤون المالية والادارية محل القسم التنفيذي التابع لمكتب الوزير، الذي اقتُرِح انشاؤه خلال المرحلة الاولى. وسوف تضطلع المديرية الجديدة بمعظم المهام، وستقوم باستيعاب معظم موظفي القسم الفني، ولكن مع وجود واجبات اضافية وموظفين اضافيين لمواكبة المهام والمسؤوليات التي تضطلع بها وزارة الزراعة الفلسطينية، والتي من المتوقع أن تزداد خلال المرحلة الثانية (تموز/يوليو ١٩٩٥ الى حزيران/يونيو ١٩٩٦).

أ- مهام المديرية

بالنظر الى طابع وحجم الوظائف المالية والادارية التي من المتوقع أن تقوم بها وزارة الزراعة خلال المرحلة الانتقالية الثانية، فانه من المقترح أن تشمل مهام مديرية الشؤون المالية والادارية ما يلي:

- اعداد الميزانيات السنوية لوزارة الزراعة ولإدارتي الزراعة في اريحا وقطاع غزة؛ ومراقبة النفقات والاشراف عليها، واعداد تقارير عن الوضع المالي للوزارة؛

- القيام، في حدود مستويات مالية معينة، بشراء المعدات واللوازم التي تحتاج اليها وزارة الزراعة؛

- تنظيم جميع مسائل شؤون الموظفين فيما يتعلق بموظفي الوزارة وبالادارتين، بما في ذلك التعيين وسجلات التوظيف والضمان الاجتماعي وغيرها؛

- تحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الوزارة ولموظفي الادارتين؛ والاشتراك في إعداد البرامج التدريبية ووضع الترتيبات اللازمة لتنفيذها؛

- تنظيم الوثائق ونظم الملفات وأعمال السكرتارية والاعمال الكتابية في الوزارة؛

- وضع الترتيبات اللازمة لصيانة مباني الوزارة وصيانة واصلاح معداتها ومركباتها؛

- تنظيم علاقات الوزارة مع البلدان الاجنبية؛

- القيام بأعمال الاتصال بين الوزارة والسلطات الاسرائيلية، بما فيها الادارة الاسرائيلية المدنية في الضفة الغربية التي تشرف على ادارة الزراعة وإدارة الخدمات البيطرية في الضفة الغربية؛

- تنسيق أنشطة المنظمات الزراعية الخاصة العاملة في مناطق الحكم الذاتي ومراقبة تلك الانشطة.

ب- <u>تزويد المديرية بالموظفين</u>

في ضوء المهام المسندة الى مديرية الشؤون المالية والادارية، من المقترح أن يتألف ملاكها الوظيفي من الوظائف التالية:

- مدير عام(***)
- موظف شؤون الميزانية/المالية
- موظف المشتريات/العقود (وظيفة جديدة)
- موظف شؤون الموظفين
- موظف التدريب (وظيفة جديدة)
- موظف الشؤون الادارية
- موظف العلاقات الخارجية
- موظف مكتب الاتصال مع اسرائيل والضفة الغربية (وظيفة جديدة)

وينبغي أن يكون الموظفون المذكورون أعلاه من ذوي الكفاءات العالية ولديهم خبرة عملية طويلة تؤهلهم لشغل الوظائف العليا في وزارة الزراعة الفلسطينية التي سيتم انشاء هيكلها التنظيمي بالكامل خلال المرحلة الثالثة.

ولما كان المكتب الفني والتنفيذي التابع لوزارة الزراعة سوف يختفي نتيجة انشاء المديريتين، فانه من المقترح الابقاء على مكتب صغير خاص للوزير.

وسيكون المكتب الخاص للوزير مسؤولاً عن: (أ) تنظيم مواعيد واجتماعات الوزير؛ (ب) تنظيم مراسلات الوزير الوافدة والخارجة؛ (ج) وضع الترتيبات

(***) ينبغي النظر في شاغل وظيفة رئيس القسم التنفيذي استناداً إلى مؤهلاته العلمية وخبراته العملية.

اللازمة لإعداد البيانات والتقارير والمعلومات الأخرى اللازمة للصحافة ووسائط الاعلام الجماهيري.

وينبغي أن يتكون المكتب الخاص للوزير من: '١' سكرتير خاص؛ '٢' سكرتيرون آخرون؛ '٣' كاتب علاقات عامة؛ و'٤' موظف للأعمال الكتابية.

٢- على المستوى التشغيلي

من المقترح تنفيذ الاجراءات التالية خلال المرحلة الثانية (تموز/يوليو ١٩٩٥ - حزيران/يونيو ١٩٩٦):

(أ) زيادة دعم قدرات ادارتي الزراعة في اريحا وقطاع غزة وتحسين كفاءتهما:

من المقترح خلال المرحلة الاولى اتخاذ عدد من الاجراءات الرامية الى تعزيز قدرات ادارتي الزراعة في اريحا وقطاع غزة وزيادة كفاءتهما. وينبغي أن تستمر هذه المهمة خلال المرحلة الثانية بالنظر الى زيادة أنشطة هاتين الادارتين والتوسع فيها من حيث الطابع والحجم ويرجع ذلك أساساً الى انشاء محطات للحجر البيطري والزراعي، وإعادة تأهيل محطات البحوث الزراعية في هاتين المنطقتين وإعادة تنشيطها.

وبغية زيادة تعزيز قدرات هاتين الادارتين وتحسين كفاءتهما، من المقترح خلال المرحلة الثانية اتخاذ الاجراءات التالية:

- اختيار وتعيين الموظفين الفنيين والاداريين اللازمين لهاتين الادارتين. وينبغي تحديد عدد الموظفين الجدد الذين سيتم تعيينهم وفقاً للاحتياجات الفعلية من أجل سلامة أداء هاتين الادارتين. وينبغي في هذا الصدد، ايلاء الاعتبار لشغل الوظائف المنشأة التي قد تصبح شاغرة خلال المرحلة الثانية، وانشاء وظائف جديدة مطلوبة لتشغيل محطة البحوث الزراعية في بيت حانون ومحطات الحجر البيطري والزراعي؛

- تدريب جميع الموظفين الفنيين في الادارتين في معاهد التدريب الملائمة. وينبغي في هذه المرحلة، إعطاء الأولوية لبرامج التدريب العملي القصيرة الأجل. ويجب أن يتم بعناية تحديد الاحتياجات التدريبية الملائمة ووضع برامج تدريبية ملائمة لتلبية هذه الاحتياجات؛

- تزويد الادارتين بالمرافق المادية والمعدات اللازمة؛

- ضمان زيادة فعالية التنسيق والتعاون بين الادارتين، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الفنية. وينبغي أن يشمل ذلك تبادل المعلومات والخبرات؛

- تبسيط وسائل تشغيل الادارتين وأنشطتهما حيث ما زالت الادارتان تتبعان وتطبقان نظماً ولوائح ادارية مختلفة موروثة عن الادارة الاردنية السابقة في اريحا والادارة المصرية في قطاع غزة.

(ب) انشاء مختبر اقليمي بيطري[٢٦]

لما كانت دولة اسرائيل قد قامت بفصل قطاع غزة جغرافيا عن منطقة اريحا وبقية انحاء الضفة الغربية، ولضمان فاعلية وقاية الثروة الحيوانية والداجنة في القطاع من الامراض ومكافحة تلك الامراض، فانه من المقترح انشاء "مختبر اقليمي بيطري لقطاع غزة" يكون موقعه في مدينة غزة.

وينبغي أن يقوم المختبر البيطري الاقليمي في قطاع غزة بأنشطته بالتعاون الوثيق مع مركز بحوث امراض الحيوان الذي من المقترح انشاؤه لخدمة جميع الاراضي الفلسطينية، والمقترح أن يكون موقعه في مدينة رام الله في الضفة الغربية.

وسيتألف المختبر البيطري الاقليمي من أربع وحدات على النحو التالي:

- وحدة الباثولوجيا العامة لتحديد فصائل الدم وتجهيز العينات؛

- وحدة أمراض الطيور، وتشمل انشاء ثلاث وحدات فرعية للتشريح ومختبر للميكروبات والطفيليات؛

- وحدة أمصال الامراض الفيروسية؛

- وحدة تشخيص أمراض الكلب.

وينبغي أن يتألف التشكيل الاساسي للموظفين الفنيين العاملين في المختبر من:

- بيطريان (أحدهما متخصص في امراض الطيور)؛

- أربعة فنيين.

وينبغي أن يقوم المختبر الاقليمي بالأنشطة التالية:

---

(٢٦) اقترحت بعثة الفاو المعنية بتقييم صحة الحيوان/تحديد المشاريع وصياغتها والموفدة الى الاراضي الفلسطينية (١٨ حزيران/يونيو - ١ تموز/يوليو ١٩٩٤)، انشاء مختبر بيطري اقليمي في قطاع غزة. وسترد تفاصيل هذا الاقتراح في مقترح مشاريع مستقل.

- تشخيص الامراض المعدية الشائعة التي تصيب الماشية والدواجن ومراقبتها ورصدها؛

- اجراء دراسات استقصائية عن الأمراض الوبائية؛

- تقييم تدابير مكافحة امراض الحيوان؛

- الاستجابة لطلبات الافراد فيما يتعلق بتشخيص الامراض التي تصيب الحيوانات وما يتعلق باستيراد/تصدير المنتجات الحيوانية.

وينبغي تجهيز المختبر الاقليمي بجميع المعدات الضرورية للقيام بالأنشطة المذكورة أعلاه.

ومن المقترح إعطاء الأولوية للبدء في تنفيذ الاجراءات التالية خلال هذه المرحلة:

- اختيار المساحة العامة والموقع؛
- إعداد تصميم المباني؛
- إعداد وثائق العطاءات المتعلقة بتشييد المباني؛
- اختيار الموظفين الفنيين المحتاج اليهم (بيطريان وأربعة فنيين)؛
- تحديد مراكز التدريب اللازمة لتدريب الموظفين الفنيين؛
- تعيين المورّدين البدلاء الذين سيتولون توريد المعدات المطلوبة.

وإذا ما أمكن تنفيذ الاجراءات المذكورة أعلاه خلال المرحلة الثانية، وتوفير الأموال المطلوبة لإنشاء مختبر بيطري اقليمي، سيكون من الضروري البدء في تنفيذ ما يلي:

- اختيار المقاول وإرساء العطاء وبدء تشييد المباني؛
- شراء المعدات والمركبات اللازمة؛
- تعيين الموظفين الفنيين وإرسالهم للتدريب.

(ج) <u>إعادة تأهيل وتنشيط محطة البحوث الزراعية في بيت حانون (قطاع غزة)</u>

كان قد اقترح من قبل القيام خلال المرحلة الأولى بإجراء تقييم شامل للإحتياجات المتعلقة بإعادة تأهيل وتنشيط محطة البحوث الزراعية في بيت حانون (قطاع غزة)، من حيث الموظفين والمعدات والمرافق المادية بما في ذلك تقديرات التكاليف.

وينبغي الانتهاء قبل نهاية المرحلة الاولى في حزيران/يونيو ١٩٩٥، من التقييم الذي يتعين أن تضطلع به ادارة الزراعة في قطاع غزة. ولما كانت هذه المحطة مزودة بالهيكل الأساسي المادي المناسب (المباني وأراضي المزارع) فإن ذلك من شأنه أن يجعل التقييم يسيراً نسبياً، ويمكن انجازه خلال المرحلة الاولى.

ولما كانت أنشطة البحوث الزراعية في الاراضي الفلسطينية قد انهارت تماماً بعد عام ١٩٧٩، بسبب قيود الميزانية الصارمة أساساً، فإن هناك حاجة ملحة الى إعادة تأهيل وتنشيط محطة البحوث الزراعية في بيت حانون (قطاع غزة). وتستلزم مهمة إعادة التأهيل والتنشيط ما يلي:

- تعيين موظفين فنيين للعمل في البحوث الزراعية، حيث أن معظم الموظفين الذين كانوا يعملون في تلك المحطة إما قد تم نقلهم أو فصلهم من الخدمة؛

- وضع الترتيبات اللازمة لتدريب موظفي البحوث الفنيين في المعاهد الملائمة بالخارج، حيث لم يتوافر لمعظم الموظفين الفنيين في ادارة الزراعة في قطاع غزة فرص كبيرة للحصول على تدريب رسمي متقدم خلال العقدين الماضيين، بسبب القيود الاسرائيلية على الميزانية؛

- ترميم وتحسين المرافق المادية للمحطة بما في ذلك المباني وأراضي المزارع؛

- تزويد المحطة بالمعدات واللوازم الضرورية المطلوبة للقيام بأنشطة البحوث التطبيقية.

ولما كانت الظروف المناخية الزراعية في الاراضي الفلسطينية متباينة كثيرا، وهي التي تحدد أنواع المحاصيل البستانية الأكثر ملاءمة في كل منطقة، فإنه ينبغي أن تتخصص كل محطة في اجراء بحث تطبيقي زراعي على محاصيل محددة. ومن المقترح، في هذا الصدد، أن تتخصص محطة البحوث الزراعية في بيت حانون (قطاع غزة) في المحاصيل البستانية التالية: الحمضيات والفراوله والهيليون وغيرها من المحاصيل النقدية البستانية غير التقليدية.

(د) تطوير مدرسة بيت حانون الزراعية في قطاع غزة والنهوض بها، عن طريق تزويدها بما يلزم من الموظفين الفنيين والمعدات وتحسين مرافقها المادية

باء- <u>بقية أنحاء الضفة الغربية</u>

من المتوقع خلال السنوات الأربع القادمة حدوث تطورات سياسية هامة فيما يتعلق بالسيادة على الاراضي الفلسطينية المحتلة في بقية أنحاء الضفة الغربية. ومن المنتظر أن تنسحب الادارة العسكرية الاسرائيلية والادارة المدنية الاسرائيلية تماماً من جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة تقريباً في الضفة الغربية، وأن تبسط السلطة الوطنية الفلسطينية سيادتها على كل الاراضي الفلسطينية.

ومع الأخذ في الاعتبار هذه التطورات السياسية المنتظرة، وبالنظر الى وجود حاجة متنامية لزيادة التنسيق والتعاون بين السلطة الفلسطينية الوطنية والحكومة الاسرائيلية والادارة المدنية في الضفة الغربية، وكذلك مع حكومتي الاردن ومصر في مجالات كثيرة من بينها الزراعة بالطبع، فإنه من المقترح اتخاذ عدد من الترتيبات المؤسسية فيما يتعلق ببقية أنحاء الضفة الغربية خلال المرحلة الثانية.

وتهدف الترتيبات المؤسسية المقترحة الى تحقيق ما يلي:

(أ) ضمان سلاسة التنسيق بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالزراعة وبالتصدير والاستيراد، ونقل المنتجات الزراعية والمنتجات الحيوانية والمستلزمات الزراعية؛

(ب) تعزيز التعاون الفعّال بين الطرفين لا سيما فيما يتعلق بالسيطرة على الامراض والآفات التي تصيب النباتات والحيوانات ومكافحتها من خلال تبادل المعلومات والخبرات؛

(ج) التمهيد لتحقيق تكامل تدريجي بين ادارة الزراعة وادارة الخدمات البيطرية في الضفة الغربية، في إطار الهيكل التنظيمي الرسمي للمؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة.

أما الترتيبات المؤسسية المقترحة بالنسبة لبقية أنحاء الضفة الغربية خلال المرحلة الثانية، فانها على النحو التالي:

١- <u>على مستوى رسم السياسات العامة واتخاذ القرار</u>

(أ) <u>توسيع عضوية اللجنة الاستشارية المخصصة للتخطيط والتنسيق الزراعي وشمولها لكافة الاقاليم</u>

بغية تنسيق وتبسيط أهداف التنمية الزراعية وخططها وسياساتها في جميع الأراضي الفلسطينية، بما فيها مناطق الحكم الذاتي في أريحا وقطاع غزة والاراضي المحتلة في الضفة الغربية، ولضمان التنسيق والتعاون أيضا بين المؤسسات الزراعية العامة القائمة في هاتين المنطقتين، فإنه من المقترح توسيع عضوية اللجنة الاستشارية المخصصة للتخطيط والتنسيق الزراعي ومد نطاق شمولها الاقليمي.

والتوسع المقترح لعضوية هذه اللجنة على النحو التالي:

- وزير الزراعة (رئيساً)؛
- الأمين العام لوزارة الزراعة (أميناً)؛
- المستشارون الفنيون للوزير؛
- المسؤول الرسمي عن الزراعة في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار؛
- كبار ممثلي الوزارات الفلسطينية أو السلطات المسؤولة عن التخطيط والعلاقات الدولية؛ والاقتصاد والتجارة الدولية؛ والمالية؛ والمياه؛ والبيئة؛ والتنسيق مع اسرائيل؛ والتعاون الاقليمي؛
- مدير ادارة الزراعة في أريحا؛
- مدير ادارة الزراعة في قطاع غزة؛

- مدير ادارة الزراعة في الضفة الغربية؛

- مدير ادارة الخدمات البيطرية في الضفة الغربية؛

- ممثلو المنظمات الزراعية العاملة في منطقة اريحا وقطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك ممثلو التعاونيات الزراعية واتحادات وجمعيات المزارعين والمنظمات المحلية الطوعية مثل لجنة الاغاثة الفلسطينية الزراعية، واتحاد لجان العمل الزراعي؛

- عميد كلية الزراعة بجامعة الأزهر في غزة؛

- عميد كلية الزراعة بجامعة النجاح في نابلس؛

- عميد كلية الزراعة بجامعة الخليل في الخليل.

وستبقى صلاحيات هذه اللجنة هي نفس الصلاحيات المقترحة من قبل في إطار المرحلة الاولى، ولكن مع استبدال عبارة "مناطق الحكم الذاتي" بعبارة "مناطق الحكم الذاتي والاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية".

٢- <u>على المستوى التشغيلي</u>

من أجل التمهيد لإجراء تكامل تدريجي بين ادارة الزراعة وادارة الخدمات البيطرية في الضفة الغربية في اطار الهيكل التنظيمي الرسمي للمؤسسات الفلسطينية الزراعية، من المقترح اتخاذ الاجراءات التالية:

(أ) <u>تقييم الوضع الحالي لإدارة الزراعة وادارة الخدمات البيطرية في الضفة الغربية</u>(*)

الغرض من هذا التقييم ما يلي:

'١' إجراء دراسة استقصائية عن عدد الموظفين الفنيين والاداريين العاملين بالفعل في الادارتين، وجمع معلومات عن مؤهلاتهم التعليمية، وتدريبهم، وسجلات توظيفهم بغية تحقيق ما يلي:

- تحديد مدى كفاية عدد الموظفين الحاليين، والحاجة الى تعيين موظفين اضافيين وانشاء وظائف جديدة؛

- تحديد الاحتياجات المتعلقة بتدريب الموظفين الفنيين او إعادة تدريبهم.

(*) يشمل هذا التقييم مقر الادارتين في نابلس ومكاتبهما الاقليمية في مختلف الاقاليم أو المناطق.

'٢' تقييم المرافق المادية للادارتين، بما في ذلك المباني/المكاتب والمعدات والمختبرات ومعدات المكاتب، والأثاث، والمركبات، لتحديد الاحتياجات اللازمة لترميمها/أو تحسينها وإصلاحها أو استبدالها.

وينبغي أن يشمل التقييم تقدير دقيق للتكاليف المترتبة على انشاء وظائف جديدة وترميم/أو تحسين المباني وإصلاح أو استبدال المعدات والأثاث والمركبات.

(ب) تقييم الوضع الحالي لمحطات البحوث الزراعية ومعاهد التعليم الزراعي في الضفة الغربية

يوجد حاليا ١١ محطة تجارب زراعية في الاراضي الفلسطينية: واحدة في اريحا وواحدة في قطاع غزة و ٩ محطات في الضفة الغربية المحتلة، من بينها ٣ محطات تم انشاؤها بعد الاحتلال في عام ١٩٦٧[٢٧]. وهذه المحطات على النحو التالي:

- اريحا: اريحا
- قطاع غزة: بيت حانون
- الضفة الغربية: الفارعة، وعسكر، وطولكرم، وقباطية، ونور شمس، وبيتين والعرّوب والبيرة، وبيت قاد.

ولدى هذه المحطات مبانٍ ومزارع تجريبية كانت تستخدم جميعها في الماضي في إجراء البحوث التطبيقية. وحتى عام ١٩٧٤، كانت هذه المحطات نشطة الى حد ما، في اجراء التجارب. غير أنه حدث انخفاض حاد منذ عام ١٩٧٦ في البحوث الزراعية التطبيقية بسبب قيود الميزانية الصارمة. وقد تحولت جميع محطات البحوث/التجارب، باستثناء تلك الموجودة في اريحا والعروب، الى الانتاج التجاري ومعظم الموظفين الفنيين اما ان يكونوا قد نقلوا أو طردوا من الخدمة.

ولا تُجرى حاليا أي بحوث زراعية تطبيقية في الاراضي الفلسطينية.

ولما كان من الضروري اجراء مزيد من البحوث المكثفة لحل مشاكل الانتاج، فإنه يتعين إعادة تأهيل وتنشيط عدد من المحطات الحالية. ويقتضي ذلك اجراء تقييم متعمق للحالة الراهنة لهذه المحطات بغية تحديد الاحتياجات اللازمة لإعادة تأهيلها، من حيث تزويدها بالموظفين الفنيين والمرافق المادية، بما فيها المباني وأراضي المزارع والمعدات وغيرها.

---

(٢٧) "إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة"، ص. ١٩.

لا ترى البعثة امكانية اعادة تنشيط محطة التجارب في اريحا فهذه المحطة تقع في وسط المدينة ومحاطة بالمباني ومن ثم سيكون من العسير استمرار استخدامها على هذا النحو. أما محطة الفارعة في الجزء الشمالي من وادي الاردن، فستكون اختياراً جيدا كمحطة بحوث لكافة منطقة وادي الاردن. وينبغي أن تقرر السلطات الفلسطينية مستقبل محطة اريحا.

غير أنه قبل اتخاذ أي اجراء لإعادة تأهيل محطات البحوث الزراعية، ينبغي أن تبت السلطة الفلسطينية في الأمور التالية:

- الحاجة الى وجود محطات البحوث الزراعية البالغ عددها ١١ محطة في الاراضي الفلسطينية وجدواها؛

- ضرورة أن تتخصص كل محطة في محاصيل زراعية محددة تلائم تماماً المنطقة الموجودة بها المحطة.

وبالمثل، ينبغي اجراء تقييم متعمق لمعاهد التعليم والتدريب الزراعي وهي: معهد خضوري الزراعي في طولكرم، ومدرسة العروب الزراعية في الخليل. وفي أعقاب الاحتلال، تدهورت الحالة كثيرا في معهد خضوري ومدرسة العروب. وهناك حاجة ملحة لإعادة تأهيلهما وتنشيطهما.

وسيتعين أيضا تقييم الحاجة الى تشغيل جميع كليات الزراعة. وقد يُوصَى بالاحتفاظ بكلية زراعة واحدة فقط؛ وفي حالة التوصل الى قرار بهذا الشأن، فإن أفضل اختيار سيكون جامعة النجاح لأنها تقع في وسط المناطق الزراعية البالغة الأهمية في فلسطين وهي قريبة من محطات البحوث الثلاث في بيت جاد وطولكرم والفارعة.

(ج) انشاء مركز لفحوص أمراض الحيوان ووحدتين بيطريتين ميدانيتين[٢٨]

بغية ضمان فعالية وقاية الماشية والدواجن في الاراضي الفلسطينية المحتلة من الأمراض ومكافحة تلك الأمراض، فإنه من المقترح انشاء مركز لفحوص أمراض الحيوان يصبح مقره في المنطقة الوسطى من الضفة الغربية القريبة من مدينة رام الله.

وسيتألف هذا المركز من خمسة أقسام فنية، بالاضافة الى ادارة للشؤون الادارية. والاقسام الفنية الخمسة هي:

'١' قسم البكتيريولوجيا، مع تشغيل ثلاث وحدات منذ البداية:

- قسم البكتيريولوجيا العامة والفطريات؛

- قسم أمراض الشرائح المخيَّة البكتيرية؛

- قسم أمصال الأمراض البكتيرية.

---

(٢٨) اقترحت البعثة المشتركة بين الفاو والاسكوا والمعنية بإعادة تأهيل القطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة (شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٣ (E/ESCWA/AGR/1993/9) انشاء مركز لفحوص أمراض الحيوانات. وتولت بعثة الفاو المعنية صياغة هذا المشروع المقترح بتقييم صحة الحيوان/تحديد وصياغة المشاريع والتي اوفدت الى الاراضي الفلسطينية المحتلة (حزيران/يونيو - تموز/يوليو ١٩٩٤). وسترد تفاصيل هذا الاقتراح في وثيقة مشاريع منفصلة.

٢) قسم أمصال الحميات ويضم ثلاث وحدات:

- وحدة أمصال الأمراض الحميّة؛
- وحدة عزل الفيروسات وتحديدها (مزارع الخلايا)؛
- وحدة مراقبة الامصال التي من أصل حموي.

٣) قسم الطفيليات ويضم وحدتين:

- وحدة مبحث الديدان؛
- وحدة مبحث آحاديات الخلية ومبحث الحشرات.

٤) قسم الباثولوجيا ويتألف من:

- مختبر مبحث الأنسجة؛
- مختبر مبحث السموم؛
- مختبر تشخيص أمراض الكلب مع وجود مكان صغير لإيواء الحيوانات؛
- غرفة لاستلام العينات وإرسالها؛
- مبنى منفصل للتشريح يضم غرفة تبريد وفرن للإحراق.

٥) قسم أمراض الطيور ويضم ثلاث وحدات:

- غرفة للتشريح؛
- مختبر للميكروبات والطفيليات؛
- مختبر للأمصال.

وينبغي تزويد المركز المشار اليه بالموظفين الفنيين اللازمين وبجميع المعدات واللوازم الضرورية للقيام بالأنشطة التالية:

- تشخيص الامراض المعدية الشائعة التي تصيب الماشية والدواجن ومراقبتها ورصدها؛

- اجراء دراسات استقصائية عن الامراض الوبائية؛

- اجراء تقييم لأمراض الحيوان وتدابير المكافحة؛

- الاستجابة لطلبات الافراد فيما يتعلق بتشخيص الأمراض التي تصيب الحيوانات والمنتجات الحيوانية لأغراض الاستيراد/التصدير؛

- اجراء بحوث ميدانية تطبيقية.

وبالاضافة الى هذا المركز، من المقترح ايضا انشاء مختبرين ميدانيين، أحدهما في نابلس حيث تتركز الماشية، والآخر في الخليل حيث توجد أعداد كبيرة من رؤوس الاغنام والماعز.

وسيتم إلحاق الوحدتين/المختبريتين الميدانيتين بالمكاتب البيطرية في المنطقة، وستتألف كل وحدة من قسمين:

- القسم الخاص بالكشف على الحيوانات بعد موتها وتجهيز العينات؛

- قسم الأمصال.

أما احتياجات المركز والوحدتين المختبريتين الميدانيتين من حيث المكان والموظفين والمعدات، فسيتم تقديمها بالتفصيل في وثيقة مشروع منفصلة، وستقوم بإعدادها البعثة المعنية بصحة الحيوان التي ستوفدها الفاو الى الاراضي الفلسطينية.

(د) <u>تقييم نظام الائتمان الزراعي ومؤسسات الائتمان الزراعية</u>

ينبغي اجراء تحليل متعمق لفحص الحالة الراهنة لنظام الائتمان الزراعي ومؤسسات الائتمان الزراعية بغية تقديم توصيات واعداد خطة بشأن النظام المالي والمؤسسات العاملة في المناطق الريفية التي ستقوم بتقديم القروض الى المنتجين لتمكينهم من زيادة وتحسين انتاجهم.

وتبحث شعبة الزراعة في الاسكوا وشعبة الشرق الأدنى وشمال افريقيا التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في التخطيط للتعاون، في اجراء هذه الدراسة في إطار برنامج عملهما للفترة ١٩٩٤/١٩٩٥. وتشمل القضايا الرئيسية التي سيجري مناقشتها تقييم الحالة الراهنة، والهدف من الخدمات التي سيتم تقديمها وأنواعها، والمرافق المادية، والموارد، والملكية، والهيكل التنظيمي، والملاك الوظيفي وعمليات الاقراض، ومراحل التنفيذ.

ويرد في الشكل الثاني، الهيكل التنظيمي المقترح للمؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة في مناطق الحكم الذاتي (أريحا وقطاع غزة) خلال المرحلة الثانية.

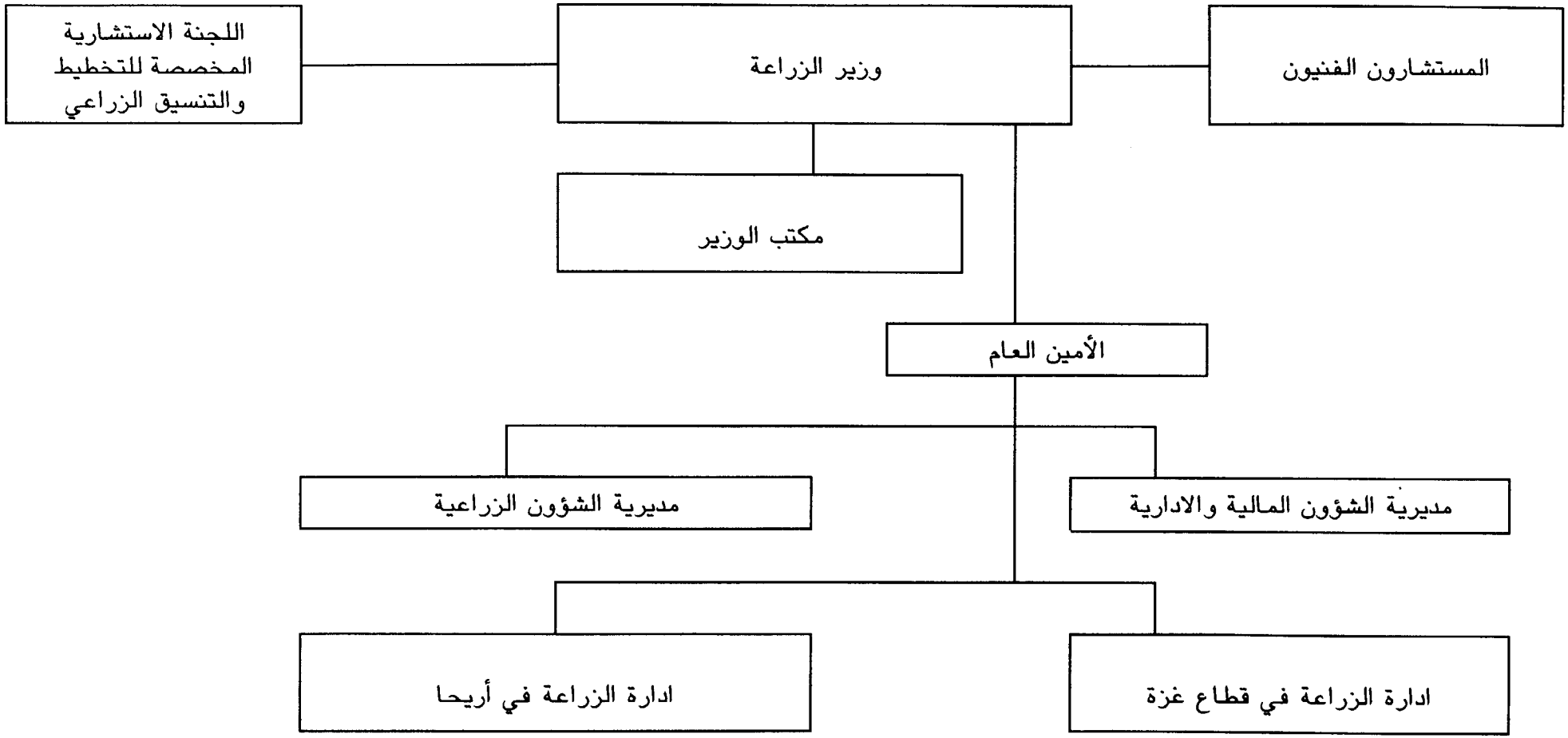

مخطط التنظيم رقم ٢

الشكل الثاني : الهيكل التنظيمي المقترح للمؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة في مناطق الحكم الذاتي (أريحا وقطاع غزة) خلال المرحلة الثانية

المرحلة الثالثة: المخطط التنظيمي العام لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة

(سنة واحدة: من تموز/يوليو ١٩٩٦ الى حزيران/يونيو ١٩٩٧)

تمت صياغة المخطط التنظيمي العام المقترح لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية استنادا الى الافتراضات التالية:

(أ) سيتم الانتهاء في حزيران/يونيو ١٩٩٦ من جميع الاجراءات والترتيبات المقترحة للتنفيذ خلال المرحلتين الأولى والثانية؛

(ب) سوف تبسط السلطة الفلسطينية سيادتها على جميع الأراضي الفلسطينية في نهاية عام ١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧، بالاضافة الى بسط سلطتها أيضا على مناطق الحكم الذاتي وبقية الأراضي المحتلة حاليا في الضفة الغربية.

ويتألف المخطط التنظيمي العام المقترح من المؤسسات العامة التالية المعنية بالزراعة:

ألف- <u>على مستوى رسم السياسات العامة واتخاذ القرار</u>

١- <u>إنشاء مجلس فلسطيني زراعي</u>

بغية مساعدة وزارة الزراعة الفلسطينية على صياغة أهداف زراعية إنمائية وخطط وسياسات في مجال الزراعة، وتنسيق أنشطة جميع المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة والخاصة والمنظمات العاملة في جميع الأراضي الفلسطينية، من المقترح إنشاء مجلس فلسطيني زراعي.

وسوف يحل المجلس الفلسطيني الزراعي محل اللجنة الاستشارية المخصصة للتخطيط والتنسيق الزراعي.

والتشكيل المقترح لهذا المجلس (١٥ عضواً) على النحو التالي:

- وزير الزراعة (رئيسا).
- وكيل وزارة الزراعة، (نائبا للرئيس).
- وكلاء الوزارات الفلسطينية للتخطيط والتعاون الدولي والاقتصاد والتجارة الدولية والمالية.
- كبار ممثلي السلطات الفلسطينية المعنية بالبيئة والمياه والري.
- المسؤول عن الزراعة في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار.

- المدير العام للمعهد الفلسطيني المقترح للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا.

- عميد أحد كليات الزراعة والذي سيتم تسميته من قِبَل وزير الزراعة.

- كبار ممثلي المؤسسة الفلسطينية للإئتمان الزراعي والتعاونيات الزراعية الذين سيتم ترشيحهم من جانب هذه المنظمات.

- ثلاثة أعضاء من القطاع الخاص يتم اختيارهم من بين الأشخاص المرموقين والنشطين في مجالات المياه العذبة، وصادرات الخضر والأغذية، والصناعات الزراعية، وتربية الحيوان، وتربية الزهور، وانتاج المستلزمات الزراعية أو الاتجار بها (كالبذور والشتلات والأسمدة وخلافه) الذين سيرشحهم وزير الزراعة للعمل لفترة ثلاث سنوات.

وسيكون للرئيس الحق في دعوة الاختصاصيين لحضور الاجتماعات للاستفادة من خبراتهم في إثراء مناقشة المسألة قيد النظر دون أن يكون لهم حق التصويت.

ومن المقترح أن يعمل المدير العام للاقتصادات الزراعية والتنسيق والعلاقات الخارجية في وزارة الزراعة أميناً عاماً للمجلس.

وينبغي أن تشمل صلاحيات المجلس الفلسطيني الزراعي ما يلي:

(أ) اقتراح الأهداف الإنمائية الزراعية للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والاستراتيجيات العامة والخطط اللازمة لتنفيذها؛

(ب) دراسة الخطط متوسطة وطويلة الأجل للتنمية الزراعية وتقديم توصيات بشأنها الى مجلس الوزراء حسب الحاجة؛

(ج) إقتراح السياسات اللازمة لتحقيق غايات وأهداف خطط التنمية الزراعية، وتقييم الأثر المترتب على تلك السياسات والتوصية بالتعديلات اللازمة حسب الاقتضاء؛

(د) وضع الترتيبات اللازمة لمراقبة تنفيذ خطط التنمية الزراعية وإجراء تقييم سنوي للمنجزات؛

(هـ) دراسة واقتراح الأشكال المتعلقة بصياغة السياسات العامة والتنسيق بين الوكالات الحكومية المشتركة في إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية الزراعية والريفية؛

(و) دراسة وتحليل قضايا زراعية محددة تتطلب إتخاذ إجراءات عاجلة وتقديم توصيات بشأن التدابير والحلول الملائمة؛

(ز) دراسة القوانين واللوائح الداخلية المقترحة التي لها أثر مباشر أو غير مباشر على القطاع الزراعي، وتقديم توصيات بشأن التعديلات الضرورية؛

(ح) استعراض وتحليل واقتراح الإجراء اللازم بشأن المسائل المقدمة الى المجلس من قِبَل مجلس الوزراء لإبداء تعليقات عليها أو اتخاذ اجراءات بشأنها.

ومن المقترح أن يجتمع المجلس الزراعي كل ثلاثة أشهر على الأقل أو عندما تنشأ الحاجة الى ذلك بناء على دعوة من الرئيس أو من نائبه في حالة غيابه.

٢- الهيكل العام لوزارة الزراعة

عندما تبسط السلطة الفلسطينية الوطنية سيادتها على جميع الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سوف تصبح وزارة الزراعة الفلسطينية هي المسؤولة عن القطاع الزراعي في جميع الأراضي الفلسطينية، وهي المؤسسة الرسمية التي تضطلع بمهام الحكومة ووظائفها في هذا القطاع. وسيصبح من الضروري في هذه المرحلة وضع هيكل عام لوزارة الزراعة يشمل مهامها ووظائفها وكذلك هيكلها التنظيمي الداخلي.

وتمت صياغة المخطط المقترح لإعادة التشكيل العام لوزارة الزراعة مع مراعاة العوامل التالية:

(أ) الدور المرتقب للزراعة في الاقتصاد الفلسطيني؛
(ب) دور الحكومة الفلسطينية في القطاع الزراعي؛
(ج) التركيز الذي ينبغي إعطاؤه لوزارة الزراعة في المجالات التالية:

'١' التخطيط وقضايا السياسات العامة؛

'٢' توفير خدمات الدعم الأساسية للمزارعين بما في ذلك نقل التكنولوجيات الحديثة في مجالي الانتاج الزراعي والري؛

'٣' إدخال أنماط متنوعة من المحاصيل في الزراعة الفلسطينية؛

(د) مكافحة الأوبئة الزراعية وأمراض الحيوان والآفات والقضاء عليها؛
(هـ) التعاون الثنائي والاقليمي في تجارة المنتجات الزراعية؛
(و) المبادىء العلمية للإدارة الحديثة والتنظيم.

٣- مهام وزارة الزراعة

ستقوم وزارة الزراعة بالمهام والواجبات الرئيسية التالية:

(أ) المساهمة في زيادة حجم الانتاج الزراعي والغذائي وتحسين إنتاجية المنتجات الزراعية وجودتها عن طريق ما يلي:

'١' زيادة المساحة المزروعة واستصلاح الأراضي وتحسينها؛

'٢' تشجيع قيام المزارعين باستخدام وتطبيق تكنولوجيات زراعية حديثة في مجال الانتاج وتقنيات حديثة في ميادين الزراعة ونُظُم الري؛

'٣' تشجيع المزارعين على استخدام سلالات عالية الانتاجية من بذور المحاصيل الغذائية الحقلية والأعلاف والخضروات؛

'٤' إدخال أنماط متنوعة من المحاصيل للاستعاضة عن الواردات وزيادة صادرات المحاصيل النقدية البستانية غير التقليدية؛

(ب) تقديم خدمات الدعم الأساسية الى المزارعين والمنتجين الزراعيين، والنهوض بالمهارات الفنية للمزارعين عن طريق الإرشاد والتدريب؛

(ج) جمع الاحصاءات والبيانات الزراعية وتجميعها وتحليلها؛

(د) إعداد خطط وبرامج التنمية الزراعية ومراقبة تنفيذها؛

(هـ) وضع السياسات المتعلقة بالانتاج الزراعي وتسويق الحاصلات الزراعية وتسعيرها ورصد تنفيذها وتقييم الأثر المترتب عليها؛

(و) حماية الموارد الزراعية والحيوانية من خلال مكافحة أمراض النبات وأمراض الحيوان الوبائية والآفات والقضاء عليها؛

(ز) تنظيم الأنشطة الاقتصادية في القطاع الزراعي، بما في ذلك إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية والمستلزمات الزراعية وتسويقها وتصديرها واستيرادها والاتجار بها؛

(ح) تقديم المشورة والمعلومات الفنية والاقتصادية الى المزارعين ومنتجي ومصدري المنتجات الزراعية؛

(ط) حماية البيئة الطبيعية عن طريق ما يلي:

'١' حفظ الغابات والمتنزهات الوطنية وإدارتها؛
'٢' زيادة مساحة الغابات وتنفيذ برامج التشجير؛
'٣' مكافحة التصحر؛
'٤' مراقبة استعمال الأسمدة، ومبيدات الآفات الزراعية، والمبيدات الحشرية، ومبيدات الأعشاب، وكافة المنتجات الكيميائية الأخرى المستخدمة في الزراعة؛

(ي) توجيه الأنشطة والاشراف عليها وتنسيقها، وتقديم الدعم الى المنظمات الخاصة العاملة في مجال التنمية الزراعية والتنمية الريفية، بما في ذلك التعاونيات الزراعية، واتحادات وجمعيات المزارعين ومجالس المدن والقرى والمنظمات الطوعية؛

(ك) تنظيم العلاقات مع البلدان الأجنبية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالزراعة؛

(ل) الاشتراك في وضع استراتيجيات وخطط البحوث الزراعية؛

(م) الاشتراك في رسم سياسات التعليم الزراعي والتدريب الزراعي؛

(ن) الاشتراك في وضع نظام وسياسات الإئتمان الزراعي، والمؤسسات المعنية بالائتمان الزراعي؛

(س) تحسين وتحديث القوانين واللوائح التي تنظّم وتحكم الأنشطة والخدمات الاقتصادية في القطاع الزراعي.

٤- <u>الهيكل التنظيمي الداخلي للوزارة</u>

سيتم وضع الهيكل التنظيمي الداخلي لوزارة الزراعة الفلسطينية استنادا الى ما يلي:

(أ) المهام والواجبات والوظائف التي ستضطلع بها الوزارة؛
(ب) الهيكل التنظيمي العام للحكومة الفلسطينية؛
(ج) المبادىء العلمية للإدارة الحديثة والتنظيم.

وينبغي أن تضم وزارة الزراعة، تحت سلطة وزيـر الزراعة، ما يلي: (أ) مكتب الوزير؛ (ب) الأمين العام للوزارة؛ (ج) نائب الأمين العام لقطاع غزة؛ (د) المديريات العامة المركزية الخمس للقطاعات التالية: - الزراعـة؛ - الموارد الحيوانية؛ - الحراجة والتشجير والمراعي؛ الاقتصادات الزراعية؛ التنسيق والعلاقات الخارجية؛ شؤون الإدارة والموظفين والمالية. (هـ) الإدارات الإقليمية السبع في المحافظات والأقاليم التالية: قطاع غزة؛ وأريحا؛ ونابلس؛ وجنين؛ وطولكرم؛ والخليل؛ ورام الله/بيت لحم.

<u>مكتب الوزير</u>

سيتألف مكتب الوزير من سكرتير خاص ومستشارين فنيين، وموظف لشؤون الصحافة والعلاقات العامة ووحدة داخلية للتفتيش ومراجعة الحسابات تابعة للوزارة.

وسيقوم مكتب الوزير بالواجبات التالية:

(أ) تنظيم مواعيد واجتماعات الوزير؛

(ب) تنظيم المراسلات الداخلية والخارجية للوزير؛

(ج) إعداد تقارير موجزة استنادا الى العمل الذي تضطلع به المديريات العامة المركزية الفنية والإدارات الإقليمية، لتمكين الوزير من متابعة التطورات في القطاع الزراعي؛

(د) تقديم المشورة الى الوزير بشأن مسائل فنية وقانونية محددة؛

(هـ) وضع الترتيبات اللازمة لإعداد البيانات والتقارير والمعلومات الأخرى المقدمة الى الصحافة ووسائط الإعلام بشأن أنشطة الوزارة والقطاع الزراعي.

الأمين العام للوزارة

سيكون الأمين العام للوزارة مسؤولاً عن:

(أ) توجيه وتنسيق ومراقبة أنشطة المديريات العامة المركزية والادارات الإقليمية باستثناء إدارة الزراعة في قطاع غزة؛

(ب) القيام بأي مهام أخرى يطلبها الوزير.

نائب الأمين العام لقطاع غزة

بالنظر الى قيام اسرائيل بالفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ضوء الظروف الخاصة لهذا القطاع، فإنه من المقترح تعيين نائب أمين عام لقطاع غزة. وسيكون مكتب هذا المسؤول في مدينة غزة، وسيعمل بوصفه ممثلا للوزير في قطاع غزة ويكون مسؤولاً عن توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الزراعة في القطاع.

المديريات العامة المركزية

سوف تضم وزارة الزراعة خمس مديريات عامة مركزية على النحو التالي: المديرية العامة للزراعة، والمديرية العامة للموارد الحيوانية، والمديرية العامة للأحراج والتشجير والمراعي، والمديرية العامة للاقتصادات الزراعية والتنسيق والعلاقات الخارجية، والمديرية العامة لشؤون الإدارة والموظفين والمالية.

ويرد في الصفحات التالية المهام المقترحة والهيكل التنظيمي الداخلي لكل مديرية عامة.

(أ) المديرية العامة للزراعة

'١' المهام

ستكون المهمة الرئيسية للمديرية العامة للزراعة هي زيادة كمية الانتاج الزراعي وتحسين جودته، بما في ذلك المحاصيل الغذائية الحقلية، والخضروات، والفواكه، وذلك عن طريق ما يلي:

- تشجيع قيام المزارعين بتطبيق تكنولوجيات حديثة في الانتاج الزراعي وتقنيات نُظُم الزراعة ونُظُم الري؛

- تشجيع المزارعين على انتاج واستخدام أنواع مختلفة من البذور عالية الانتاجية لزراعة المحاصيل الغذائية الحقلية، والخضروات، وشتلات عالية الانتاجية وخالية من الفيروسات لزراعة أشجار الفاكهة؛

- مكافحة أمراض النبات والآفات والقضاء عليها؛

- تحسين المهارات الفنية للمزارعين عن طريق الإرشاد والتدريب؛

- استصلاح الأراضي الزراعية وتحسينها؛

- تعزيز كفاءة استخدام مياه الري.

٢' الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتألف المديرية العامة للزراعة من الأقسام الأربعة التالية: إدارة الانتاج الزراعي؛ إدارة حماية النبات؛ إدارة التربة والري؛ إدارة الإرشاد وتدريب المزارعين.

ويرد في الشكل ٣ الهيكل التنظيمي الداخلي للمديرية العامة للزراعة ولكل إدارة من إداراتها الأربع.

أ- إدارة الانتاج الزراعي

المهـــام

ستقوم إدارة الانتاج الزراعي بالمهام التالية:

- إعداد الدراسات الفنية اللازمة لتحسين انتاجية المحاصيل الغذائية الحقلية والخضروات والفواكه وأشجار الزينة وتحسين جودتها؛

- إعداد الخطط السنوية لإنتاج البذور الأساسية للمحاصيل الغذائية الحقلية، وبذور الخضروات، وشتلات أشجار الفاكهة، ومراقبة تنفيذ هذه الخطط؛

- التعاون مع المعهد الفلسطيني للبحوث الزراعية المقترح إنشاؤه، ونقل التكنولوجيا اللازمة لإنتاج نوعيات مختلفة من البذور عالية الانتاجية وعالية الجودة وشتلات أشجار الفاكهة الخالية من الفيروسات؛

- تنظيم ومراقبة إنتاج البذور والشتلات والجذور والأسمدة واستيرادها وتصديرها؛

- تنظيم ومراقبة عمليات عصر الزيتون وتعليب الفواكه وصناعة المخللات؛

- تقديم التوجيهات والدعم الفني لإدارات الزراعة في الأقاليم أو المناطق.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتألف إدارة الانتاج الزراعي من الأقسام الستة التالية:

- قسم المحاصيل الغذائية الحقلية؛
- قسم الخضروات؛
- قسم أشجار الفاكهة؛
- قسم الصناعات الزراعية؛
- قسم الأزهار؛
- قسم المشاتل.

مـــلاك الموظفين

ينبغي أن يضم ملاك الوظائف الفنية في إدارة الانتاج الزراعي عدد كافٍ من الاختصاصيين الحاصلين على مؤهلات جامعية وخبرات في العمل في الاختصاصات الزراعية التالية:

- إنتاج الحبوب؛
- إنتاج البقول؛
- إنتاج الخضروات؛
- زراعة الخضروات المحمية؛
- انتاج بذور الخضروات؛
- أنتاج الفاكهة وترويجها؛
- الصناعات الزراعية (تعليب زيت الزيتون والفاكهة والخضروات)؛
- الأبصال والأزهار؛
- إدارة المشاتل.

وينبغي أن يتوقف عدد الموظفين الفنيين العاملين في هذه الإدارة على أهمية المحاصيل وحجم العمل.

ب- <u>إدارة حماية النبات</u>

المهـــام

ستقوم إدارة حماية النبات بالمهام التالية:

- إجراء دراسات استقصائية عن أمراض النباتات، والحشرات، والقوارض والطيور والأعشاب الضارة وتصنيفها؛

- إعداد الخطط والبرامج المتعلقة بمكافحة أمراض النبات والقضاء عليها؛
- تنظيم وتنفيذ حملات لمكافحة أمراض النبات الوبائية والقضاء عليها؛
- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية في مراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي؛
- تنظيم محطات الحجر الصحي الزراعي في الموانىء والمطارات ومناطق الحدود والإشراف عليها؛
- مراقبة تنفيذ الأنظمة المتعلقة بانتاج واستخدام المبيدات الحشرية ومبيدات الآفات والمبيدات الزراعية والاتجار بها، وتحليل فضلات المحاصيل؛
- تقديم التوجيه والدعم الفني لإدارات الزراعة في الأقاليم أو المناطق.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتألف إدارة حماية النبات من الأقسام الستة التالية:

- قسم أمراض النبات؛
- قسم الحشرات والقوارض؛
- قسم الجراد الصحراوي والطيور؛
- قسم مكافحة الأعشاب الضارة؛
- قسم الحجر الصحي الزراعي؛
- مختبر تحليل الفضلات.

ملاك الموظفين

ينبغي أن يتألف الملاك الوظيفي للموظفين الفنيين في ادارة حماية النبات من عدد كاف من الاختصاصيين الحاصلين على مؤهلات جامعية وخبرات عملية في الاختصاصات التالية:

- تشخيص أمراض النبات ومكافحتها؛
- مكافحة الحشرات وقوارض النبات؛
- مكافحة الجراد الصحراوي والطيور المهاجرة؛
- مكافحة الأعشاب الضارة؛
- المكافحة المتكاملة للآفات؛
- التحليل الكيمائي للمبيدات الزراعية، ومبيدات الأعشاب، والمبيدات الحشرية، وكافة المنتجات الكيمائية الأخرى المستخدمة لأغراض حماية النبات.

وينبغي أن يعتمد عدد الموظفين الفنيين العاملين في هذه الادارة على الأهمية النسبية لأمراض النبات وحجم العمل وعدد محطات الحجر الصحي الزراعي التي سيتم انشاؤها.

الشكل الثالث

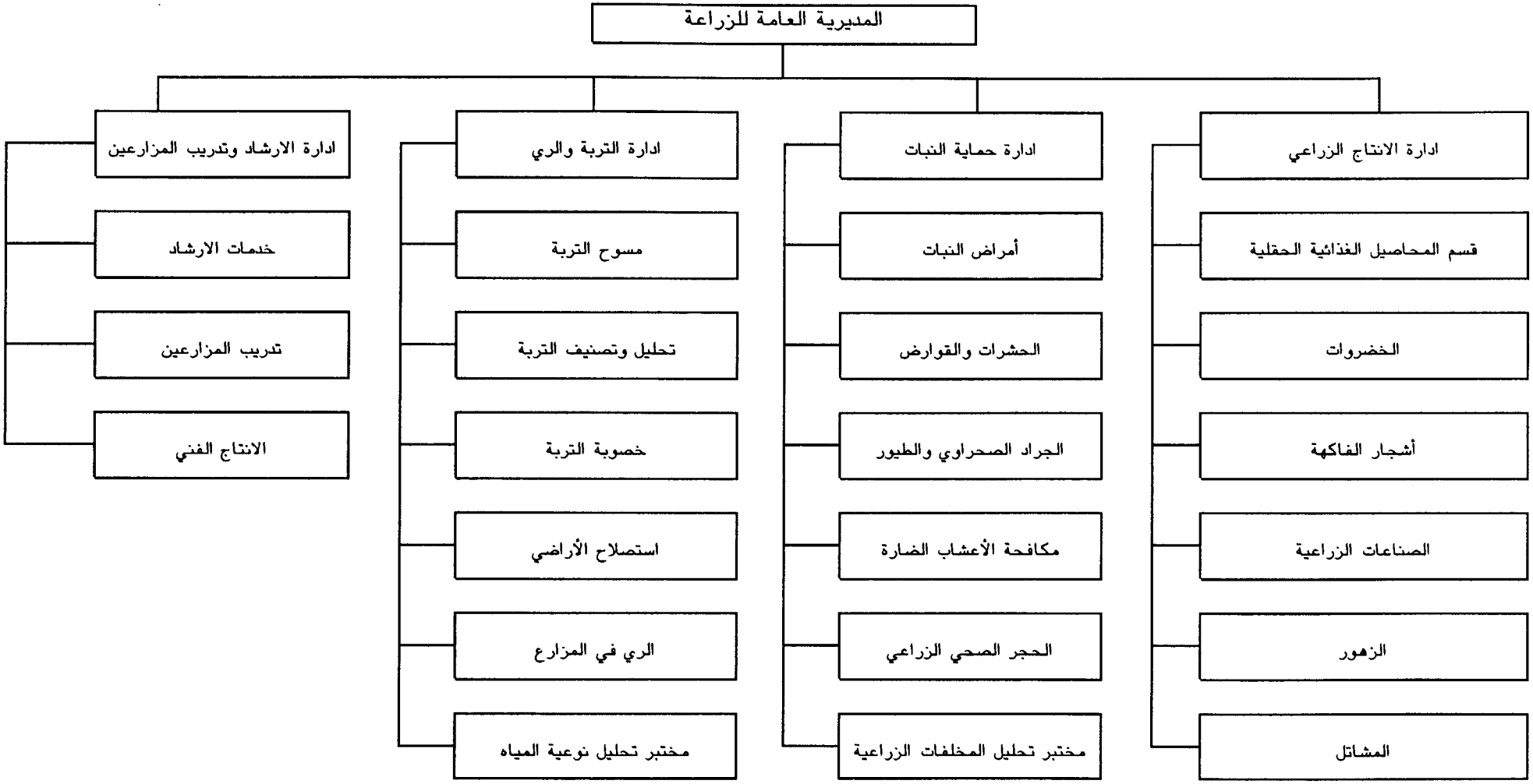

ج- ادارة التربة والري

المهام

ستقوم ادارة التربة والري بالمهام التالية:

- اجراء دراسات استقصائية عن التربة والقيام بأنشطة تصنيف الأراضي، وتحديد مدى ملاءمة الأراضي الزراعية لانتاج المحاصيل وللأغراض المتعلقة بالمراعي والتشجير (تخطيط استخدام الأراضي)؛

- القيام بأنشطة فنية لتحليل التركيب الكيمائي للتربة ونوعية المياه المستخدمة لأغراض الري؛

- تحليل التكوين الكيمائي للأسمدة ومغذيات التربة، ومراقبة تنفيذ اللوائح التي تنظّم انتاج الأسمدة وتجارتها واستخدامها؛

- تقديم المشورة للمزارعين بشأن استخدام الأسمدة عن طريق الارشاد والتدريب؛

- اجراء الدراسات والتجارب لتحديد الاحتياجات المائية لمختلف المحاصيل؛

- تقييم كفاءة مختلف أنظمة الري، وتقديم المشورة الى المزارعين بشأن مزاياها واستخداماتها؛

- التعاون مع السلطات الحكومية المختصة في تنظيم ومراقبة استخدام مياه المجاري المعالجة والماء الأجاج لأغراض الري؛

- وضع الخطط المتعلقة باستصلاح الأراضي وتحسين المشاريع وتنفيذها والاشراف على التنفيذ؛

- تقديم التوجيهات والدعم الفني لادارة الزراعة في الأقاليم أو المناطق.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتألف ادارة التربة والري من الأقسام الستة التالية:

- قسم مسوح التربة.
- قسم تحليل وتصنيف التربة.
- قسم خصوبة التربة.
- قسم استصلاح الأراضي.

- قسم الري في المزارع.
- مختبر تحليل نوعية المياه.

ملاك الموظفين

ينبغي أن يتألف الملاك الوظيفي للموظفين الفنيين في ادارة التربة والري من عدد كاف من الاختصاصيين الحاصلين على مؤهلات جامعية ولديهم خبرات عملية في الاختصاصات التالية:

- مسوح التربة
- تحليل وتصنيف التربة
- خصوبة التربة
- استخدام الأسمدة والمغذيات
- استصلاح وتحسين الأراضي
- ادارة المياه في المزارع ونظم الري
- تحليل نوعية المياه.

وينبغي أن يتوقف عدد الموظفين الفنيين العاملين في هذه الادارة على حجم العمل في كل قسم.

د- <u>ادارة الارشاد وتدريب المزارعين</u>

المهام

ستقوم ادارة الارشاد وتدريب المزارعين بالمهام التالية:

- اعداد وتنفيذ السياسة العامة للوزارة وبرامجها في مجالي الارشاد الزراعي وتدريب المزارعين؛

- نقل المعلومات الفنية والاقتصادية الى المزارعين عن طريق تصميم وتنفيذ برامج ارشادية عامة متخصصة وحملات ارشادية؛

- تحسين المهارات الفنية للمزارعين عن طريق الارشاد والبرامج التدريبية؛

- التعاون مع المركز الفلسطيني الوطني للبحوث الزراعية في حل المشاكل الفنية التي تواجه الانتاج الزراعي وفي ادخال تكنولوجيات حديثة للانتاج الزراعي، ونظم وتقنيات حديثة للزراعة؛

- التعاون والتنسيق مع المؤسسات العامة والخاصة التي تقدم الخدمات الارشادية والتدريب للمزارعين؛

- تصميم وانتاج رسائل للارشاد الزراعي في جميع الأشكال: المكتوبة والسمعية والبصرية؛

- تقديم التوجيهات والدعم الفني لادارات الزراعة في الأقاليم أو المناطق.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتكون ادارة الارشاد وتدريب المزارعين من الأقسام الثلاثة التالية:

- قسم خدمات الارشاد
- قسم تدريب المزارعين
- قسم الانتاج الفني.

ملاك الموظفين

ينبغي أن يتألف ملاك الموظفين الفنيين في إدارة الارشاد وتدريب المزارعين من عدد كاف من الاختصاصيين الحاصلين على مؤهلات جامعية ولديهم خبرات عملية في ميدان الارشاد الزراعي والتدريب. كما يجب أن يتوقف العدد الفعلي لهؤلاء الموظفين على حجم العمل.

(ب) <u>المديرية العامة للموارد الحيوانية</u>

'١' <u>المهام</u>

ستكون المهمة الرئيسية للمديرية العامة للموارد الحيوانية هي زيادة كمية الانتاج الحيواني من جميع المصادر وتحسين جودته: الماشية والدواجن والأسماك، وذلك عن طريق مايلي:

- حماية الموارد الحيوانية من الأمراض والآفات عن طريق تخطيط برامج التحصين وتنفيذها؛

- تقديم الخدمات البيطرية الملائمة عن طريق العيادات والمراكز المتخصصة؛

- وضع الترتيبات الملائمة لتنفيذ قوانين ولوائح الحجر الصحي البيطري، وتشغيل محطات الحجر الصحي في الموانىء والمطارات ومناطق الحدود؛

- تنظيم تسجيل الأدوية والعقاقير البيطرية والاتجار بها؛

- تنظيم الجوانب الفنية المتعلقة بالانتاج الحيواني ووضع مواصفات لانشاء مزارع لتربية الحيوانات ومزارع للتسمين ومزارع للدواجن؛

- تعزيز انتاج اللحوم والألبان عن طريق تحسين سلالات الأغنام والماعز والأبقار المحلية منها والمستوردة؛

- القيام بالتعاون مع السلطات المختصة بتنظيم استيراد وتصدير ونقل الحيوانات الحية والدواجن وأعلاف الحيوان؛

- تقديم التوجيهات والدعم الفني لادارات الزراعة في الأقاليم أو المناطق.

٢٠ الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتألف المديرية العامة للمواد الحيوانية من: إدارة الخدمات البيطرية، وإدارة الانتاج الحيواني.

ويرد في الشكل ٤ الهيكل التنظيمي الداخلي للمديرية العامة ولكل إدارة من ادارتيها.

أ- إدارة الخدمات البيطرية(*)

المهام

ستقوم إدارة الخدمات البيطرية بالمهام التالية:

- إجراء الدراسات الاستقصائية وتصنيف جميع الأمراض والآفات التي تصيب الحيوان الشائعة منها والوبائية؛

- إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج لتحصين الحيوانات ضد الأمراض والآفات بما في ذلك السُعار؛

- تقديم الخدمات البيطرية الملائمة لأصحاب الماشية ومزارع الدواجن عن طريق العيادات والمراكز المتخصصة؛

- وضع الترتيبات الملائمة لتنفيذ قوانين ولوائح الحجر الصحي البيطري وتشغيل محطات الحجر الصحي في الموانىء والمطارات ومناطق الحدود؛

- تنظيم تسجيل الأدوية والعقاقير البيطرية والاتجار بها؛

(*) سيتم إدراج هيكل تنظيمي عام مقترح للخدمات البيطرية في الأراضي الفلسطينية في تقرير بعثة الفاو ولتقييم صحة الحيوان تحديد وصياغة المشاريع، "إعادة تأهيل الخدمات البيطرية في الأراضي الفلسطينية" (سيصدر قريبا).

الشكل الرابع

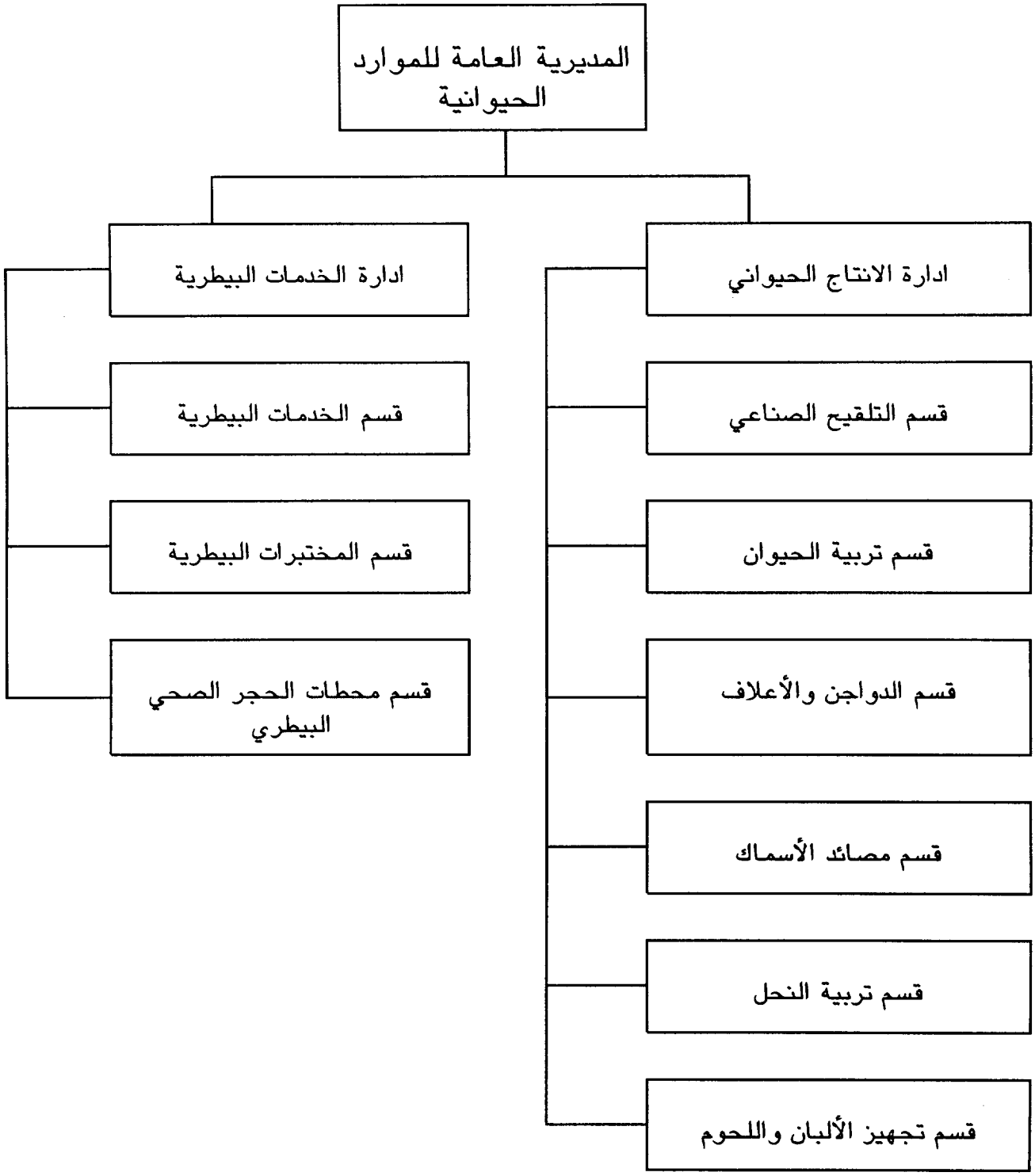

- التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة في فحص ومكافحة الأمراض المعدية والآفات التي تصيب الحيوانات والقضاء عليها؛

- تقديم التوجيه والدعم الفني لإدارات الزراعة في الأقاليم أو المناطق.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتكون إدارة الخدمات البيطرية من الأقسام الثلاثة التالية:

- قسم الخدمات البيطرية
- قسم المختبرات البيطرية
- محطات الحجر الصحي البيطري

ملاك الموظفين

سيتألف ملاك الموظفين الفنيين في إدارة الخدمات البيطرية من عدد كاف من الاختصاصيين الحاصلين على مؤهلات جامعية وذوي الخبرة العملية في جميع الاختصاصات الفنية المتعلقة بالكشف عن أمراض الحيوان وتشخيصها وعن التحصين والمكافحة.

وهناك مقترح خاص بالمشاريع اللازمة لتعزيز الخدمات البيطرية في الأراضي الفلسطينية أعدته بعثة الفاو لتقييم صحة الحيوان / وصياغة المشاريع والتي أوفدت الى الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران/يونيو-تموز/يوليو ١٩٩٤.

ب- <u>إدارة الانتاج الحيواني</u>

المهام

ستقوم إدارة الانتاج الحيواني بالمهام التالية:

- إعداد الدراسات الفنية لتنمية وتحسين الموارد الحيوانية في الأراضي الفلسطينية: الماشية والدواجن ومصائد الأسماك؛

- تنظيم أنشطة الانتاج الحيواني المحلية وإصدار مواصفات فنية لإنشاء مزارع لتربية الحيوانات وتسمينها ومزارع للدواجن؛

- تعزيز إنتاج اللحوم والألبان عن طريق تحسين سلالات الأغنام والماعز والأبقار المحلية والمستوردة؛

- التشجيع على إنشاء مشاريع لتربية النحل والأرانب والمزارع السمكية عن طريق توفير المشورة والمعلومات الفنية؛

- تنظيم ومراقبة عمليات تجهيز الألبان وتعليب اللحوم ومشاريع تصنيع أعلاف الحيوانات والدواجن؛

- تقديم التوجيه والدعم الفني لادارات الزراعة في الأقاليم أو المناطق.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتألف إدارة الأنتاج الحيواني من الأقسام الستة التالية:

- قسم التلقيح الصناعي
- قسم تربية الحيوان
- قسم الدواجن
- قسم مصائد الأسماك
- قسم تربية النحل
- قسم تجهيز الألبان واللحوم

ملاك الموظفين

سيتألف ملاك الموظفين الفنيين في إدارة الانتاج الحيواني من عدد كاف من الاختصاصيين الحاصلين على مؤهلات جامعية وذوي الخبرة العملية في الاختصاصات الفنية التالية:

- التلقيح الصناعي
- تربية الماشية
- تربية الماعز
- تغذية الحيوان
- أعلاف الحيوان
- إنتاج الدواجن
- تربية النحل
- تكنولوجيا صيد الأسماك
- تجهيز الألبان واللحوم

وينبغي تحديد عدد الموظفين الفنيين في إدارة الانتاج الحيواني إستنادا الى حجم العمل والخبرات الفنية المطلوبة.

(ج) المديرية العامة للأحراج والتشجير والمراعي

'١' المهام

ستكون المهمة الرئيسية للمديرية العامة للأحراج والتشجير والمراعي هي تحسين البيئة الطبيعية للأراضي الفلسطينية عن طريق ما يلي:

- حماية الأحراج وأراضي الغابات القائمة من جميع الأخطار الناجمة عن الانسان والحيوان والأسباب الطبيعية؛
- زيادة مساحة الأراضي المغطاة بالأحراج عن طريق التشجير؛
- تحسين إدارة الأحراج؛
- تنمية أراضي المراعي وتحسين إدارتها.

'٢' الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتألف الدائرة العامة للأحراج والتشجير والمراعي من الإدارات الثلاث التالية: إدارة الحراجة، وإدارة التشجير، وإدارة المراعي.

ويرد في الشكل الخامس الهيكل التنظيمي الداخلي لتلك الدائرة ولكل إدارة من إداراتها الثلاث.

أ- إدارة الحراجة

المهام

ستقوم إدارة الحراجة بالمهام التالية:

- إعداد جرد بجميع الأحراج الطبيعية والأحراج التي من صنع الانسان الموجودة حاليا وتصنيف أنواع الأشجار؛

- تحسين إدارة الأحراج عن طريق إعداد خطط ملائمة للإدارة وتنفيذها؛

- إعداد وتنفيذ خطط وبرامج لحماية الأحراج من جميع الأخطار الناجمة عن الانسان والحيوان والأسباب الطبيعية؛

- حفظ الحياة البرية في الأراضي الفلسطينية وإجراء جرد لجميع أنواع الحيوانات البرية الموجودة؛

الشكل الخامس

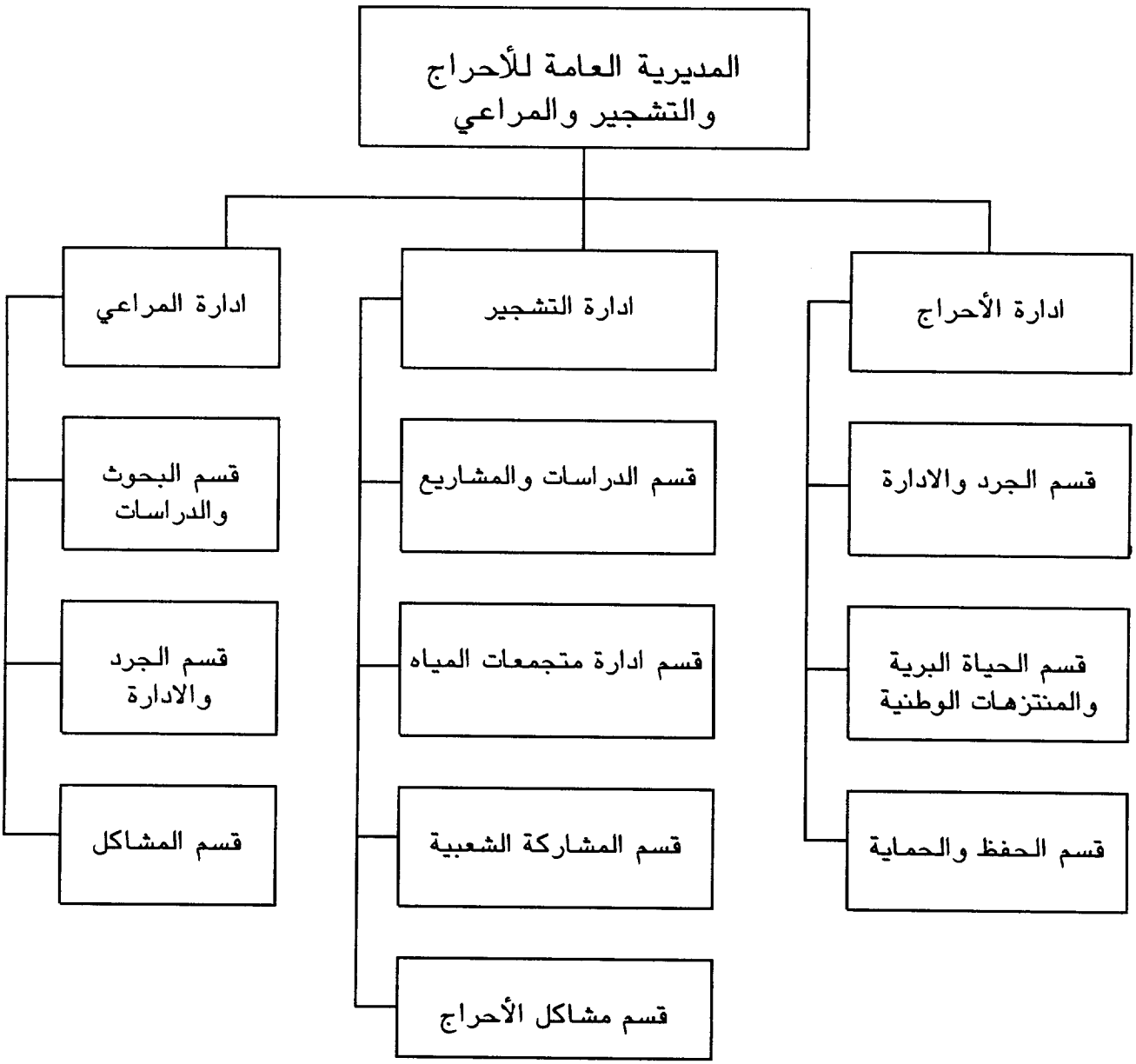

- حفظ وتحسين المتنزهات الوطنية القائمة وإعداد وتنفيذ خطط لانشاء متنزهات جديدة.

- تقديم التوجيه والدعم الفني لادارات الزراعة في الأقاليم أو المناطق.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتكون إدارة الحراجة من الأقسام الثلاثة التالية:

- قسم الجرد والادارة
- قسم الحياة البرية والمتنزهات الوطنية
- قسم الحفظ والحماية

ملاك الموظفين

ينبغي أن يتألف ملاك الموظفين الفنيين في إدارة الحراجة من عدد كاف من الاختصاصيين الحاصلين على مؤهلات جامعية ولديهم خبرات عملية في الاختصاصات الفنية المتعلقة بتنمية وإدارة الحراجة بما في ذلك ما يلي:

- جرد الأحراج وتصنيفها
- تكنولوجيات الانتاج الحراجي
- استخدام الأحراج
- حماية وحفظ الأحراج
- إدارة الأحراج
- حفظ الحياة البرية
- إدارة وهندسة المتنزهات الوطنية

وينبغي تحديد عدد الموظفين الفنيين الذين سيتم توظيفهم في هذه الادارة على أساس حجم الأحراج الحالية وموقعها وحجم العمل.

ب- <u>إدارة التشجير</u>

المهام

ستقوم إدارة التشجير بالمهام التالية:

- إعداد الدراسات اللازمة لتحديد أنواع أشجار الأحراج الملائمة للزراعة بمختلف المناطق الزراعية الايكولوجية في الأراضي الفلسطينية؛

- إعداد وتنفيذ خطط وبرامج التشجير؛

- إعداد خطط لإنتاج شتلات أشجار الأحراج ورصد تنفيذها؛
- إعداد وتنفيذ برامج لتجنب تآكل التربة خلال التشجير؛
- إعداد وتنفيذ برامج لمكافحة زحف الصحراء والتصحر عن طريق تثبيت الكثبان الرملية؛
- تحسين جمع المياه وحفظها عن طريق تنفيذ إدارة ملائمة لمستجمعات المياه؛
- تشغيل مشاتل الحراجة وإدارتها؛
- تشجيع المشاركة الشعبية في تنفيذ برامج التشجير؛
- تقديم التوجيه والدعم الفني لإدارات الزراعة في الأقاليم أو المناطق.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتكون إدارة التشجير من الأقسام الأربعة التالية:

- قسم الدراسات والمشاريع
- قسم إدارة مستجمعات المياه
- قسم المشاركة الشعبية
- قسم مشاتل الأحراج

ملاك الموظفين

ينبغي أن يتألف ملاك الموظفين الفنيين في إدارة التشجير من عدد كاف من الاختصاصيين الحاصلين على مؤهلات جامعية ولديهم خبرات عملية في الاختصاصات التالية:

- بحوث زراعة الأحراج
- ترويج انتشار الأحراج
- إدارة مستجمعات المياه
- تثبيت الكثبان الرملية

وينبغي تحديد عدد الموظفين الفنيين اللذين سيتم تعيينهم في هذه الادارة استنادا الى حجم العمل.

ج- إدارة المراعي

المهام

ستقوم إدارة المراعي بالمهام التالية:

- إعداد جرد لموارد المراعي الحالية في الأراضي الفلسطينية؛
- إعداد دراسات فنية لتحسين المراعي في الأراضي الفلسطينية؛
- جمع بيانات فنية واجتماعية-اقتصادية عن إدارة الماشية ونظم التغذية وأنماط الحركة الموسمية للقطعان؛
- جمع بيانات عن حقوق ونظم الرعي التقليدية للجماعات الرعوية؛
- إعداد وتنفيذ خطط تنظيمية لاستخدام أراضي المراعي العامة؛
- تشغيل وإدارة المشاتل والمعشبات لانتاج البذور والجنيبات.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتكون إدارة المراعي من الأقسام الثلاثة التالية:

- قسم البحوث والدراسات
- قسم الجرد والادارة
- قسم المشاتل

ملاك الموظفين

ينبغي أن يتألف ملاك الموظفين الفنيين في إدارة المراعي من عدد كاف من الاختصاصيين الحاصلين على مؤهلات جامعية ولديهم خبرات عملية في الاختصاصات التالية:

- تحسين المراعي
- إدارة المراعي
- الارشاد في مجال المراعي
- رسم خرائط للغطاء النباتي الرعوي
- العلوم الاجتماعية/علوم الاقتصاد
- البحوث الزراعية
- إدارة المشاتل

وينبغي تحديد عدد الموظفين الفنيين الذين سيتم تعيينهم في هذه الادارة على أساس الأنشطة الفنية وحجم العمل في الإدارة.

(د) المديرية العامة للاقتصادات الزراعية والتنسيق والعلاقات الخارجية

'١' المهام

ستكون المهمة الرئيسية للمديرية العامة للاقتصادات الزراعية والتنسيق والعلاقات الخارجية هي تنمية القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية في إطار الأهداف الانمائية الوطنية وغايات الأمن الغذائي، وذلك عن طريق ما يلي:

- اقتراح الخطط والبرامج اللازمة لتطوير الزراعة الفلسطينية؛

- اقتراح السياسات المتعلقة بانتاج المنتجات الزراعية واستيرادها وتصديرها وتسعيرها؛

- إعداد وتقييم الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريع التنمية الزراعية؛

- تنظيم العلاقات مع البلدان الأجنبية فيما يتعلق بالاتجار بالمنتجات الزراعية؛

- مراقبة تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالاتجار بالمنتجات الزراعية؛

- توجيه وتنسيق أنشطة جميع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في القطاع الزراعي والاشراف عليها، ومن بينها التعاونيات الزراعية واتحادات المزارعين والمجالس المجتمعية المحلية والمنظمات الطوعية.

'٢' الهيكل التنظيمي الداخلي

سوف تتألف المديرية العامة للاقتصادات الزراعية والتنسيق والعلاقات الخارجية من الادارات الثلاث التالية: إدارة الاقتصادات الزراعية؛ وإدارة التنسيق والاشراف على المنظمات الخاصة؛ وإدارة العلاقات الخارجية.

ويرد في الشكل السادس الهيكل التنظيمي الداخلي لتلك المديرية ولكل إدارة من إداراتها الثلاث.

أ- إدارة الاقتصادات الزراعية

المهام

ستقوم إدارة الاقتصادات الزراعية بالمهام التالية:

- جمع البيانات الاحصائية المتعلقة بالزراعة الفلسطينية بما فيها موارد الأراضي والموارد المائية، والموارد البشرية، والمحاصيل والموارد الحيوانية، وموارد مصائد الأسماك، والأحراج، وموارد المراعي، وتجميع تلك البيانات وتصنيفها وتحليلها؛

- إعداد الدراسات والخطط اللازمة لتنظيم الانتاج الزراعي؛

- اقتراح الخطط والبرامج اللازمة لتطوير الزراعة الفلسطينية واقتراح الوسائل الضرورية لتنفيذها؛

- اقتراح سياسات عامة وسياسات محددة لانتاج المنتجات الزراعية واستيرادها وتصديرها وتسعيرها، واقتراح الوسائل اللازمة لتنفيذها؛

- رصد تنفيذ خطط وبرامج التنمية الزراعية؛

- رصد تنفيذ السياسات الزراعية وتحليل الآثار المترتبة عليها واقتراح التعديلات الضرورية حسب الاقتضاء؛

- إعداد وتقييم الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريع التنمية الزراعية؛

- تقديم المشورة في مجال التسويق ومعلومات عن الأسواق الى منتجي وتجار المنتجات الزراعية.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتكون إدارة الاقتصادات الزراعية من الأقسام الخمسة التالية:

- قسم الاحصاء؛
- قسم التخطيط والسياسات؛
- قسم تحليل المشاريع؛
- قسم خدمات التسويق؛
- قسم الرصد والتقييم.

ملاك الموظفين

ينبغي أن يتكون ملاك الموظفين الفنيين في إدارة الاقتصادات الزراعية من عدد كافٍ من الاختصاصيين الحاصلين على مؤهلات جامعية ولديهم خبرات عملية في الاختصاصات التالية:

- الاقتصادات الزراعية؛

- التخطيط الزراعي؛
- تحليل السياسات الزراعية؛
- الاحصاءات الزراعية؛
- تحليل المشاريع؛
- التسويق الزراعي؛
- إدارة الأعمال.

وينبغي تحديد عدد الموظفين الفنيين الذين سيتم تعيينهم في هذه الإدارة استنادا الى حجم العمل.

ب- <u>إدارة التنسيق والإشراف</u>

المهـــام

ستقوم إدارة التنسيق والإشراف بالمهام التالية:

- جمع معلومات عن جميع المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني، بما فيها التعاونيات الزراعية واتحادات المزارعين والمجالس المجتمعية المحلية والمنظمات الطوعية المحلية والأجنبية؛

- الاشتراك مع السلطات الأخرى المختصة في إعداد وإنفاذ القوانين واللوائح لتنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية الزراعية؛

- تنسيق أنشطة المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة والمنظمات غير الحكومية الزراعية على الصعيد الوطني؛

- تقديم التوجيه والدعم الفني للمنظمات غير الحكومية الزراعية بهدف تحسين كفاءة أنشطتها وعملياتها؛

- الإشراف على أنشطة وعمليات المنظمات غير الحكومية الزراعية واقتراح السياسات العامة والتدابير الإدارية حسب الاقتضاء.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتكون إدارة التنسيق والاشراف من الأقسام الثلاثة التالية:

- قسم التعاونيات الزراعية واتحادات المزارعين؛
- قسم المجالس المجتمعية المحلية؛
- قسم المنظمات الطوعية.

الشكل السادس

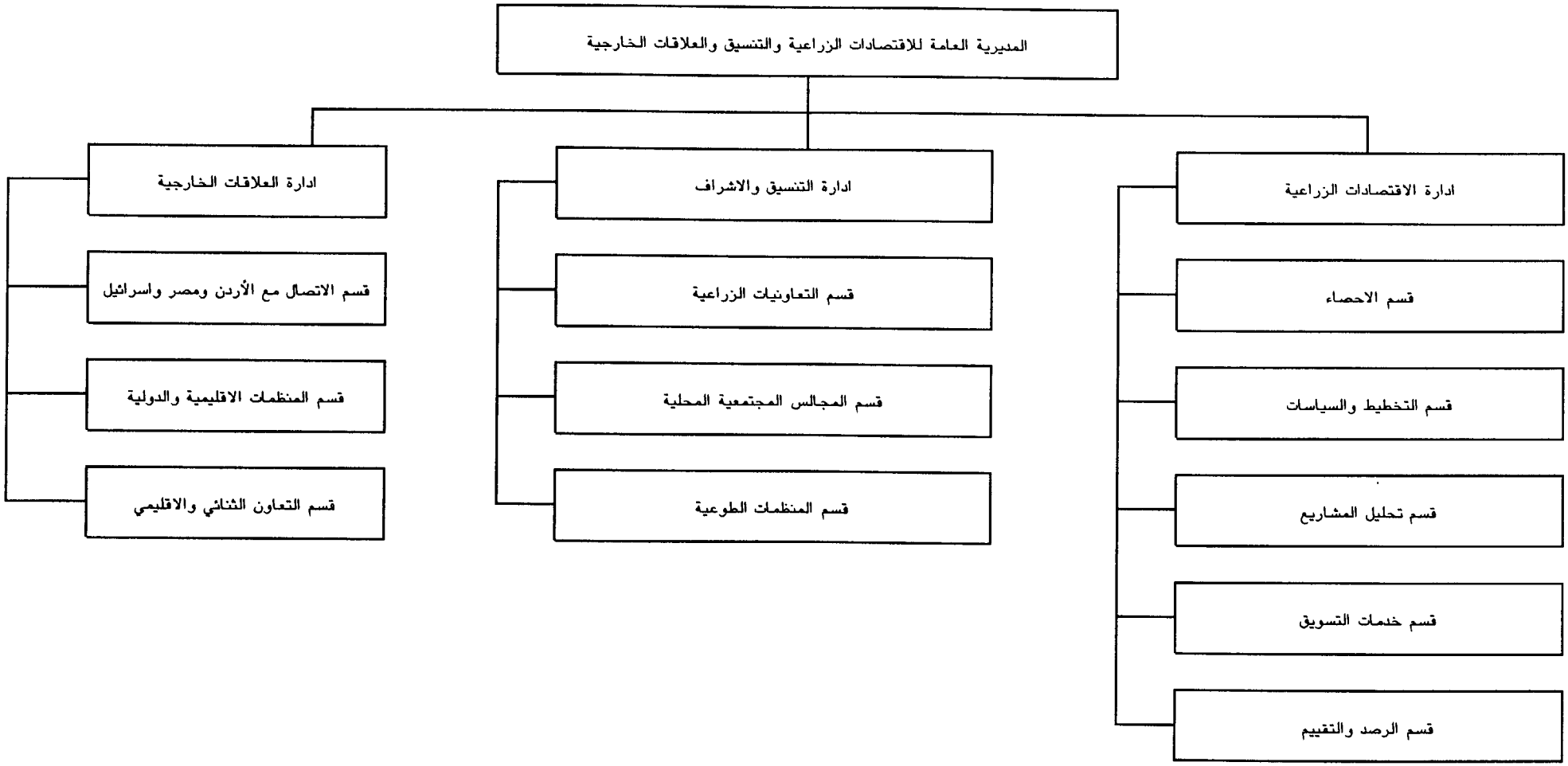

ملاك الموظفين

ينبغي أن يتألف ملاك الموظفين الفنيين في إدارة التنسيق والإشراف من عدد كافٍ من الاختصاصيين الحاصلين على مؤهلات جامعية ولديهم خبرات عملية في الاختصاصات التالية:

- التعاون الزراعي؛
- المحاسبة والتحليل المالي؛
- إدارة الأعمال؛
- الاقتصادات الزراعية؛
- القانون.

ج- <u>إدارة العلاقات الخارجية</u>

المهـــام

ستقوم إدارة العلاقات الخارجية بالمهام التالية:

- العمل كجهة اتصال بين وزارة الزراعة الفلسطينية والسلطات الرسمية الزراعية في الأردن ومصر واسرائيل بشأن جميع المسائل المتعلقة بالزراعة؛

- رصد تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين السلطتين الفلسطينية والاسرائيلية بشأن استيراد المنتجات الزراعية وتصديرها ونقلها؛

- رصد تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين السلطة الفلسطينية والدول الأجنبية بشأن المسائل الزراعية؛

- القيام بالأعمال التحضيرية لمشاركة وزارة الزراعة الفلسطينية في الاجتماعات الاقليمية والدولية؛

- العمل كجهة اتصال بين وزارة الزراعة والمنظمات الاقليمية والدولية العاملة في مجال الزراعة.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتألف إدارة العلاقات الخارجية من الأقسام الثلاثة التالية:

- قسم الاتصال مع الأردن ومصر واسرائيل؛

- قسم المنظمات الاقليمية والدولية؛
- قسم التعاون الثنائي والاقليمي.

ملاك الموظفين

ينبغي أن يتكون ملاك موظفي إدارة العلاقات الخارجية من عدد كافٍ من الاختصاصيين الحاصلين على مؤهلات جامعية ولديهم خبرة عملية في الاختصاصات التالية:

- الاقتصادات الزراعية؛
- التجارة الدولية؛
- القانون الدولي؛
- التشريع الزراعي.

وينبغي أن يتحدد عدد الموظفين الفنيين الذين يعملون في هذه الإدارة استنادا الى حجم العمل.

(هـ) المديرية العامة للإدارة وشؤون الموظفين والمالية

'١' المهـــام

ستكون المديرية العامة للإدارة وشؤون الموظفين والمالية مسؤولة عن إدارة موظفي وزارة الزراعة وجميع شؤونها المالية والإدارية. وستقوم أيضا برصد الاحتياجات من الوظائف وتحديد الاحتياجات التدريبية، ووضع برامج التدريب وتقييم نتائجها. وستتولى أيضا تحسين وتبسيط الأنظمة والاجراءات والنماذج الإدارية.

'٢' الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتكون المديرية العامة من الإدارات التالية: إدارة شؤون الموظفين؛ وإدارة المالية، وإدارة الشؤون الإدارية.

ويرد في الشكل السابع الهيكل التنظيمي الداخلي للمديرية العامة للإدارة وشؤون الموظفين والمالية ولكل واحدة من إدارتها الثلاث.

أ- إدارة شؤون الموظفين

المهـــام

ستقوم إدارة شؤون الموظفين بالمهام التالية:

- الإشراف على التنظيم الإداري لموظفي الوزارة عملاً بالأنظمة السارية؛

- تحديد احتياجات الوزارة من موظفي الخدمات الفنية والادارية والخدمات العامة (تخطيط القوى العاملة)؛

- تحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الوزارة على جميع المستويات؛

- وضع البرامج التدريبية المطلوبة ومراقبة تنفيذها وتقييم نتائجها؛

- العمل كجهة اتصال مع مؤسسات التدريب المحلية والأجنبية ذات الصلة.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتكون إدارة شؤون الموظفين من الأقسام الثلاثة التالية:

- قسم إدارة شؤون الموظفين؛
- قسم تخطيط القوى العاملة؛
- قسم التدريب؛

ملاك الموظفين

ينبغي أن يتألف ملاك الموظفين الاداريين في إدارة شؤون الموظفين من عدد كافٍ من المهنيين الحاصلين على درجات جامعية ولديهم خبرات عملية في الاختصاصات التالية:

- إدارة شؤون الموظفين؛
- العلاقات الصناعية؛
- إدارة الأعمال؛
- قانون العمل.

وينبغي تحديد أعداد الموظفين على أساس العدد الكلي للموظفين الذين ستعيّنهم الوزارة.

ب- <u>إدارة المالية</u>

المهـــام

ستقوم إدارة المالية بالمهام التالية:

- إعداد الميزانية السنوية للوزارة ومراقبة النفقات؛

- تنظيم حسابات الوزارة؛

- شراء احتياجات الوزارة من المعدات واللوازم في حدود مستويات مالية معيَّنة؛

- ترتيب ورصد الخدمات التعاقدية للوزارة؛

- تنظيم دفع مرتبات وأجور الموظفين والعمال؛

- القيام بمراجعة الحسابات المالية لايرادات الوزارة ونفقاتها.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتكون إدارة المالية من الأقسام الأربعة التالية:

- قسم الميزانية والمحاسبة؛
- قسم المرتبات والأجور؛
- قسم المشتريات والعقود؛
- قسم مراجعة الحسابات المالية.

ملاك الموظفين

ينبغي أن يتألف ملاك الموظفين الاداريين في الإدارة المالية من عدد كافٍ من الفنيين من الحاصلين على مؤهلات جامعية ولديهم خبرات عملية في الاختصاصات التالية:

- التخطيط المالي والإدارة المالية؛
- المحاسبة؛
- إدارة الشراء؛
- إدارة المخازن؛
- مراجعة الحسابات المالية؛
- القانون المدني.

ويبنغي تحديد عدد هؤلاء الموظفين استنادا الى حجم العمل.

ج- <u>إدارة الشؤون الإدارية</u>

المهـــام

ستقوم إدارة الشؤون الإدارية بالمهام التالية:

- تنظيم وثائق الوزارة ونُظُم الملفات والمراسلات؛
- تنظيم أعمال السكرتارية والأعمال الكتابية للوزارة؛
- وضع ترتيبات لصيانة مباني الوزارة وصيانة وإصلاح معداتها ومركباتها؛
- تأمين احتياجات النقل اللازمة للوزارة وتنظيم استعمال المركبات الرسمية والاشراف عليها؛
- استعراض الأنظمة والاجراءات والنماذج الادارية الحالية وتقديم مقترحات لتحسينها وتبسيطها.

الهيكل التنظيمي الداخلي

من المقترح أن تتكون إدارة الشؤون الادارية من الأقسام الأربعة التالية:

- قسم السجلات والمحفوظات؛
- قسم التنظيم والوسائل؛
- قسم المباني والصيانة؛
- قسم المركبات والمعدات.

ملاك الموظفين

ينبغي أن يتألف ملاك الموظفين الاداريين في إدارة الشؤون الادارية من عدد كافٍ من الفنيين الحاصلين على مؤهلات جامعية ومؤهلات علمية ملائمة، ولديهم خبرات عملية في الاختصاصات التالية:

- إدارة الأعمال؛
- تجهيز الوثائق وإعداد الملفات؛
- الهندسة المدنية؛
- الهندسة الميكانيكية.

وينبغي تحديد هذا العدد استنادا الى الاحتياجات وحجم العمل.

الشكل السابع

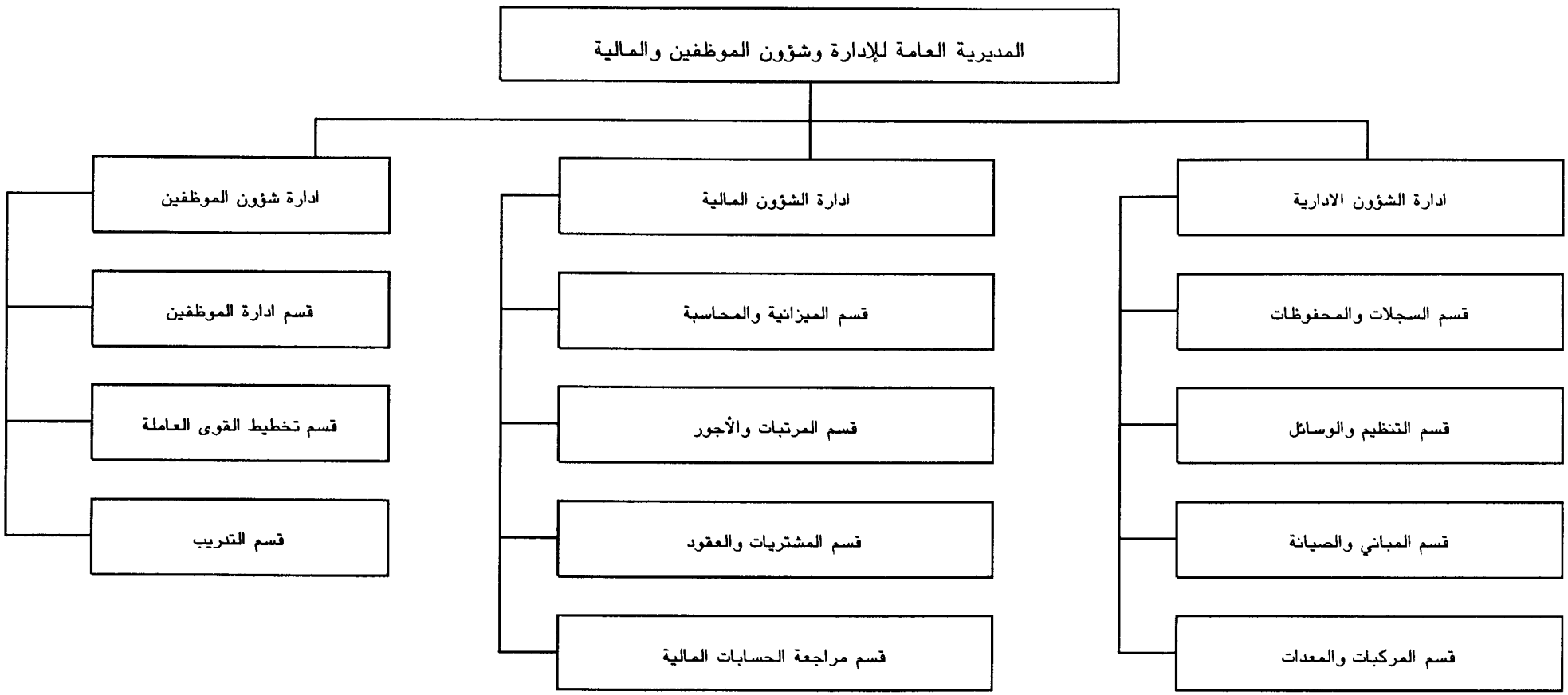

الادارات الاقليمية للزراعة في المحافظات أو الأقاليم

تتكون حاليا الادارات الاقليمية للزراعة في مختلف محافظات وأقاليم منطقة غزة والضفة الغربية من الادارات التالية:

(أ) إدارة الزراعة في قطاع غزة؛

(ب) إدارة الزراعة في أريحا؛

(ج) إدارة الزراعة في الضفة الغربية ومقرها في مدينة نابلس وتتبعها خمسة مكاتب فرعية في المحافظات أو الأقاليم التالية:

- نابلس؛
- جنين؛
- طولكرم؛
- رام الله/بيت لحم؛
- الخليل.

وبموجب الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الزراعة الفلسطينية، ستكون الإدارات الاقليمية للزراعة في محافظات أو أقاليم الضفة الغربية خاضعة للإشراف العام للأمين العام للوزارة. في حين ستكون إدارة الزراعة في غزة تحت الإشراف المباشر لنائب الأمين العام للوزارة لقطاع غزة.

وسيقتضي هذا الترتيب الإداري إلغاء الادارة الحالية للزراعة في الضفة الغربية وإعادة توزيع جميع موظفيها إما على الدوائر العامة المركزية التابعة لوزارة الزراعة أو الادارات الاقليمية للزراعة.

بيد أنه يمكن الاشارة الى مسألتين هامتين فيما يتعلق بالعدد النهائي والشمول الجغرافي وتشكيل الموظفين الفنيين في الادارات الإقليمية.

وهاتين المسألتين هما:

(أ) ينبغي أن يكون عدد الادارات الاقليمية للزراعة وشمولها الجغرافي متمشياً مع:

'١' النظام الرسمي للحكم المحلي في الأراضي الفلسطينية الذي ستأخذ به الحكومة الفلسطينية؛

'٢' المساحة المزروعة التي ستستخدمها كل إدارة إقليمية، ونوع الانتاج وكثافته، وعدد المزارعين الذين ستُقدم اليهم الخدمات، والأهمية الاقتصادية العامة للانتاج الزراعي؛

'٣' المناطق الجغرافية التي ستغطيها كل إدارة إقليمية. والجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن بيت لحم أقرب الى الخليل من رام الله.

(ب) وينبغي تحديد تشكيل ملاك الموظفين الفنيين في كل إدارة إقليمية من حيث العدد والتخصصات الفنية استنادا الى ما يلي:

'١' عدد المزارعين والوحدات الزراعية في كل محافظة أو إقليم؛

'٢' نوع المحاصيل المزروعة؛

'٣' نوع الثروة الحيوانية (ماشية أو أغنام أو ماعز)، أو الدواجن أو مصادر مصائد الأسماك القائمة في كل محافظة أو اقليم؛

'٤' وجود أحراج ومراعي في المحافظات أو الأقاليم المختلفة.

باء- <u>على المستوى التشغيلي</u>

من المقترح خلال المرحلة الثالثة تنفيذ الترتيبات المؤسسية التالية على المستوى التشغيلي.

١- <u>تنفيذ المخطط التنظيمي العام لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة</u>

عندما تعتمد السلطة الوطنية الفلسطينية المخطط التنظيمي العام، ينبغي أن تبدأ مرحلة التنفيذ في أقرب وقت ممكن لضمان سير أعمال المؤسسات العامة على النحو الملائم.

وينبغي أن تشمل مرحلة التنفيذ ما يلي:

(أ) تحديد الصلاحيات والمهام والواجبات والوظائف بصورة تفصيلية بالنسبة لجميع الوحدات الإدارية التابعة لوزارة الزراعة على جميع المستويات: المديريات العامة والادارات والأقسام والادارات الاقليمية للزراعة في المحافظات أو الأقاليم؛

(ب) تحديد أعداد موظفي الخدمات الفنية والادارية والخدمات العامة الذين ينبغي تعيينهم في وزارة الزراعة لضمان قيام الوحدات الادارية بأعمالها على النحو الملائم وتنفيذ مهامها وواجباتها ووظائفها بكفاءة؛

(ج) إعداد توصيف تفصيلي لكل وظيفة تنظيمية وفنية وإدارية في وزارة الزراعة وفي مديرياتها العامة المركزية وإداراتها الاقليمية. وينبغي أن تشمل هذه العملية تحديد المؤهلات التعليمية المطلوبة والخبرات العملية والمؤهلات الأخرى اللازمة لكل عمل؛

(د) تحديد علاقات العمل بين:

'١' وزارة الزراعة والوزارات والمؤسسات أو المنظمات الأخرى داخل الحكومة الفلسطينية؛

'٢' مختلف المديريات العامة المركزية والادارات والأقسام داخل وزارة الزراعة؛

'٣' وزراة الزراعة ومديرياتها العامة المركزية والادارات الاقليمية في المحافظات أو الأقاليم؛

'٤' الوزارة ومديرياتها العامة المركزية والادارات الاقليمية والمزارعين والمنظمات غير الحكومية؛

(هـ) إعداد خطة لإعادة توزيع وتدريب أو إعادة تدريب الموظفين الذين سيتم الاحتفاظ بهم والذين سيعطون وظائف في الهيكل الجديد لوزارة الزراعة؛

(و) إعداد خطة لاختيار وتعيين وتدريب الموظفين الجدد الذين سيتم تعيينهم في وزارة الزراعة؛

(ز) إعداد خطة لإعادة تحويل الموظفين الذين يُرى أنهم غير مناسبين في ظل الهيكل الجديد للوزارة؛

(ح) تحديد جميع المرافق المادية اللازمة لسير أداء عمل وزارة الزراعة بما في ذلك المباني ومعدات المكاتب والأثاث والمركبات والمختبرات وغيرها؛

(ط) التعريف بالقواعد والأنظمة الأساسية للموظفين وإدارة الموارد البشرية؛

(ي) تحديد التكاليف المالية الناشئة عن إعادة تشكيل وزارة الزراعة بالكامل.

ومن أجل تنفيذ المخطط التنظيمي العام لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية العامة، لاسيما وزارة الزراعة أساسا، ينبغي انشاء لجنة خاصة مخصصة تضم ممثلين للوزارات المعنية، مثل الزراعة والمالية والعمل وكذلك ممثلين لموظفي المؤسسات الحالية الخاضعة لإعادة التشكيل. وينبغي أن تلتمس هذه اللجنة المشورة والمساعدة من المستشارين المتخصصين في شؤون الادارة ومن الشركات الاستشارية.

غير أننا نرى أن تنفيذ المخطط التنظيمي العام المقترح لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة سيقتضي الحصول على مساعدة تقنية خارجية رئيسية ودعم مالي بغية المساعدة على تحقيق ما يلي:

(أ) انشاء وتعزيز الهياكل الجديدة الى أن تصل الى مرحلة التشغيل الكامل؛

(ب) ضمان إعادة تحويل الموظفين الزائدين عن حاجة العمل على نحو ملائم من أجل تجنُّب المشاكل الاجتماعية المحتملة التي قد يواجهها هؤلاء الموظفون الذين سيخضعون لترك العمل نتيجة إعادة التشكيل.

ولهذا الغرض، يمكن أن تلتمس السلطة الوطنية الفلسطينية مساعدات فنية من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ودعم مالي من مجتمع المانحين الدوليين، وعلى رأسهم البنك الدولي، من أجل تنفيذ المخطط التنظيمي العام لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية العامة.

٢- إعادة تأهيل وتنشيط محطات البحوث الزراعية ومعاهد التعليم الزراعي في الضفة الغربية

من المقترح القيام، في وقت مبكّر خلال المرحلة الثانية، باجراء تقييم شامل للحالة الراهنة لمحطات البحوث الزراعية ومؤسسات التعليم الزراعي في الضفة الغربية، بهدف تحديد الاحتياجات اللازمة لإعادة تأهيلها وتنشيطها من حيث الموظفين الفنيين والمرافق المادية. وينبغي إنجاز هذا التقييم قبل نهاية المرحلة الثانية في حزيران/يونيو ١٩٩٦.

وتقتضي مهمة إعادة تأهيل وتنشيط محطات البحوث الزراعية ومعاهد التعليم الزراعي في الضفة الغربية ما يلي:

(أ) إختيار وتعيين موظفين فنيين للعمل في مجال البحوث أو التعليم، حيث أن معظم الموظفين الذين كانوا يعملون من قبل في محطات البحوث إما قد تم نقلهم أو طردهم من الخدمة؛

(ب) وضع ترتيبات لتدريب أو إعادة تدريب موظفي البحوث الفنية وموظفي التعليم القدامى والجدد في معاهد ملائمة بالخارج؛

(ج) ترميم وتحسين المرافق المادية لمحطات البحوث ومعاهد التعليم وتزويدها بالمعدات اللازمة؛

(د) تخصيص الأموال الكافية لمحطات البحوث للقيام بأنشطة البحوث التطبيقية.

٣- تشغيل مركز للكشف عن أمراض الحيوانات ووحدات مختبرات بيطرية إقليمية وميدانية

من المقترح خلال المرحلة الثانية من مراحل مخطط إعادة التشكيل، إنشاء مركز للكشف عن أمراض الحيوان في مدينة رام الله (الضفة الغربية)، ومختبر إقليمي بيطري لقطاع غزة في مدينة غزة(*) ووحدتين مختبريتين ميدانيتين، إحداهما في نابلس والأخرى في الخليل.

وينبغي حتى قبل الانتهاء من تشييد المباني التي ستستضيف هذه المختبرات، أن تشرع السلطة الفلسطينية في اتخاذ اجراء بشأن ما يلي:

(*) أنظر "إعادة تأهيل الخدمات البيطرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

'١' اختيار وتعيين الموظفين الفنيين والاداريين المطلوبين للعمل، بما في ذلك الموظفين العاملين حاليا في إدارتي الخدمات البيطرية؛

'٢' إعداد وتنفيذ برامج تدريبية للموظفين الفنيين، من الأفضل أن تتم في معاهد متخصصة ومتقدمة بالخارج؛

'٣' شراء المعدات المطلوبة وتركيبها.

وبالنظر الى الأموال الكبيرة والخبرات الفنية المتخصصة الرفيعة اللازمة لانشاء وتشغيل هذه المختبرات البيطرية على النحو الملائم، ستدعو الحاجة الى الحصول على دعم مالي خارجي كبير ومساعدات فنية. وعلى الرغم من ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بالتماس المساعدة الرأسمالية والدعم المالي الضروري من مجتمع المانحين الدوليين، فإنه يمكن أن يطلب الى الفاو تقديم المساعدة الفنية المطلوبة في حدود ولايتها ومجالات اختصاصها. ولهذا الغرض، تقوم الفاو حاليا بإعداد وثيقة مشروع مفصلة لتعزيز الخدمات البيطرية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك إنشاء مختبرات بيطرية ومحطات للحجر الصحي البيطري، وسيتم قريبا تقديم هذه الوثيقة الى السلطات الفلسطينية للنظر فيها وتقديمها الى المانحين المحتملين المعنيين بهذا الأمر.

٤- <u>انشاء معهد فلسطيني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا</u>

للتشجيع على قيام انتاج زراعي مستديم وأكبر حجماً يلبي الطلب المحلي والدولي، فإنه من المقترح انشاء معهد فلسطيني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا، تكون مسؤوليته العامة تحديد واختبار التكنولوجيات الرفيعة المستوى المحتمل استخدامها في مختلف النُظُم الزراعية في الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة، ونشر هذه التكنولوجيات على المزارعين، عن طريق مختلف الوكالات المعنية بنقل التكنولوجيا (وزارة الزراعة، المزارعون الابتكاريون، التعاونيات، كليات الزراعة، والمدارس الزراعية، وشركات توريد المستلزمات الزراعية وغيرها).

ومن المقترح أن يتمتع المعهد بالاستقلال الذاتي الاداري والمالي ليتمكن من تعيين موظفين من نوعيات رفيعة المستوى وتهيئة ظروف عمل جيدة لهؤلاء الموظفين.

وسيقوم المعهد بالوظائف التالية:

'١' وضع استراتيجية للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا لتحديد اتجاهات برامجها ووضع أولويات للبحوث بما يتماشى مع تلك الاستراتيجية؛

'٢' إعداد برامج للبحوث تُركِّز على المحاصيل ذات الأولوية العليا، وتعالج المشاكل الزراعية الرئيسية التي يواجهها المزارعون، وتولي الاهتمام الخاص للأهمية الاقتصادية للمحاصيل وعدد المزارعين الذين يُحتمل أن يستفيدوا من نتائج البحوث، والإمكانات المتاحة لتحقيق تحسينات ملموسة في فترة زمنية معقولة؛

'٣' إجراء بحوث بشأن مجموعات برامج لتطوير أو تطويع تكنولوجيات رفيعة المستوى تتلاءم مع الظروف المحلية ونشر هذه التكنولوجيات على المزارعين عن طريق القنوات المناسبة؛

'٤' التعاون مع القطاع الخاص في تحديد الاحتياجات من البحوث الزراعية وترتيب أولوياتها وفي انشاء صندوق مِنَح للبحوث على أن يُستخدم في الاضطلاع بأنشطة البحوث ذات الأولوية العليا التي يحتاجها القطاع الخاص؛

'٥' إقامة صلات علمية وتعاون علمي مع مؤسسات البحوث الزراعية الدولية من أجل تحديد وتنفيذ برامج وأنشطة بحثية مشتركة.

وسيتولى إدارة هذا المعهد مجلس مكوَّن على النحو التالي:

- وزير الزراعة (رئيسا)؛
- مدير المعهد (نائبا للرئيس)؛
- وكيل وزارة الزراعة؛
- ممثل للهيئة المعنية بالمياه والري يسميه المدير العام لتلك الهيئة؛
- أحد أعضاء التدريس بدرجة استاذ، من كل كلية من كليات الزراعة في الجامعات الرسمية يسميه رئيس الجامعة المعنية؛
- أحد الأفراد من ذوي الخبرة والتخصص في ميدان البحوث الزراعية يعينه الوزير لفترة سنتين قابلة للتمديد لفترة إضافية أخرى؛
- ثلاثة أعضاء من القطاع الخاص يتم اختيارهم من بين القادة المرموقين في مجال الزراعة المروية وأشجار الفاكهة وصادرات الخضروات والزراعة البعلية وتجهيز المنتجات الزراعية أو الانتاج الحيواني.

وسيقوم المجلس بالواجبات التالية:

'١' اعتماد الاستراتيجيات والخطط الزراعية وترتيب أولوياتها وفقا للسياسة الزراعية العامة؛

'٢' اعتماد أسس التعاون مع الوكالات العامة والجامعات والقطاع الخاص والمنظمات العلمية؛

'٣' تقديم توصيات بشأن الموافقة على الاتفاقيات والعقود مع أطراف أجنبية؛

'٤' اعتماد السياسات التي تُنظِّم عمل المعهد وخططه وبرامجه السنوية؛

‘٥’ اعتماد الميزانية السنوية للمعهد وتقديمها الى مجلس الوزراء لإدماجها في الميزانية العامة للحكومة؛

‘٦’ النظر في أية مسائل أخرى تكون جزءا من واجبات المعهد ويرى الرئيس أو المدير العام أنه من المناسب إدراجها على جدول أعمال المجلس.

ومن المقترح أن يجتمع المجلس مرة كل شهر على الأقل، أو عندما تستدعي الحاجة ذلك، بناءً على دعوة من الرئيس أو من نائبه في حالة غيابه. ويكون أي اجتماع يعقده المجلس قانونيا في حالة حضور ثلثي الأعضاء بما فيهم الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غيابه.

وسيتم تعيين المدير العام للمعهد وتحديد راتبه وحقوقه المالية الأخرى وإنهاء خدماته أو إعفائه من منصبه بموجب قرار من مجلس الوزراء بناءً على توصية من مجلس المعهد.

وينبغي أن يكون المدير العام، أياً كان، الذي سيُعيَّن لرئاسة المعهد حاصلاً على درجة الدكتوراه أو درجة الماجستير في العلوم الزراعية أو في أحد التخصصات العلمية المتعلقة بأنشطة المعهد بالاضافة الى وجود خبرة عملية لديه في مجال البحوث الزراعية لا تقل عن عشر سنوات في حالة الحصول على درجة الدكتوراه أو خمسة عشر عاما في حالة الحصول على درجة الماجستير.
وستتألف الموارد المالية للمعهد من البنود التالية:

(أ) المخصصات المرصودة للمعهد في الميزانية العامة للحكومة؛

(ب) الايرادات المتأتية من الخدمات والخدمات الاستشارية والبحوث التي يجريها المعهد؛

(ج) المساعدات والمِنَح والتبرعات المقدمة الى المعهد بشرط موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت جميعها آتية من بلدان أو مؤسسات أجنبية؛

(د) الأموال المخصصة للبحوث الزراعية من المساعدات الثنائية أو متعددة الأطراف.

ومن المقترح أن تُلحق محطات التجارب الزراعية التالية بالمعهد، وأن تُدار بواسطته فيما يتعلق بقيامها ببرامجها البحثية، مع الأخذ بالاعتبار المناطق الزراعية - الايكولوجية في فلسطين:

- محطة الفرعة في وادي الأردن؛
- محطة الخضوري؛
- محطة بيت جاد؛
- محطة العروب؛
- محطة بيت حانون في غزة.

ومن المقترح تنظيم المعهد وفقا لنهج النُظُم متعددة التخصصات التي تشمل الزراعة المروية والزراعة البعلية والزراعة على مياه المطر القليلة (أقل من ٢٠٠ ملليمتر) والنُظُم المتكاملة للثروة الحيوانية/الزراعة، التي وجِدت لكي تؤدي الى زيادة كفاءة وفعالية البحوث ووضع برامج لنقل

التكنولوجيا الى المزارعين تكون أكثر كفاءة وفاعلية من التنظيم القديم بما يتفق مع إنتاج السلع الأساسية التقليدية كالمحاصيل البستانية والمحاصيل الحقلية وغيرها.

٥- إجراء تعداد زراعي عام

البيانات الاحصائية عن القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية نادرة وغير قابلة للتوفيق، وتحوم الشكوك حول مصداقية المنشور منها. ويتم الاحتفاظ ببعض البيانات الزراعية الرئيسية بوصفها مسائل لا يمكن المساس بها، ومن بين ذلك على سبيل المثال: (أ) المساحة الدقيقة للأراضي التي فقد الفلسطينيون السيطرة عليها؛ (ب) عدد الدونمات في الضفة الغربية وقطاع غزة التي يزرعها المستوطنون؛ (ج) كمية المياه في الأراضي الفلسطينية التي يستخدمها الفلسطينيون والمستوطنون على التوالي؛ (د) العدد الدقيق للمستوطنين في الأراضي الفلسطينية. وبالتالي فإن البيانات والمعلومات الزراعية الصادرة عن الإدارة الاسرائيلية المدنية التابعة للسلطة العسكرية في الأراضي المحتلة والتي ينشرها عدد كبير من المنظمات غير الحكومية النشطة في الأراضي غير قابلة للتوفيق(*).

وفي ظل هذه الحالة، وبغية تمكين السلطة الفلسطينية الوطنية من وضع استراتيجيات، وخطط، وسياسات ملائمة للتنمية الزراعية تستند الى بيانات احصائية ومعلومات زراعية موثوق بها وكاملة وحديثة، أصبح من المحتّم إعطاء الأولوية لاجراء تعداد زراعي عام وشامل في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك منطقة أريحا وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية.

ويمكن للسلطة الفلسطينية الوطنية أن تلتمس المساعدة الفنية من الفاو لتنظيم وإجراء التعداد الزراعي العام.

ويرد في الشكل الثامن وصف تفصيلي للمخطط التنظيمي العام المقترح لإعادة تشكيل وزارة الزراعة الفلسطينية.

(*) إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

الشكل الثامن- الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة

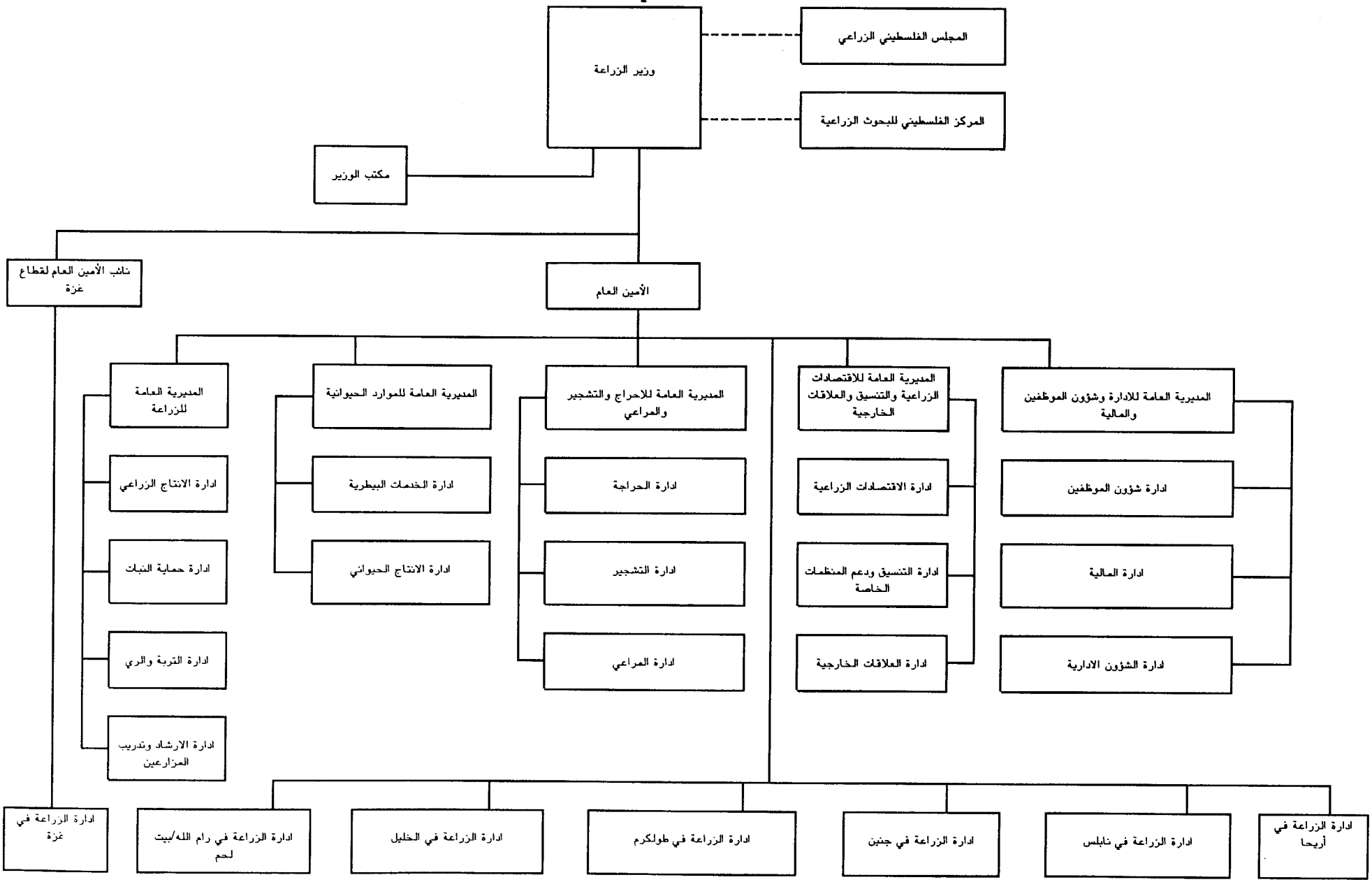

المرفق

الجدول ١- الناتج المحلي الإجمالي والانتاج الزراعي للأراضي المحتلة بأسعار عام ١٩٨٦، وبتكلفة المصنع، (بملايين الشياكل الجديدة)(*)

السنة	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي الزراعي	النسبة المئوية	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي الزراعي	النسبة المئوية
١٩٦٨	٤٣٦ر٩	١٦٣ر١	٣٧	٢١٧ر٢	٦٧ر٣	٣١
١٩٦٩	٥٠١ر٧	٢٠٥ر٧	٤٠	٢٣٢ر٤	٧٦ر٧	٣٣
١٩٧٠	٥٣٣ر٣	١٨٥ر٤	٣٥	٢٨٠ر٦	٨٨ر٥	٣١ر٥
١٩٧١	٦١٢ر٦	٢١١ر٧	٣٤ر٥	٣١٥ر٧	١٠٠ر٦	٣٢
١٩٧٢	٧٥٧ر٥	٢٩٨ر٧	٣٩	٣٢٩ر٧	١١٠ر٣	٣٣ر٥
١٩٧٣	٦٩٣ر٧	٢١٤ر٧	٣١	٣٥٠ر٥	١١٣ر٤	٣٢
١٩٧٤	٩١٠ر٥	٣٦٤ر٩	٤٠	٣٦٥ر٨	١٢٦ر١	٣٥
١٩٧٥	٨٩٦ر٨	٢٢٠ر٥	٢٥	٣٩٣ر٦	١٣١ر٨	٣٣ر٥
١٩٧٦	١٠٦١ر٧	٢٩٣ر٧	٢٨	٤٢٦ر٥	١٤١ر٨	٣٣
١٩٧٧	١٠٢٤ر١	٢٥٨ر٣	٢٥	٤٤٨ر٣	١٣٥ر١	٣٠
١٩٧٨	١١٩٥ر٧	٣٥٣ر٣	٢٩ر٥	٤٦٦ر٧	١٣٦ر١	٢٩
١٩٧٩	١١١٧ر٦	٢٤١ر٩	٢٢	٥١٧ر٣	١٢٩ر١	٢٥
١٩٨٠	١٣٨٦ر١	٤٤٢ر٤	٣٢	٤٨٩ر٨	١١٧ر٤	٢٤
١٩٨١	١٢٦٧ر٤	٣٥٩ر٢	٢٨	٤٩٤ر٩	١٢٢ر٢	٢٥
١٩٨٢	١٤٣٩ر٩	٤١٥ر٦	٢٩	٤٧٦ر١	١١٤ر٠	٢٤
١٩٨٣	١٣٨٨ر٥	٣٧١ر٥	٢٧	٤٥٤ر١	١٠٣ر٢	٢٣
١٩٨٤	١٤٦٧ر١	٣٧٣ر٦	٢٥	٤٦٩ر٦	٩٨ر٦	٢١
١٩٨٥	١٤٤١ر٦	٣٣٠ر٣	٢٣	٤٨١ر٩	١٠٨ر٣	٢٢ر٥
١٩٨٦	١٧٨٤ر١	٥٧٥ر٠	٣٣	٥١٣ر٤	١٠٢ر٥	٢٠
١٩٨٧	١٦٥٨ر٧	٣٧٩ر٥	٢٣	٥٧٨ر٧	١٢٣ر٤	٢١
١٩٨٨	١٧٤٨-١٦٤٤	٧٥٨	٤٤	٥١٢-٥٠٤	١٢٢	٢٤
١٩٨٩	١٩٤٤-١٦٩٩	٥٣٤	٣١	٥٨٣-٥٧٣	١٤١	٢٤
١٩٩٠	٢١٣١-٢٠٦٨	٨٦٥	٤١	٦١٧-٥٩٧	١٥٢	٢٥
١٩٩١	١٩٨٨-١٩١٧	٦٣٠	٣٢	٦٥٢-٦٣١	١٧٠	٢٧
١٩٩٢	٢٥٢٦-٢٤٣٧	١٠٨٧	٤٤	٧٧٧-٧٥١	١٩٨	٢٦

المصدر: Excerted and calculated from: the World Bank, Developing the Occupied Territories - An Investment in Peace, Vol.4 Agriculture (Washington, D.C. 1993), page 62.

(*) الشيكل الجديد هو وحدة العملة المستخدمة في اسرائيل.

الجدول ٢- الأهمية النسبية للصادرات الزراعية في سنوات مختارة
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	الضفة الغربية			قطاع غـزة		
	إجمالي الصادرات	الصادرات الزراعية	الزراعة كنسبة مئوية من الإجمالي	إجمالي الصادرات	الصادرات الزراعية	الزراعة كنسبة مئوية من الإجمالي
١٩٧٣	٥٣ر٩	٧ر٩	١٤ر٦	٤٠ر٣	٦ر٦	١٦ر٤
١٩٧٤	٧٧ر٩	١٠ر٤	١٣ر٤	٥١ر٧	٥ر١	٩ر٩
١٩٨١	٢٠٥ر٢	٨٢ر٠	٤٠ر٠	١٩٧ر٨	٥٥ر٣	٢٨ر٠
١٩٨٢	٢٠٠ر٦	٧٢ر٧	٣٦ر٢	١٩٠ر٠	٥٠ر١	٢٦ر٤
١٩٨٣	٢٠١ر٠	٦٢ر٥	٣١ر١	١٨٠ر٦	٤٦ر٧	٢٥ر٨
١٩٨٤	١٨٤ر٥	٧٧ر٤	٤٢ر٠	١٠٤ر٥	٢٧ر٥	٢٦ر٣
١٩٨٥	١٦٦ر٤	٤٨ر١	٢٨ر٩	١٠٦ر٠	٣٠ر٩	٢٩ر٢
١٩٨٦	٢٤٠ر١	٦٥ر١	٢٧ر١	١٣٩ر٧	٣٤ر٨	٢٤ر٩
١٩٨٧	٢٢٨ر٢	٤١ر٥	١٨ر١	١٥٧ر١	٣٢ر٤	٢٠ر٦

المصادر: ١- اسرائيل، مكتب الاحصاء المركزي (احصاءات الأراضي المـُدارة، ربع سنوية) (القدس، سنوات مختلفة).

٢- اسرائيل، مكتب الاحصاء المركزي، خلاصة احصائية عن اسرائيل (القدس، سنوات مختلفة).

الجدول ٣- استخدام الأراضي المزروعة لسنوات مختارة
(بملايين الدونمات)

	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠
الضفة الغربية						
المساحة الكلية (ما عدا أرض السبات)	١٦٨٣[أ]	١٦٢٦	١٦١٦	١٧٠٠	١٧٥٥[ب]	١٧٩٣[ب]
المساحة المروية	٥٧	٨٣	٩٢	١٠٤	٩٧ر٨	٩٤ر٩
الخضروات	٣١	٥٦	٤٦	٥٠	٥٩ر٥	٥٨ر١
الحمضيات	٢٤	٢٤	٢٥-	٢٥	٢٤	٢٣ر٧
المساحة البعلية	١٦٢٦[أ]	١٥٤٣	١٥٢٤	١٥٩٥	١٦٥٧ر٢	١٦٩٧ر٧
المحاصيل الحقلية	٨٣٣	٥٣٨	٥٢١	٤٩٤	٥٥٢ر٣	٥٨٤ر٨
محاصيل الخضروات	٧٠	١٠١	٣٤	٥٠-	٨٤ر١	٨٥ر٦-
أشجار الفاكهة (أشجار الزيتون أيضا)	٦٨٠	٩٠١	٩٥٧	١٠٠٥	١٠١٨ر٣	١٠٢٤ر٥
قطاع غزة						
المساحة الكلية	٢٠٤	٢١٠	٢١٠[ج]	٢٢٠	١٩٢	غير متوفر
المساحة المروية	٩٠	٩٥	٩٥	١١٨	١١٤[د]	غير متوفر
المساحة البعلية	١١٤	١١٥	١١٥[هـ]	١٠٢	٦٨[أ]	غير متوفر

المصادر: بيانات لسنوات ١٩٦٨ و١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ من كتاب كاهان ديفيد،

Agricultural and Water Resources in the West Bank and Gaza (1967-1987), Tables 4.1 and 4.3 (pp. 129-130).

أما بيانات عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، فإنها تستند الى الأرقام الواردة في المنشور ربع السنوي عن الاحصاءات الزراعية، رقم ١، ١٩٩١، مكتب الاحصاء المركزي، اسرائيل.

الحاشيتان د و هـ مأخوذتان من:

Palestine Development for Peace, Table 4 (page 149), Proceedings of the ECCP. NENGOOT Conference, Brussels, September 28 to October 1, 1992.

(أ) تقدير.
(ب) ما عدا المحليات الاسرائيلية.
(ج) تشير الى الفترة ١٩٨٧/١٩٧٩.
(د) الموالح ٢٠٠ ٥٨ دونم، الخضروات ٣٥٠ ٤٩ دونم، الفواكه ٠٠٠ ٧ دونم.
(هـ) المحاصيل الحقلية ٢٠٠ ٢٥ دونم، الخضروات ١٥٠ ٩ دونم، الفواكه ٩٠٠ ٣٣ دونم.

الجدول ٤- الناتج الزراعي والمدخلات والايرادات الزراعية

	القيمة بآلاف الشياكل الجديدة[1]			الكمية بآلاف الأطنان، ما لم يُذكر خلاف ذلك		
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٠/١٩٨٩	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١
	الضفة الغربية					
الناتج: المجموع الكلي	٩٣٧ ٦١٩	٧٩٠ ٩٨٢	١ ٢٠٠ ٩٤١			
المحاصيل: الإجمالي	٥٥٠ ٢٥٥	٣٤٣ ٤١٥	٦٩٨ ٦١٣			
المحاصيل الحقلية	٣٦ ٥٦٢	٢٠ ٢٩٤	٣٥ ٢٤٨	٥٣ر٥	١٩ر٧	٣٣ر٦
الخضروات والبطاطا	١٥٤ ١٥٣	١٥٧ ٠٤٠	١٩٧ ٤٦٣	٢١٦ر٠	١٨٦ر٠	٢٠٥ر٩
الشمام واليقطين	٥ ٤٠٨	٣ ٠٣٠	٧ ٤٩٩	٩ر٥	٥ر٦	١٣ر٦
الزيتون	٢٠٤ ٠٨١	١٠ ٩١١	٢٩١ ٦٦٥	١٤٣ر٦	٥ر٤	١٧٠ر٦
الحمضيات	٣٨ ٥٥٦	٣٥ ٣٣٩	٤٣ ٣٧٨	٧٣ر٢	٧٢ر٣	٦٥ر١
فاكهة أخرى	١٠٣ ٥٠٩	١٠٧ ٧٨٦	١١١ ٠٧٦	٩٩ر٢	٩٧ر٣	٨٧ر٨
متفرقات	٧ ٩٨٥	٩ ٠١٦	١٢ ٢٨٤			
الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية: الإجمالي	٣٨٧ ٣٦٥	٤٤٧ ٥٦٧	٥٠٢ ٣٢٩			
اللحوم	٢٣٨ ٣١٢	٢٨٦ ٣٢٠	٣٢٠ ٢٧٧	٥١ر٧	٦١ر٦	٦١ر٦
الألبان (بملايين اللترات)	١١٩ ٢٤١	١٢٤ ١٠٠	١٢٥ ٠٦٢	٦٣ر٥	٦٥ر٨	٦٧ر٠
البيض (بالملايين)	٢٧ ٨٢٠	٣٤ ٣٠٠	٥٣ ٥١٨	١٢٣ر٧	١٧٢ر٤	٢٣٩ر٨
متفرقات	١ ٩٩٢	٢ ٨٤٧	٣ ٤٧٢			
المدخلات	٢٦٥ ٩٣٧	٣١١ ٧٦٢	٣٦٣ ٢٤٥			
الايرادات المتأتية من الزراعة	٦٧١ ٦٨٢	٤٧٩ ٢٢٠	٨٣٧ ٦٩٦			

الجدول ٤- (تابـع)

	القيمة بآلاف الشياكل الجديدة[أ]			الكمية بآلاف الأطنان، ما لم يُذكر خلاف ذلك		
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٠/١٩٨٩	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١
قطـــاع غـــــزة						
الناتج: المجموع الكلي	٢٧٨ ٩٦٤	٣٢٣ ٨٨٧	٣٨١ ٤١٤			
المحاصيل: الاجمالي	١٨٦ ١٦٣	٢٠٣ ٩١٩	٢٤٤ ٧٢٢			
المحاصيل الحقلية	٤ ٨١٦	٣ ٦٩١	٦ ٠١٩			
الخضروات والبطاطا	٩١ ٨٦٠	١٣٥ ٦٩٥	١٦٠ ٠٧٧	١٣٨ر٣	١٧٣ر١	١٠٢ر٦
الشمام واليقطين	٣ ٤٣١	٥ ٤٩١	٤ ٠٦٧	٦ر٤	١٠ر٤	٩ر٩
الحمضيات	٦٤ ١٧٢	٣٤ ٥٠٥	٤٢ ٣٥٠	١٩٦ر٨	١٣٤ر٧	١١٩ر٣
فواكه أخرى (بما فيها أشجار الزيتون)	٢٠ ٠١٩	٢٢ ٣٧٠	٢٨ ٥٤٢	١٩ر١	١٩ر٩	١٩ر٨
متفرقات	١ ٨٦٥	٢ ١٦٧	٣ ٦٦٧			
الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية: الاجمالي	٩٢ ٨٠١	١١٩ ٩٦٨	١٣٦ ٦٩٢			
اللحوم	٤٧ ٠٥٩	٥٩ ٨٩٣	٧٣ ٩٩٢	١٣ر٥	١٦ر٦	١٨ر٢
الألبان (بملايين اللترات)	١٥ ٢٢٥	١٨ ٥٣٥	١٧ ٢٨٠	٨ر٤	٩ر٥	٩ر٣
الأسماك	١ ٩٤٧	٧ ٠٠٨	٤ ٦٨٥	٠ر٤	١ر٨	١ر٠
البيض (بالملايين)	٢٥ ٨٠٢	٣٢ ٨٨٠	٣٨ ٦٤٢	٩٠ر٠	١١٢ر٠	١٤٥ر٠
متفرقات	٢ ٧٦٨	١ ٦٥٢	٢ ٠٩٣			
المدخلات	١٠٩ ٧٢٣	١٢٠ ٦٤٩	١٣٧ ٨٢٠			
الايرادات المتأتية من الزراعة	١٦٩ ٢٤١	٢٠٣ ٢٣٨	٢٤٣ ٥٩٤			

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي التابع لاسرائيل، المرجع نفسه، الجدول ٢٧-٣٠

(أ) تم تعديل الأسعار حسب متوسط الأسعار لكل سنة، والكميات حسب السنة الزراعية، والأسعار حسب السنة التقويمية.

الجدول ٥- المؤسسات غير الحكومية الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الضفة الغربية							
					ملاك الموظفين		
المؤسسة	مجالات العمل الرئيسية	الموقع	تاريخ التأسيس	المستفيدون المستهدفون	جهة التمويل	موظفون متفرغون (أ)	موظفون عاملون نصف الوقت	متطوعون
الشركة الزراعية المحدودة	التمويل	البيرة	١٩٨٨	صغار المزارعين	الجماعة الاقتصادية الأوروبية	٦	٣	-
جمعية الأوجاه التعاونية الزراعية	توزيد المستلزمات	أريحا	١٩٧٤	أعضاء الجمعيات التعاونية (٢١٢)	منظمات غير حكومية	٣	-	٧ (١)
الجمعية العربية للتنمية (تشارك جزئيا في الزراعة)	الاستشارات والتدريب	أريحا	١٩٤٦	غير محددة	جهات عربية ومنظمات غير حكومية والجماعة الاقتصادية الأوروبية	٦٠	-	١٢ (٤)
الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي	توريد المستلزمات والتسويق	جنين	١٩٧٩	التعاونيات (٥٢٠)	جهات عربية ومنظمات غير حكومية وموارد خاصة بها	٨	-	٨ (٤)
مركز الاستشارات الزراعية	الاستشارات في مجال الثروة الحيوانية	الخليل	١٩٩٠	المزارعون	مصادر فلسطينية	٦	٣	٣ (٦)
الشركة العربية للمال والاستثمار (تشارك جزئيا في الزراعة)	التمويل والاستشارات والتدريب	نابلس	١٩٩١	غير محددين	غير محددة	١٢	٥	٥
جمعية بيت نوبا لتربية الحيوانات	الانتاج الحيواني	رام الله	١٩٦٥	أعضاء الجمعيات التعاونية (٦٥)	المعونة الأمريكية للاجئين في الشرق الدنى، الجماعة الاقتصادية الأوروبية، اشتراكات الأعضاء	١١	-	- (١)
منشأة بدر الزراعية	الاستشارات والتدريب	الخليل	١٩٨٧	غير محددين	مصادر خاصة بها	٢	-	٥ (١)
الجمعية التعاونية لمربي الدواجن	انتاج الدواجن	رام الله البيرة	١٩٧٤	أعضاء التعاونيات (١٠٠)	غير محددة	١٠	-	١٠
المجموعة الاقتصادية للتنمية (تشارك جزئيا في الزراعة)	قواعد البيانات، الخدمات الاستشارية، التمويل	القدس	١٩٨٦	أي عميل	الجماعة الاقتصادية الأوروبية، الحكومات الأوروبية، مصادر عربية، مصادر فلسطينية	١٢	١	-

الجدول ٥- (تابع)

الضفـــــة الغربيـــــة							
					مـــلاك الموظفين		
المؤسسة	مجالات العمل الرئيسية	الموقع	تاريخ التأسيس	المستفيدون المستهدفون	جهة التمويل	موظفون متفرغون (أ)	موظفون عاملون نصف الوقت	متطوعون
جمعية الخليل التعاونية	التمويل، التسويق	الخليل	١٩٨٦	أعضاء الجمعيات التعاونية (١٩٠)	غير محددين	غير محددة		
معهد البحوث التطبيقية	الخدمات الاستشارية، التدريب	بيت لحم	١٩٩٠	أي عميل	منظمات غير حكومية، كندا	٦	-	٣ (٤)
الجمعية الوطنية للتنمية والاستثمار (تشارك جزئيا في الزراعة)	التدريب، التمويل، الصناعات الزراعية	القدس	١٩٩١	أي عميل	مصادر فلسطينية، مصادر عربية، منظمات غير حكومية	٣	-	-
لجنة الإغاثة الزراعية الفلسطينية	الخدمات الاستشارية، التدريب، المشاريع الرائدة، الإغاثة	القدس وغزة	غير محددة	المزارعون والسكان الريفيون واللاجئون	الجماعة الاقتصادية الأوروبية، الحكومات الأوروبية، المنظمات غير الحكومية	٣٠	٢٥	١٠٠ (٢٠)
الجمعية الفنية للتنمية (قطاع متعدد الأطراف)	الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، التمويل	القدس	١٩٨٩	عملاء من جميع القطاعات	الجماعة الاقتصادية الأوروبية، الحكومات الأوروبية، مصادر فلسطينية	٨	-	٥
اتحاد لجان العمل الزراعية	توفير المستلزمات والخدمات، المشاريع الرائدة (تربية الماعز واستصلاح الأراضي)	القدس	١٩٨٦	مجموعة متنوعة من العملاء	الجماعة الاقتصادية الأوروبية، المنظمات غير الحكومية، أرباح الاتحاد	٤٩	-	٢٧ (٣٧)
منشأة الأراضي والمياه للدراسات والشؤون القانونية (مجموعة هيدرولوجية فلسطينية)	الخدمات الاستشارية، التدريب المشاريع الرائدة	القدس	١٩٨٧	أي عميل	الحكومات ا وروبية، منظمات غير حكومية	٨	١	٣ (١٢)
الجمعية التعاونية لعصر وتصنيع وتسويق منتجات الزيتون	انتاج الزيتون، تجهيز وتسويق الزيتون	الخليل	غير محددة	أعضاء الجمعيات التعاونية	الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مصادر فلسطينية	٧	-	- (٣)

الجدول ٥- (تابع)

الضفة الغربية							
					ملاك الموظفين		
المؤسسة	مجالات العمل الرئيسية	الموقع	تاريخ التأسيس	المستفيدون المستهدفون	جهة التمويل	موظفون متفرغون (أ)	موظفون عاملون نصف الوقت	متطوعون
مركز العمل الانمائي	قواعد البيانات، الاستشارات، التدريب	القدس	١٩٩٠	شامل الجميع	غير محددة	٥	١	-
الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي	توريد المستلزمات، التسويق	طولكرم	١٩٨٠	أعضاء الجمعيات التعاونية (٥٦٠)	غير محددة	٧	-	- (١)
الجمعية التعاونية لتصنيع وتسويق عصير العنب والبرقوق	التجهيز، التسويق، التصدير	الخليل	١٩٨٤	أعضاء الجمعيات التعاونية (٧٢٠)	مصادر عربية، منظمات غير حكومية	٨	-	- (٣)
الجمعية التعاونية لمربي الدواجن	انتاج الدواجن، الخدمات البيطرية، تسويق الصادرات	طولكرم	١٩٨٢	أعضاء الجمعيات التعاونية (٤٢)	منظمات غير حكومية، اشتراكات الأعضاء	١	١	-
الجمعية التعاونية لتربية الحيوانات	توفير المستلزمات والخدمات	ارتاح طولكرم	١٩٨٤	أعضاء الجمعيات التعاونية (٤٥)	اشتراكات الأعضاء، منظمات غير حكومية، جمعيات تعاونية، مصارف/الأردن	٣	٢	- (٣)
الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي	التمويل وخدمات التسويق	قلقيلية	١٩٦٣	أعضاء الجمعيات التعاونية (٤٠٠)	منظمات غير حكومية، أرباح الجمعيات	٧	-	- (٢)
المشروع التعاوني للتنمية (يشارك جزئيا في الزراعة)	الخدمات الاستشارية، التسويق، التمويل	القدس	١٩٨٥	غير محددين	الولايات المتحدة الامريكية، منظمات غير حكومية	٠	٧	- (٤)
الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي	توريد المستلزمات، التسويق	صلفوت، نابلس	١٩٨١	أعضاء الجمعيات التعاونية (١٧٠)	منظمات غير حكومية، تبرعات الأعضاء	١٩	-	- (١)
التعاون لأغراض التنمية	التمويل الزراعي	القدس	١٩٨٦	المزارعون	الجماعة الاقتصادية الأوروبية، منظمات غير حكومية	١٢	٥	٤ (٥)

الجدول ٥- (تابع)

الضفـــــة الغربيـــــة							
					ملاك الموظفين		
المؤسسة	مجالات العمل الرئيسية	الموقع	تاريخ التأسيس	المستفيدون المستهدفون	جهة التمويل	موظفون متفرغون (أ)	موظفون عاملون نصف الوقت	متطوعون
الجمعية التعاونية للصناعات في الأرض المقدسة	زيت الزيتون، مصنوعات خشبية	بيت ساحور	١٩٨١	أعضاء الجمعيات التعاونية (٥٣)	غير محددة	٢	-	-
المنظمة الانمائية لتسويق المنتجات الزراعية في منطقة رام الله	قواعد البيانات، التسويق، توفير الخدمات	رام الله	١٩٨٤	أعضاء الجمعيات التعاونية (١٢٠٠)	منظمات غير حكومية، رسوم العضوية	١٠	٧	- (٣)
جمعية أريحا التعاونية لتسويق المنتجات الزراعية	التسويق، التمويل، توفير المستلزمات والخدمات	أريحا	١٩٥٩	أي عميل	المعونة الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى	٧	-	١٠ (٤)
قطاع غـــــزة								
الجمعية التعاونية الزراعية لتربية الحيوانات	الخدمات الاستشارية، التمويل، التسويق	غزة	غير محدد	أعضاء الجمعيات التعاونية (١٥٤)	غير محددة	٦	-	- (٣)
الجمعية التعاونية لمزارعي الفراولة والخضروات	توريد المستلزمات، التسويق، التمويل	بيت لحيا	١٩٧٧	أعضاء الجمعيات التعاونية (٤٤٠)	اشتراكات وأرباح الجمعيات	٦	-	٦ (٦)
جمعية خان يونس التعاونية الزراعية	الارشاد، التدريب، التوسيق	خان يونس	١٩٨٥	أعضاء الجميعات التعاونية (٤٢٧)	المعونة الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى	٧	-	-
اتحاد العمل الزراعيين العرب (متعدد القطاعات)	حماية النبات	غزة	١٩٦٤	غير محددين	غير محددة	-	-	٩ (٥)

المصدر: تم تجميع البيانات من لجنة الإغاثة الزراعية/محفل الفكر العربي، دليل المؤسسات الإنمائية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، المجلد ١، رقم ٤، ١٩٩٢.

(أ) الأعداد الواردة بين قوسين تشير الى عدد الاختصاصيين العاملين في مجال الزراعة.

الجدول ٦- توزيع قروض الشركة العربية للتنمية والائتمان حسب نوع المشروع

نوع المشروع	رقم المشروع	المبلغ (بالدولار)
التسويق الزراعي	٨	٣٣٩ ٥٠٠
حظائر الحيوانات	٣٧	١٦٢ ١٣٩
تربية النحل	١١	٣١ ٨٣٠
تربية الفراريج	١٥	٣٨ ٩٦٨
تربية العجول	٥	٢٠ ٠٠٠
التخزين البارد	١	٣٤ ٠٠٠
تربية القطعان المدرّة للألبان	٦٩	٢٥٣ ٤٢٨
حيوانات الجر	٣	٣ ٧٠٠
معدات المزارع	٢٣	١٩٠ ٦٥٣
تعريشة العنب	٣١	٧٣ ٣١١
الصوب الزراعية	١٩٤	٨٨٩ ٠٦٣
العلف الأخضر	١٦	٣١ ٢٧٣
استصلاح الأراضي	٨٠	٢١٥ ٦٠٦
الدجاج البيّوض	١٧٧	٨٤٠ ٦٠٣
الآلات: القمح، الزيتون	٥	٣٨٣ ٠٠٠
التصنيع التحويلي	١٩	٦٢٠ ٠٠٠
المشاتل	١٥	٦٤ ٣٩٥
مشاريع أخرى	٦	٧٠ ٠٥٢
خزانات المياه والري بالتنقيط	٥١	٣١٣ ٥٤٤
تربية الأغنام والماعز	٩٨	٣٠٧ ٠٠٤
الآبار	٢٨	٣٧٢ ٢٣٠
المجموع	٨٩٢	٥ ٢٥٤ ٢٩٩